المناضلة

ⵜⴰⵎⵓⵏⴰⴹⵉⵍⵜ

Almounadila

عمالية نسوية شبيبية أممية

mounadila@yahoo.fr
www.almounadila.info

جريدة شهرية - مدير النشر: إسماعيل المنوزي- العدد: 69 مارس/ ابريل 2018 -الثمن 5 دراهم

تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

ملف العدد:

مشروع قانون محاربة العنف ضد النساء من زاوية المساواة الفعلية

الحراكُ الشعبي: إلى الأمام نحو يسار بديل عُمالي

يعيشُ المغرب على إيقاع مقاومة شعبية للسياسات المدمرة اجتماعيا، إذ تبرز حراكات محلية، منها حاليا ذاك المستمر في جرادة منذ نهاية العام 2017. وإن كانت الاعتقالات والتطويق البوليسي لمنطقة الريف قد أخمدا حراكها، فإن الجمر تحت الرماد. تندرج هذه المقاومة الشعبية ضمن موجة نهوض تلت تراجع دينامية العام 2011 النضالية. وقد مثل كفاح كادحي مدينة مراكش سنة 2012، ومدينة طنجة سنة 2015 ضد غلاء الماء والكهرباء تعبيرات قوية عن تلك المقاومة. وبفعل الأثر النوعي غير المسبوق للسيرورة الثورية بالمنطقة، باتت المقاومة الشعبية بالمغرب تتخذ أشكالا متقدمة قياسا بما قبلها. فالمطالب أدق، رغم بقائها في مستوى اجتماعي أولي، وأشكال التنظيم تنبثق تدريجيا، تمثل لجان الأحياء في جرادة أكثرها تبلورا. كما أن الطابع الجماهيري تزايد بفعل حرص الجماهير الشعبية وطلائعها على سلمية الاحتجاج، ما جرد النظام من مبرراته المألوفة للبطش بالمتظاهرين [تهديد سلامة المواطنين والممتلكات...]

إننا إزاء دينامية تراكم تجارب نضالية، ذات طابع محلي، جزئي، غير متزامن، بلا تنسيق. هذا التراكم سيفضي إلى تحول نوعي بقدر نهوض المناضلين بدورهم كما يجب: الإنصات إلى الجماهير، وحفز مبادرتها، وتنظيمها الذاتي، وتخصيبها بدروس المعارك السابقة، والحرص على ديمقراطية تسيير النضال، وتوحيد المطالب وخطوات النضال على صعيد وطني، وتنظيم أوسع تنوير سياسي لرفع وعي الكادحين.

كما سيكون ولا شك لهذه الدينامية الحراكية أثر على الحركة النقابية العمالية يسهم في إخراجها من التردي الذي أوصلتها اليه قيادات متعاونة مع أرباب العمل والدولة البرجوازية (نقابة الشراكة الاجتماعية بديلا عن النضال الطبقي). فأجيال المناضلين/ات الجديدة، التي تظهر في الحراكات الشعبية، تعطي المثال للقاعدة العمالية بالنقابات، وكل تقدم يحرزه حراك سيحفز النقابيين/ات، لا بل ستكون قوى النضال الحراكية إحدى روافد تجديد دم الحركة النقابية.

نوجد اليوم أمام تحسن ملموس لإمكانات بناء يسار عمالي وشعبي قادر على السير صوب تغيير شامل وعميق لواقع الاستبداد والاستغلال والاضطهاد. يسار بديل عن ذلك «اليسار» ناقص النزعة الديمقراطية، والاشتراكي الزائف، القائم على أوهام التوافق مع الاستبداد وترميم الهمجية الرأسمالية، والذي كان وبالا على كادحي المغرب.

استفادة من دروس مصائب ذلك اليسار، لن يكون اليسار البديل سوى حزبا عماليا يقود طبقة الشغيلة برمتها، التي تقود بدورها كادحي القرى والإحياء الشعبية بالمدن، بناء على برنامج مطالب ينطلق من اليومي المباشر ليرقى بالوعي العمالي والشعبي إلى ضرورة تغيير ثوري لواقع الاستبداد والاستغلال ببديل ديمقراطي واشتراكي فعلا.

على هذا الطريق، يتقدم تيار المناضل-ة ممدود اليد إلى كل قوى النضال الفتية الصاعدة من الحراكات الشعبية، وكل قوى النقابات العمالية المناضلة حقيقة من أجل مصالح الطبقة العاملة.

نشوء الحزب الاشتراكي الموحد وسياق مؤتمره الوطني الرابع [2018]

سنة 2002 تأسس اليسار الاشتراكي الموحد بتجميع منظمة العمل (جناح منظمة 23 مارس الإصلاحي)، وحركة الديمقراطيين المستقلين (متحدرين من تجارب طلابية قاعدية) و«الحركة من أجل الديمقراطية» و«فعاليات يسارية»، وكلا الأخيرين من بقايا تفكك اليسار «الماركسي اللينيني». أصبح عام 2005 يسمى الحزب الاشتراكي الموحد بانضمام تيار «الوفاء للديمقراطية» المنسلخ عن الاتحاد الاشتراكي.

كانت منظمة العمل يسارا داخل «الكتلة الديمقراطية»[*]، برفضها الموافقة على دستور 1996، وبالطابع النقدي لمساندتها لـ«حكومة التناوب». كما مثل تيار «الوفاء للديمقراطية» ما تبقى من ناقدي خط قيادة الاتحاد الاشتراكي. باقي مكونات الحزب «ماركسيون» سابقون تدحرجوا إلى تبني ما يسمى«خط النضال الديمقراطي»، أي وهم تحقيق الديمقراطية بالعمل في مؤسسات تمويه الحكم المطلق وبرضاه.

استسلام الأحزاب الكبرى بـ«الكتلة الديمقراطية»، وتخليها عن أمنية توافق يتيح تقاسم الحكم مع الملكية بتحجيم سلطات الملك المطلقة، وضع مشعل برنامجها التاريخي في يد الحزب الاشتراكي الموحد. وفيما كانت للاتحاد الاشتراكي قوة جماهيرية ناتجة عن خداعه طيلة عقود لكادحي المغرب، (وعجز اليسار الجذري عن إتيان بديل)، يسعى المتمسكون ببرنامجه التاريخي إلى بناء قوة وازنة بتوحيد صفوفهم: فكان الاشتراكي الموحد، وفي الأفق حزب يوحد مكونات فيدرالية اليسار الديمقراطي.

يجمع هذه الأحزاب مطلب ملكية برلمانية يعتبرها «صيغة وحيدة ممكنة» للتوفيق بين الملكية والسيادة الشعبية، وشاركت في كل استحقاقات النظام الانتخابية وجارت سياسته الخارجية، وحصرت نقدها لسياسته الاقتصادية في تنبيه إلى تهديدها الاستقرار وانتقاد جزئي لتطبيق سياسات المؤسسات الدولية الليبرالية.

عند انطلاق سيرورة ثورية بالمنطقة، وامتدادها المحلي (حراك 20 فبراير...)، سعى الحزب الاشتراكي الموحد إلى توجيه النضال الشعبي وفق مطلبه العام: الملكية البرلمانية. وقاطع دستور 2011 مجاراة للسائد في حركة 20 فبراير، ثم شارك في انتخابات المجالس الجماعية والبرلمان.

وقد برزت بجلاء حدود انخراط الحزب الاشتراكي الموحد، ورفاقه في الفيدرالية، في دينامية عام 2011 النضالية، بالتزام نقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، حيث يهيمنون، تفادي انضمام الشغيلة إلى حراك 20 فبراير، انصياعا للنظام الذي بدأ خطوات احتواء الحراك باجتماع المعتصم مستشار الملك بقيادات النقابات العمالية ستة أيام بعد انطلاق الحراك.

عند تدفق موجة نضال جديدة من الأعماق، بلغت ذروة في حراك الريف، سانده الحزب، لكن من موقع تقديم نصائح للنظام كي يستجيب للمطالب مخافة تهديد الاستقرار، متبنيا منظور الملكية لدور الأحزاب، أي تأطير المواطنين والوساطة بين الدولة والشعب.

تحكم الملكية في الوضع، وتبدد أوهام الانفتاح والاستثناء المغربي في محيط الاستبداد العربي. وفي الجهة الأخرى تشتت النضالات وعزلتها وضمور اليسار الثوري، وعجز التيارات الإصلاحية الليبرالية أن تكون تشغل مكانة الاتحاد الاشتراكي سابقا. هذا سياق انعقاد مؤتمر الحزب الاشتراكي الموحد الرابع.

بقلم: ازنزار

مؤتمر الحزب الاشتراكي الموحد الرابع:

سعي إلى بعث المشروع الاتحادي القديم

عقد الحزب الاشتراكي الموحد مؤتمره الوطني الرابع أيام 19، 20 و21 يناير 2018. بات هذا الحزب يشغل مساحة المعارضة التاريخية بعد استسلام مكونات منها، لاسيما الاتحاد الاشتراكي. وذلك بفعل تمسكه بهدفها التاريخي، الملكية البرلمانية [مطلب مؤتمر الاتحاد الثالث في 1978]، وتمنعه عن انجرار تام وراء النظام. أعاد المؤتمر تأكيد خط الحزب الإصلاحي التدرجي التوافقي، محافظا على نفس معارض جلي في بيان المؤتمر الختامي.

كل اختمار نضالي يدفع جماهير إلى التطلع إلى الإصلاح، قبل الاقتناع بضرورة الثورة. ما يجعل القوى الإصلاحية تستقطب تلك الجماهير عند انطلاقها قبل تجذرها في غمار المعارك. مثال ذلك أن مطالب حراك 20 فبراير كانت أقرب إلى خط هذا الحزب. من هنا يترتب واجب فهم طبيعة الحزب، وميوله، لتنوير قوى النضال الفتية، وفي الآن ذاته التعاون مع مناضليه من أجل مطالب ديمقراطية واجتماعية.

تيارات متعددة... ومنظور واحد

برزت تحضيرا للمؤتمر ثلاثتيارات، مجمعة على إستراتيجية الحزب ومطلبه العام (الملكية البرلمانية). واقتصرت "أرضية التغيير الديمقراطي" على انتقاد حالة الحزب التنظيمية، محملة المسؤولية للمكتب السياسي. نفس ما فعلت "أرضية "اليسار المواطن والمناصفة" في يمين الحزب، منتقدة عدم مجاراته الملكية سنة 2011 حين رفض الحزب المشاركة في لجنة صياغة الدستور وقاطعه.

كررت أرضية "الأفق الجديد" المعبرة عن أغلبية المكتب السياسي والمؤتمر، نفس الانتقادات المنصبة على أوجه الخلل التنظيمي.هذا كله فيما المشكل ليس تنظيميا بقدر ما هو معضلة تاريخية لخط سياسي ليبرالي يروم نوعا من الديمقراطية بتوافق مع المستبدين.

تشترك التيارات الثلاثة في استلهام تجربة "النضال الاتحادي" سبيلا لدمقرطة الدولة عبر تعاقد على ملكية برلمانية.

لا جديد في أرضيات المؤتمر فيما يخص تشخيص الوضع السياسي. المشكل قائم بنظر الحزب في احتكار ملكية تنفيذية للحكم، واستغلالها مكانتها السياسية لتنمية مصالحها مع بطانتها الاقتصادية. وانتقدت الأرضيات تحكم "منطق الريع" و"منطق الإنتاج الطفيلي" والفساد والرشوة... الخ.

أما عن العلاقة مع الإمبريالية، فالحزب مقتنع بضرورة الاندماج التنافسي في العولمة المحتومة، منتقدا الخضوع الأعمى لسياسة المؤسسات الدولية. ويسدي النصح بمصاحبة تنفيذ تلك السياسة بإجراءات اجتماعية تلطف آثارها، مطالبا بـ"إقرار الديمقراطية في المنظمات والمؤسسات الدولية". ["الأفق الجديد"].

يترتب عن هذا التحليل أن العدو ليس النظام الرأسمالي والإمبريالي بمجمله، بل قسم من الطبقة البرجوازية المحلية محتكر للسلطة ولفرص الاغتناء. وينتج عن هذه المقدمة نتيجة سياسية تقضي بوجوب تحالف الطبقات الشعبية مع متوسطي الرأسماليين وحتى مع قسم من كبارهم ضد الرأسمال الاحتكاري المرتبط بالقصر لإجباره على احترام قواعد اللعب بين الرأسماليين.

نزعة ديمقراطية ضعيفة

تعلن أرضية "الأفق الجديد": "نحن قوة تناضل من أجل الديمقراطية الحق"، مضيفة أن هذه الديمقراطية تقوم على قواعد لا استغناء عنها، أهمها "السيادة الشعبية".

لكن نظرة دقيقة تبرز التناقض مع السيادة الشعبية. فالديمقراطية المنسجمة مع ذاتها حتى النهاية تعتبر الشعب صاحب الحق، دون سواه، في اختيار النظام السياسي. فيما الحزب مصر على أن الملكية البرلمانية "صيغة التوفيق الوحيدة بين الطابع الوراثي للملكية وقواعد الديمقراطية".

ما الذي يجبر شعب المغرب على اختيار أحد اثنين لا ثالث لهما: ملكية تنفيذية وأخرى برلمانية؟ تصور هذا الخيار دون غيره تعبير عن عجز المعارضة البرجوازية وخوفها من دينامية النضال الشعبي ومن تفجرية المطلب الديمقراطي في بلد يسد الاستبداد السياسي كل مسامه. أين مطلب المجلس التأسيسي المنتخب المتيح للشعب إمكانا حقيقيا لبلوغ سيادته؟

تعترض أرضية "الأفق الجديد" على مطلب "المجلس التأسيسي" بمبرر أنه لو تشكل "لما حصل اتفاق حول طبيعة النظام السياسي الذي سينص عليه دستور ما بعد التغيير، ولجنح الطرف الغالب إلى فرض تصوره للأشياء باسم السيادة الشعبية". إن المثاليات سلمية، أما التاريخ فعنيف، يحلم الاشتراكي الموحد ببلوغ الديمقراطية عبر توافق وتعاقد، وهو ما لم يعط التاريخ لحد الآن مثالا واحدا عن نجاحه.

لم ينتج هذا المنظور عن جهل التجارب التاريخية، بل عن طبيعة الحزب الطبقية: حزب ناقص النزعة الديمقراطية، وككل حزب برجوازي يمثل الاستقرار أساس المجتمع: "الانتقال هو ضرورة مجتمعية من أجل توفير مقومات الاستقرار". ["الأفق الجديد"].

هذا الاستقرار يهدده الصراع الاجتماعي والثورة. صراع لا تنفيه أرضية "الأفق الجديد" بل "ترمي إلى تهذيبه وإخضاعه لأسس سلمية، مدنية، وحضارية وأخلاقية"

لذلك بدل حفز هذا النضال، تعد أرضية "الأفق الجديد" بـ"دفع النظام ليحل مشكلته مع الديمقراطية"، وتعول على "إرادة سياسية" تبديها الملكية وتقبل بـ"بشرعية التداول" وتعاقد فعلي على وثيقة دستورية ليست وثيقة غالب على مغلوب...".

لكن ما الذي سيفرض على الملكية قبول هكذا منطق يجردها من سلطة ظفرت بها بالصراع لا بالتوافق؟ جواب الأرضية الجديد هو "بناء جبهة ضاغطة قادرة على تعبئة الشعب وتجنيده في معركة الانتقال". إنه ظل بوعبيد لا زال يتحكم في صياغة التكتيكات الحزبية لليبرالية القرن الواحد والعشرين.

هذا المنظور يحكمه ارتعاب المعارضة البرجوازية من النضال الجماهيري، ارتعاب يدفعها إلى مد الاستبداد بأطواق النجاة، كما حدث إبان 20 فبراير.

اشتراكية الحزب الاشتراكي الموحد؟

تدعي الأرضيات امتلاك منظور نقدي للتجارب الاشتراكية المنهارة. وتعبر عن رغبة الانخراط في مشروع "اشتراكية القرن الواحد والعشرين"، المغايرة جوهريا لسابقتها.

ولكن تفحص أرضيات الحزب- خاصة "اليسار المواطن والمناصفة" و"الأفق الجديد"- يبرز أنها نسخة من منظور الاتحاد الاشتراكي لهذه الاشتراكية: تخطيط، وإعادة اعتبار لدور الدولة في الاقتصاد، بلا مساس بملكية وسائل الانتاج الخاصة. اي نفس اشتراكية التيار الإصلاحي العالمي المعروف بـ"الاشتراكية الديمقراطية"، المفلسة نهائيا مثل "اشتراكية البيروقراطية" الستالينية.

أما عن كيفية بلوغ هذه "الاشتراكية"، فقد ادعت الأرضيات أنها قامت باجتهاد، أوصلها إلى أن الطرق السلمية قد أثبتت انتصارها على صعيد عالمي، وأن الطرق الثورية لا جدوى منها، لذلك تسعى لبناء اشتراكيتها عبر صناديق الاقتراع. دروس التاريخ، ومنها درس الشيلي مطلع سنوات 1970، باتت نسيا منسيا.

طبيعة الحزب، وأي حزب يقتضيه النضال من أجل المطالب الديمقراطية والاشتراكية تتوخى الأرضيات، لاسيما "الأفق الجديد"، بناء حزب جديد يقطع مع القائم من أنماط حزبية. لكن جوهر هذا "الجديد الحزبي" لا يختلف عن الحزب الاتحادي منذ بن بركة إلى بوعبيد. فتقييم الاشتراكي الموحد له لا يتعدى نقد فساد الأخلاقيات وقبول مشاركة في حكومة دون "تعاقد سياسي" واضح.

تزعم وثيقة "الأفق الجديد" أن إعلانها حزبا جديدا يروم "خلق... رجة سياسية في البلاد"، لكن هذه الرجة لا تتعدى دفع " فئات من الشباب والمواطنين إلى القطع مع اختيار العزوف الانتخابي والوعي بأهمية الإدلاء بالصوت الانتخابي في المسار الطويل للتغيير...". أما أرضية "اليسار المواطن والمناصفة" فتعيد، بحديثها عن خلق قوة اعتراضية (منظمات النضال) وقوة اقتراحية (الحزب)، المعهود من تكتيك الأحزاب البرجوازية المستعمل طاقة النضال الجماهيري لبلوغ غاياتها الطبقية.

يؤدي الاستبداد السياسي والاضطهاد الاقتصادي إلى تفجر نضالات شعبية وعمالية، تنبثق منها طلائع تواقة إلى بدائل سياسية، ويسعى الاشتراكي الموحد (ومجمل فيدرالية اليسار) إلى توجيه هذا التوق نحو قنوات الليبرالية والسياسة البرجوازية.

إن قانون المجتمعات الطبقية الذي لم يستجد بعد ما ينفيه، هو الصراع. ولا يمكن الوصول إلى ديمقراطية حقيقية وإلى الاشتراكية، إلا بخوض هذا الصراع بكفاحية لا ترتضي تحجيم أهدافه بحصرها في تنازلات جزئية سياسية واقتصادية.

دلت التجربة التاريخية عجز الأحزاب البرجوازية العضوي عن النهوض بمهام التحرر من الامبريالية، وبناء ديمقراطية وحل المسألة الاجتماعية، وأن حزب شغيلة ثوري يقود الأمة الكادحة هو القادر على الاضطلاع بتلك المهام. وقد أدت شعوب مقهورة عديدة ثمن غياب هكذا حزب، بهزائم نكراء، منها مآلنا بالمغرب الناتج عن السياسة الليبرالية لأشباه الاشتراكيين وناقصي النزعة الديمقراطية منذ الاستقلال الشكلي.

مع مناضلي الحزب الاشتراكي الموحد في الكفاح نقد الاشتراكيين الثوريين لقوى الاصلاحية، ولنقص النزعة الديمقراطية، لا يعني بأي وجه استبعادهم أي نضال مشترك إلى جانب قوى من هذا الصنف. يناضل الثوريون من اجل الإصلاحات لتطوير وتوسيع النضال الطبقي، وذلك ضمن منظور تقوية الحركة العمالية تنظيما ووعيا وتعزيز استقلالها. ويخوض الثوريون النضال المشترك بمنطق "ضربٌ معا وسيرٌ على حدة".

لا شك ان الحزب الاشتراكي الموحد يضم قوى نضال بنوايا تحقيق ديمقراطية وعدالة اجتماعية نلتقي معها حول أهداف جزئية، من قبيل ما طالب به بيان المؤتمر الرابع:

- حرية معتقلي الحراك الشعبي، بالريف وغيره، ووقف محاكمة نشطاء متضامين
- التعبئة والانخراط من أجل الحفاظ على الخدمات العمومية
- دعم النضالات الشعبية لمواجهة الاستبداد والفساد
- النضال الوحدوي وإحياء التنسيق النقابي للتصدي لمشروع القانون المجحف على الحق في الإضراب، وكافة خطط المس بالمكتسبات وضرب الحقوق والحريات

وهذا، وغيره كثير، نقاط التقاء يجب أن تجد سبلا إلى التطبيق الميداني.

هامش:

[*] الكتلة الديمقراطية: تحالف أحزاب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي، تأسس عام 1992.

قبل 20 سنة، خدعة "حكومة التناوب"

+بقلم، رفيق الرامي

-1عملية مندرجة كليا في التقاليد الاتحادية: إنجاد الملكية في اللحظات العصيبة عليها

شهد المغرب قبل 20 سنة عملية سياسية من النوع الذي دأب عليه الحسن الثاني، ونظامه، منذ قيام هذا النظام بعد الاستقلال الشكلي. كانت تلك العملية خدعة تم تسويقها لشعب المغرب تحت عنوان "تناوب"، سمي "توافقيا"، وسعى من تواطأ لتنفيذها إلى ستر عورتها بترويج انها خطوة نحو "تناوب ديمقراطي".

لم تكن تلك العملية فريدة ولا أولى من طينتها. يكفي التذكير أن المهدي ببركة ذاته أبدي، قبيل اختطافه، استعدادا للوصل مجددا مع الملكية وبلوغ تسوية مع الحسن الثاني تفضي إلى مشاركة حزبه من جديد في الحكومة [باعتبار حكومة عبد الله ابراهيم كانت مشاركة اتحادية أولى]. ففي ذلك السياق المتوتر سياسيا، مباشرة بعد انتفاضة شباب الدار البيضاء وكادحيها، التي أغرقها الحسن الثاني في الدماء، كان هذا الأخير بحاجة إلى من يساعده لضبط الوضع المنذر بخطر انتفاضة تعم البلد وتهز أركان العرش.

وفي سياق آخر بعد زهاء 20 سنة، في أواخر العام 1983، مع خضوع الدولة لسياسة صندوق النقد الدولي، ومصاعب النظام في ملف الصحراء (التزام باستفتاء تقرير المصير)، استنجد الحسن الثاني بالاتحاد الاشتراكي، معينا في الحكومة كلا من عبد الرحيم بوعبيد وعبد الواحد الراضي.

ثمة دوما نوع من معاونة الاتحاديين للملكية، بمشاركتهم في لعبتها السياسية القائمة على تمويه الحكم المطلق، فقد اتخذوا مكانهم دوما، إلى جانب صنائعه السياسية، في مؤسسات متنوعة، مثل "المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان" و "المجلس الوطني للشباب والمستقبل". معاونة نابعة من منظور إصلاح للملكية وتقاسم السلطة معها من موقع ثانوي، وذلك ما يسمونه "الديمقراطية"، نموذجهم في ذلك تجربة حكومة عبد الله إبراهيم، التي لم تكن غير ترتيب عابر لجأ إليه الحكم المطلق بقصد عبور حقبة حرجة بسلام.

-2 طبخة "تناوب" 1998

كان مطلع سنوات 1990 مطبوعا بحملة "المعارضة" البرجوازية، المتجمعة فيما سمي "كتلة ديمقراطية"، لانتزاع إصلاحات سياسية من ملكية مطلقة تصنع مؤسسات زائفة بانتخابات مزورة واستفتاءات أكثر زورا وأحزاب سياسية مصنوعة صنعا.

كان قوام حملة "المعارضة" البرجوازية ضغط بضجيج في قبة البرلمان ذاته (ملتمس رقابة)، وتشهير إعلامي ببعض أوجه المغالاة في الاستبداد، وضغط بقوة الشغيلة باستعمال الأذرع النقابية بتعاون بين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (حزب الاتحاد) والاتحاد العام للشغالين (حزب الاستقلال) في تنظيم إضرابات قطاعية وطنية متحكم بها أيما تحكم.

تفاعل النظام بتنازلات خاوية كعادته، مثل إحداث مجلس حقوق الإنسان، وتعديل الدستور في 1992، ومهد بإطلاق سراح معتقلين سياسيين في 1994. وعند تعديل جديد للدستور في 1996، وافقت عليه المعارضة البرجوازية (ما خلا قسم من منظمة العمل). وفي مطلع 1997 تحايلت الدولة على الأحزاب بتوقيع ميثاق لضمان نزاهة الانتخابات، وصُوت على قوانينها بإجماع في البرلمان. ومهدت بيروقراطية نقابة ك.د.ش من جانبها، باتفاق مع أرباب العمل والدولة في 1996، وبدعوة وزير الداخلية إلى مؤتمر النقابة الوطني في 1997. ولا شك أن وشوك موت الحسن الثاني سرع العملية. وفي نوفمبر 1997 جرت الانتخابات بالتزوير المألوف. وفي مارس 1998 توجت عملية التضليل تلك المرقعة ترقيعا بإعلان تعيين حكومة برئاسة زعيم الاتحاد الاشتراكي.

حتى بالتغاضي عن زيف العملية من أساسها، لم يكن للاتحاد الاشتراكي أغلبية، إذ ابقته الدولة في حدود تضطره للاستعانة بأحزابها. قبل الأمر، وشكل حكومة مع أحزاب مخزنية، وفيها الجلاد البصري، بدون أدنى حرج، فضلا عن تضمنها "وزارات سيادة"، أي تلك الخاصة بالملك (الداخلية، العدل، الدفاع، الشؤون الدينية). طبعا لا تنقص مبررات "مصلحة الوطن" وغيرها من الشعوذات السياسية المميزة لإصلاحية برجوازية عاجزة منبطحة.

-3 مضمون "التناوب التوافقي"

مع كل الأكاذيب المروجة لتجميل صورة "التناوب التوافقي" ومكاسبها المزعومة، لم يكن الغرض سوى تسهيل اجتياز فترة انتقال الحكم إلى الملك الجديد، وتجنيب النظام انتفاض ضحايا سياسته. ما أوضحه اليوسفي بقول:" وفضلنا مصلحة البلاد من أجل المشاركة في انتقال هادئ والتجاوب في نهاية الامر مع نداء ملكنا الذي كان يدعونا -نحن المغاربة قاطبة-الى انقاذ البلاد من السكتة القلبية التي تتهددها بالنظر الى الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة"[عرض بروكسيل- جريدة اتحاد اشتراكي عدد9009]. وهذا ما جاء على لسان بنعتيق أحد وزراء تلك المحكومة ذاته بقول:"مهمة تلك الحكومة كانت بشكل خاص وأساسي سياسية. اشتغلنا طبعا على ملفات اقتصادية-اجتماعية كبيرة الأهمية، لكن، بنظري أسهم التناوب بوجه خاص في سلاسة الانتقال الملكي وفي ضمان استقرار البلد، وهذا لا يقدر بثمن "

الاستقرار؟ استقرار نظام الاستبداد والتبعية للامبريالية، وقهر الطبقة العاملة وعامة الكادحين. استقرار المذبوح لاستكمال ذبحه. استقرار تطلعت اليه القوى الامبريالية المتحكمة بالمغرب، وبمقدمتها فرنسا، ما عبر عنه رئيسها آنذاك بقول: "المغرب بلد مستقر، ولحماية هذا الاستقرار لا غنى عن مشاركة الاشتراكيين في الحكم".

أما ما سماه بنعتيق الملفات الاقتصادية الاجتماعية، فلم يكن غير مواصلة سياسة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والخضوع لمتطلبات "الشراكة" مع الاتحاد الأوربي، وايلاء أولوية لمصالح أرباب العمل. ولا شك أن من أكبر ثمار عهد "التناوب التوافقي" المرة، تكريس سياسة الإجهاز على الحق في التعليم، بما سمي: ميثاقا وطنيا للتربية والتكوين" الذي ما زالت ويلاته تنهال على الطبقات الشعبية.

الواقع الراهن، واقع تنامي البطالة والبؤس، وتفكيك ما تبقى من خدمات عمومية، وفرط استغلال الشغيلة، واستمرار ربط البلد بمصالح امبريالية، ومقاومة الكادحين هذا العدوان، وتنامي المطالب الاجتماعية، المعبر عنها بقوة في حراك الريف المقموع، وحراك جرادة الجاري، وشتى مظاهر الاستياء الشعبي، هذا هو الدليل على حصيلة "التناوب التوافقي" بعد 20 سنة.

في أكتوبر 2002، انتهت الأحبولة السياسية بتعيين وزير أول غير منتم للأحزاب، وزير داخلية سابق. ولم يبق لمهندس "التناوب" (هندسة العهد للملك والقسم على القرآن) سوى الانزواء، ومغادرة الساحة السياسية، معاينا انهيار حزبه. ويوم يغادر هذا العالم سترتفع أصوات كل الديمقراطيين الزائفين، وما أكثرهم، للاحتفاء به بطلا من عظماء أبطال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

في عرضه ببركسيل عام 2008، أوضح اليوسفي مسعى التوافق بقول: "كان لزاما علينا أن نتساءل حول إمكانية الانتقال الديموقراطي عن طريق التوافق، هذه الطريق التي أردنا أن نقدمها كمثال يحتذى من طرف دول العالم الثالث في الوقت الذي أضحت فيه الديمقراطية مطلبا عالميا".

لا شك أن اليوسفي وحزبه أعطيا العالم الثالث مثالا مخزيا عن عجز المعارضة البرجوازية في النضال من اجل الديمقراطية، مثالا يتعين على كادحي العالم الثالث، وبمقدمتهم المغاربة الإفادة من درسه للسير فعلا نحو الديمقراطية.

-4 طريق التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية

لم تأت تجربة المغرب في النضال من أجل الديمقراطية جديدا يميزها. دلت التجربة التاريخية مرارا عن عجز برجوازية البلدان التابعة العضوي عن تحقيق المهام الديمقراطية. لقد عانى نضال كادحي المغرب من اجل إنهاء الاستبداد، والتحرر من الاستعمار الجديد، وتحقيق عدالة اجتماعية، من هيمنة قوى سياسية ذات طبيعة برجوازية، تستغل طاقة الشغيلة وعامة الكادحين، لبلوغ أهدافها في نيل قسط من السلطة في ظل الاستبداد، قسط يتيح أحسن حفاظ على مصالح البرجوازية المحلية.

طريق الديمقراطية هو الذي دلت عليه دينامية 20 فبراير، رغم طابعها الوجيز، وأكده حراك الريف العظيم: إنه طريق تدخل الجماهير الكادحة المباشرة، بالاحتجاج والنضال خارج المؤسسات أساسا، مع ما للنضال داخلها من أهمية. لقد بدأت الجماهير الشعبية تسلك هذا الطريق، بعد عقود من خرافات "النضال الديمقراطي". وستراكم خبرة في الدفاع ثم الهجوم، وتبني أدوات نضالها، في القلب منها حزب الشغيلة المستقل.

نضال الجماهير من اجل الديمقراطية الفعلية ومن أجل التحرر من الامبريالية والقضاء على كل استغلال واضطهاد، معركة واحدة، ستمر طبعا بأطوار، من القدرة التنظيمية والوعي، لكن كل تجزئ مرحلي لها، من قبيل الديمقراطية السياسية أولا، ثم العدالة الاجتماعية لاحقا، سيجهض ذلك النضال لصالح معارضة برجوازية ليست بأي وجه مستعدة لنضال فعلي من أجل الديمقراطية.

فإلى أمام على طريق بناء أدوات النضال العمالي والشعبي

في ذكراها السابعة: حركة 20 فبراير، حالة نضالية استثنائية من أجل اجتثاث الفساد والاستبداد

مثلت حركة 20 فبراير 2011 استثناء نضاليا في تاريخ المغرب منذ استقلاله الناقص، بنقل مطالب سياسية إلى النضال الميداني الجماهيري. شهد المغرب قبلها نضالا عماليا وشعبيا محدود النطاق الجغرافي ورافعا في الأساس مطالب اجتماعية واقتصادية. كان ذلك حال النضال العمالي النقابي، كما نضال جمعيات ومجموعات الشباب المعطل حاملي الشهادات. حتى النضال الطلابي المتسم تاريخيا بطابعه السياسي ظل حبيس أسوار الجامعة ومقتصرا على مطالب جزئية، مادية وبيداغوجية. أما الحركة النسائية فتراجعت بشكل كبير بعد موجة بداية التسعينات مع حملة المليون توقيع، والتعبئة بداية الالفية الثالثة حول ما سمي خطة لإدماج المرأة في التنمية. وبقي النضال الحقوقي نخبويا، ومقتصرا على مطالب حقوقية صرف. بهذا تكون الحالة النضالية لحركة 20 فبراير وما رافقها من تعبئات شعبية متنوعة أبرز حدث سياسي يشهده البلد بهدف القطع مع الفساد والاستبداد، شكل مطلب ملكية برلمانية أحد شعاراته.

عمت تعبئات الحركة نطاقا واسعا، إذ غطت في بدايتها أزيد من 50 مدينة وبلدة مغربية، منها العاصمة الاقتصادية الدار البيضاء التي لم تشهد حراكا مماثلا منذ زهاء ثلاثة عقود. شارك الشباب والنساء بزخم في المظاهرات، وحفزت تعبئات نضال شباب عاطلين بمنطقة استخراج الفوسفاط، وأنعشت النقاش السياسي بالبلد على آفاق التغيير المنشودة.

ومكنت الحركة من انتزاع مكاسب كانت أحزاب معارضة تاريخية تستجدي أقل منها، إذ فرضت إقرار دستور جديد (يبقي في الجوهر على مركزية مكانة الملكية، ويقر على الورق حقوقا أساسية)، ولكن أبرز مكاسبها أنها فرضت على النظام تنازلات طالما ناوشت بتحكم شديد البيروقراطيات النقابية من أجلها: زيادة معتبرة في الأجور بالقطاعين العام والخاص، وتشغيل أزيد من 4000 إطار عالي معطل ظلت مرابطة لمدة طويلة بالرباط وتحتج بشكل يومي. وتغاضي الدولة عن اندفاع الناس للبناء، والمحرومين من أي دخل لتجارة الرصيف... فضلا عن إقرار حصص لتشغيل أبناء هضبة الفوسفاط في المكتب الشريف للفوسفاط، وخلق العديد من برامج التكوين مع منحة مادية للمستفيدين من أجل دمجهم في سوق الشغل. مكاسب هامة غير متوقعة دون بروز هذه الحركة، وسياقها الإقليمي.

ومع أن الحركة جرت بحفز من الانتفاضة التي شهدتها المنطقة انطلاقا من تونس ومصر لتعمها بالكامل تقريبا فيما بعد، فهي تتويج لسيرورة نضال شعبي وعمالي محدود ترابيا لكنه بقي متواترا طيلة عقدي التسعينيات وبداية الألفية الجارية.

غير أن الحركة سرعان ما تراجع زخمها بفعل تراكب عوامل أضعفتها. أولا، جواب النظام السريع وتفاعله مع الحالة النضالية (قمع انتقائي منخفض الشدة وحصار وتضييق وتشويه... والتواطؤ المخزي للبيروقراطيات النقابية، وتنازلات فعلية هامة مادية كما سبقت الإشارة وسياسية مثل الدستور والانتخابات السابقة لأوانها وحكومة جديدة يرأسها حزب إسلامي...)، وثانيا، توحل الانتفاضة بالمنطقة ودفعها من طرف أنظمة ديكتاتورية دموية إلى حروب أهلية طاحنة (اليمن وليبيا وسوريا).

ولعل أبرز ما أعاق الحركة عن أداء المهمة التي حملتها بالإضافة لذلك، أنها لم تجد منظمات نضال طبقي ديمقراطية ومستقلة وكفاحية لتستند إليها، وتشكل العمود الفقري اللازم لقلب ميزان القوى لصالح الطبقة العاملة والطبقات الشعبية الكادحة. كل الطيف السياسي والنقابي الرئيسي ومعظم النسيج الجمعوي (تنموي في أغلبه) تواطأ مع النظام القائم ضد الحركة، ولم يبق لجانبها سوى يسار جذري مفكك وضعيف الانغراس وتائه سياسيا وفكريا وبعض مجموعاته عصبوية، وجماعة سياسية دينية رجعية كان أكبر همها الخروج من هذا التململ الاستثنائي بأقل الخسائر الممكنة والرجوع لانتظاريتها المألوفة ليوم الزحف العظيم، بخاصة بعد انعطاف الثورة المضادة التي شهدته المنطقة.

لقد حد من هذه الاندفاعة النضالية غياب المعبر السياسي الطبقي الحقيقي عن تطلعات الجماهير الكادحة المستغلة والمضطهدة للحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية التجربة النضالية لحركة 20 فبراير 2011. إنه الدرس الرئيسي المستخلص منها ومن تجارب سابقة أيضا، وهو درس يتأكد حاليا مع تجربة النضال البطولي لمنطقة الريف شمال المغرب، وحركة الاحتجاج الجماهيري الجارية بشرقه في المدينة العمالية العريقة بتقاليد نضالها النقابي الكفاحي، مدينة جرادة وضواحيها.

إنها أهم المهام الملقاة على يسار مناضل فعلا يستحق ثقة الجماهير ودعمها: بناء أدوات النضال الطبقي ومنظماته وغرسها وتعزيزها ورفع درجة كفاحيتها، وعلى رأس تلك المهام بناء حزب/أحزاب تحمل فعلا هموم الجماهير وتوقها للتحرر من نظام الاستعباد والاستبداد والاستغلال القائم.

بقلم الرفيق سين

تعويم الدرهم: اقتصاد المغرب في مهب العولمة الرأسمالية

سليم نعمان

اقتصاد المغرب تابع ومتخلف، جرى تشكيله وتكييفه دوريا وفقا لمتطلبات السوق الرأسمالية العالمية، ويخضع بشدة لتقلبات هذه الأخيرة، إلى درجة أن سيادة البلد على سياسته الاقتصادية والاجتماعية صارت مفقودة. تطلع المؤسسات المالية والتجارية والاقتصادية الدولية (الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي) دوريا على سير السياسة الاقتصادية للبلد وتخضعها لفحص دقيق، وتحدد ما تراه ملائما القيام به خدمة للرأسمال الأجنبي وشريكه المحلي، مستعملة اشتراطاتها المتعلقة بالديون واتفاقات التبادل الحر... الاستعمارية الجديدة.

ينفذ حكام المغرب بالحرف إملاءات هذه المؤسسات (بعضها ببطء لما قد تسببه من سخط اجتماعي هائل) منذ بدء البنك العالمي تدخله في شؤون البلد الاقتصادية والاجتماعية مطلع سنوات الستينات من القرن المنصرم. تنفيذ حرفي بدريعة معالجة عوائق نمو البلد وازدهاره، لم ينتج عنه سوى المزيد من مفاقمة تبعيته وتخلفه، ما تشهد عليه تقارير تلك المؤسسات نفسها، وتقارير رسمية محلية، وصولا لإعلان الدولة فشل نموذجها التنموي (في الواقع تعني بذلك فشل تنفيذه وليس التخلي عنه).

هذا ما حصل مطلع ثمانينات القرن الماضي لما كان المغرب على شفا الإفلاس بسبب أزمة المديونية، بعدما تبخر الاحتياط النقدي وشحت الموارد وعجز عن استيراد حاجاته بالعملة الصعبة، وإغلاق السوق المالية الدولية في وجهه. وفرض نظام برنامج التقويم الهيكلي PAS على المغرب، مثلما فرضت الحماية الفرنسية لأسباب مالية (الديون) واقتصادية. وأجبرت المؤسسات المالية الدولية البلد على خفض مخصصات الإنفاق على الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، وتجنيد الأجور، ووقف التوظيف، وتقليص الاستثمار العمومي. وكانت النتائج زيادة عدد الفقراء وتفشي البطالة الجماهيرية الدائمة، وهجرة كبيرة للآلاف القرويين إلى أحياء القصدير بضواحي المدن الكبيرة، وانتشرت المهن الهشة والفوارق الاجتماعية. وشهدت بعض المدن الكبيرة تمردات شعبية (1981 و1984 و1990).

تعويم الدرهم، إجراء نيوليبرالي لمواصلة فقدان السيادة

تاريخيا، مر الدرهم المغربي بمراحل من تحرير التعامل، بدأت بفك الارتباط مع الفرنك الفرنسي عام 1959، ثم تحديد قيمة العملة مع الشركاء الأوروبيين عام 1973، وإصدار سلة عملات مرجعية يستند إليها قيمة الدرهم عام 1990. ثم تغيرت تلك السلة عامي 2001 و2005. وفي 2015 أصبح الدرهم المغربي مرتبطاً باليورو بنسبة 60 في المئة، وبالدولار بنسبة 40 في المئة. وسبق ذلك تبني الدولة المغربية في سنة 2006 قانون استقلال "بنك المغرب، استقلال كبير تجاه بقية المؤسسات (الحكومة والبرلمان...).

ويأتي قرار تعويم الدرهم (تحرير كلي قد يستغرق 15 عاما) تنفيذا لإملاءات صدرت عن المؤسسات المالية الدولية منذ أواسط التسعينيات على الأقل، وجرى الضغط في السنوات الأخيرة من أجل المرور إلى التنفيذ. بلا شك أن هذا القرار، من بين أخرى عديدة تروم فتحا شاملا لاقتصاد البلد بما يخدم مصالح الرأسمال والشركات المتعددة الجنسيات، هو من اشتراطات مواصلة تلك المؤسسات "دعم" البلد (مثلا خط السيولة لصندوق النقد الدولي).

الطبقة العاملة والطبقات الشعبية من سيدفع الثمن مجددا

سيقود التعويم لخفض سعر الدرهم، ما يعني تآكل قدرته الشرائية بالنسبة للمأجورين وطبقات الشعب الكادحة، وإطلاق عنان التضخم. سيكون على الأجير أن يدفع ضعف (أضعاف) ما يقدمه في السابق لتلبية حاجاته الأساسية من الغذاء والسكن، والرعاية الصحية، وتعليم أبنائه... سيصبح متعسرا عليه تلبية احتياجات أسرته.

زيادة الصادرات ليس متوقفا فقط على خفض سعر العملة، بل جودة ما يتم إنتاجه، وكيف يتم إنتاجه. أضف لذلك أن تكلفة إنتاج السلع المحلية سترتفع لأن مستلزمات الإنتاج من آلات ومدخلات متنوعة مستوردة. وبالنظر للدور المحوري الذي لا زال يلعبه القطاع العام في اقتصاد البلد فلن يتمكن من شراء مستلزمات ما ينتجه من الخارج، بسبب زيادة سعر العملات الرئيسية أما العملة الوطنية، وقد يضطر إما للتوقف أو الاستدانة من أجل مواصلة الإنتاج. هذا القطاع يظل المنتج لسلع وخدمات الاستهلاك الجماهيري، ولا يسعى مثل القطاع الخاص لتحقيق الأرباح الطائلة.

سيؤدي التحرير عند تراجع قيمة العملة المحلية لزيادة فوائد الديون الخارجية وأقساطها، وهي مستحقات تؤدى بالعملة الصعبة. عودة على بدء، زيادة العجز في الميزانية وفي ميزان الأداءات، وزيادة الديون: دوامة الحلقة الفارغة.

هذا الإجراء متناقض كسائر إجراءات النموذج النيوليبرالي المهيمن، على سبيل المثال، ونظريا فقط، عند انخفاض قيمة العملة، المرجح بقوة، ستنمو الصادرات، وتعاق الواردات، لكن الأمر أشد تعقيدا لأن الأمر يتعلق بشكل وثيق بطبيعة الصادرات والواردات. العرض التصديري للمغرب ضعيف القيمة المضافة وتنافسيته رهينة بالقدرة على منافسة بلدان شبيه أخرى تجهد هي الأخرى بانتهاج نفس السياسات لرفع تنافسيتها (هل يكفي انخفاض العملة لمنافسة تركيا والصين وتيوان...)، وأوروبا التي تعد سوقه الرئيسية غارقة في أزمة اقتصادية عميقة لا مؤشرات عن قرب الخروج منها. أما الواردات فهي بطبيعتها لا غنى عنها إذ تتشكل أساسا من المحروقات والمواد الغذائية ووسائل الإنتاج... وانخفاض قيمة العملة الوطنية سيرفع كلفتها.

إن المتضرر المتوقع من هذا الإجراء هم نفسهم من تحملوا أعباء عقود من سياسات نيوليبرالية تقشفية وقاسية، أي الطبقة العاملة والطبقات الشعبية الكادحة. فهي أول من سيتضرر من الغلاء وانهيار القدرة الشرائية وتبخر المدخرات إن وجدت أصلا. ومن تبعات إعادة الهيكلة الاقتصادية التي سترافق ذلك والمرجح أن تقود إلى إفلاس المقاولات وفقدان كبير لفرص الشغل والدخل. أما الرأسماليون فخبراء في التلاعب والمضاربة وضمان سلامة مدخراتهم وأرباحهم. في الحالة المصرية، أدى تعويم الجنيه في نوفمبر 2017 إلى ارتفاع غير مسبوق في أسعار غالبية السلع الغذائية، والمثل الثاني هو السودان الذي يعاني من معدلات تضخم مرتفعة إثر تعويمه الجنيه السوداني عام 2015.

قد يقود هذا الإجراء مؤقتا لنمو اقتصاد البلد وجدب الرساميل... لكنه معرض لا محالة لأخطار جمة يسببها أي تراجع ولو طفيف لثقة المؤسسات الدولية ومؤسسات التنقيط الدولية في اقتصاد البلد، وليس مستبعدا تماما أن يشهد البلد هزات اقتصادية ومالية أعنف مما شهدته دول أخرى مثل الأرجنتين وتركيا وروسيا وغيرها ممن انتهجت نفس السياسات وقامت بإجراء مماثل لما يفعل حكام المغرب حاليا بصدد تحرير الدرهم وتركه لتقلبات العرض والطلب في السوق الرأسمالية العالمية.

إن تطور البلد وازدهاره والعيش الجيد لكادحيه وكادحاته غير ممكن دون القطع مع السياسات النيوليبرالية القاتلة للحقوق والمصادرة للحريات، ولن يحصل التحرر الفعلي للمغرب من التبعية والتخلف سوى بنضال جماهيره المستغلة والمضطهدة، رجالا ونساء، من أجل الاستعاضة عن الرأسمالية التابعة والمتخلفة بمجتمع منتجين حر وديمقراطي وتشاركي، مجتمع اشتراكي يفتح أفق القضاء الناجز على الاستغلال والاضطهاد.

مرة أخرى: عن "المثقفين" والثورة

وائل المراكشي

صدر في العدد السابق من جريدة المناضل-ة مقال يتناول دور وموقف "المثقفين" من الانتفاضة الريفية، ولخصنا ذلك في كونهم يعبرون بلسانهم عن رغب الطبقات الحاكمة من حركات النضال الطبقي الساعدة من أسفل. ويحاولون تقديم نصائح للدولة وللبرجوازية كي تتفادى الاحتقان الذي يؤدي إلى زعزعة الاستقرار. خصصنا هذا الموقف لأولئك المثقفين الذين يدعون أنهم "ضمير الوطن" وبالتالي لا مصالح ضيقة تدفعهم لإبداء مواقفهم، فهم غيورون على الوطن بكل مكوناته.

قام عدد من المثقفين المغاربة بإرسال رسالة مفتوحة بعنوان "رؤية مثقفين مغاربة حول حرية الرأي والإنصاف"، تتناول الرسالة انتقادا للدولة والأحزاب التي غيبت دور النخبة في ما يخص حراك الريف بالدرجة الأولى.

قام هؤلاء، على غرار أي "مثقف برجوازي محترم" إلى افتتاح الرسالة بإبداء فروض الطاعة لدستور الاستبداد: "وفقا للدستور – نحن الموقعين – أدناه"، وهو تقليد سياسي قديم رسخته أحزاب النضال الليبرالي العاجز منذ الحركة الوطنية البرجوازية مرورا بالمدرسة الاتحادية انتهاء بيسار غير الحكومي حاليا.

يضع الموقعون أنفسهم بهذه العبارة في موقع ناصحي السلطان، لذلك لا يدخلون في اهتمامهم النضال ضده، بل يسعون فقط إلى "الانتصار على نوازع السلطة"، أي تلك النوازع التي تهدد من وجهتهم نظرهم استقرار البلاد.

ثمنت هذه النخبة المبادرات التي قام بها النظام لتلميع وجه استبداده، من "إنصاف ومصالحة" وخطاب أجدير وفتح هامش ضيق ومراقب لحرية التعبير، واعتبرت ذلك "تجاوبا من الملك محمد السادس مع طموح المغاربة إلى تجاوز سنوات الجمروالرصاص".

أما يقع في قمع فليس إلا "تعثرا" في سير المغرب الحتمي نحو الديمقراطية الذي لا يعيقه إلا "عدم استعداد الجهات المتنفذة في الدولة للتنازل عما تعودت عليه من نفوذ وسلطة فوق المحاسبة"، وبالتالي فالمهمة المطروحة هي مساعدة الجهات غير المتنفذة في الدولة للتغلب على الأولى.

يعبر الموقعون عن موقفهم "مما يحدث في بلاد(نا)"، بطريقة تظهر كنههم الطبقي، فحراك الريف حسبهم ليس إلا " تبادل المؤاخذات غير المجدية بين شركاء الوطن". وفق هذا التحليل العميق يعتبر الاستبداد ومناهضوه، العمال وأرباب العمال، الطبقات الظالمة والمظلومة، كلهم شركاء وطن، يجب عليهم أن ينصتوا "لضميره"، أي النخبة التي يشكل الموقعون جزء منها. كل ذلك لإنقاذ هذا "الوطن" من الفتن وانعدام الاستقرار، التي قد يستثيره قمع "مفرط" أو خطأ في عدم التجاوب السليم مع أحداث الحراك.

جاءت هذه الرسالة ردا على التقريضات التي وجهها الاستبداد وأحزابه لهذه النخبة المثقفة، لأنها كانت غائبة عن الصراع في الريف، ويدعي الموقعون على أن موقفهم لا ينتصر لجهة دون الأخرى، فهم "الأنا الأعلى" للمجتمع الطبقي حيث تتصارع الطبقات (كما يتصارع الوعي مع اللاوعي)، وتتدخل النخبة المثقفة لإعادة التوزان الاجتماعي.

لكن مضمون الرسالة تظهر جهة انحياز أصحاب الرسالة، فهم يردون بحجة أنهم ليسوا بساكتين، ولكن المجتمع "الرسمي"، أي الدولة والأحزاب، هو الذي صم أذنيه عن سماع آرائهم: "السؤال الموجه إلى تلك الأحزاب، هو: هل اتصلتم وتواصلتم مع المثقفين غير الخاضعين لتعليمات ورؤى جاهزة، بهدف عقد جلسات حوارية فعالة تخص الشؤون الوطنية، أو المحلية؟".

تلقي النخبة المثقفة نظرتها العالمة على "مجتمع مضطرب" وتنتحر عن تقاتل "الإخوة" الذي يضر بـ"الوطن". لكن هذه النخبة وهي تقدم مقترحاتها توجه النداء لأعلى وليس لأسفل، تخاطب جهاز الدولة وتمحضه نصائح التعامل مع النضال الشعبي.

أما تطوير النضال الشعبي وحفزه وتنظيمه، فيعتبر خطيئة تستحق العقاب، لأن ذلك يزيد من منسوب الاحتقان ويضر مصالح المجتمع (أي مصالح البرجوازية ودوام دولتها)، ولا ينجم عنه، حسب السالة "سوى المزيد من الاحتقان، وتخلف المجتمع ومؤسساته".

وما يسهل مهمة النخبة المثقفة هو أنها "متعالية عن انفعالات المتصارعين". هكذا ليس الصراع الطبقي إلا مغالاة في الانفعال النفسي، ولا يمد جذوره في الظلم والاستغلال الطبقيين. لذلك تقترح هذه النخبة جلسات علاج نفسية تقدمها للدولة، وعبرت عن ذلك الرسالة بأسلوب وردي يليق بحالمين صغار: "استماع بيني جيد للمتحاورين في جو من الحرية، وتحقيق الكرامة والعيش الكريم، والازدهار لكل أبناء الوطن".

يعتبر موقعو الرسالة النضال الشعبي ناتجا عن عدم استشارتهم بسبب قلة خبرة المحتجين في "الاستعانة بآراء النخب المحايدة، قصد تجنب ارتكاب أخطاء تعبيرية، أو الانسياق وراء انفعالات ظرفية"، والمنطقي هو عودة المحتجين إلى حظائر الطاعة وترك الحلبة للنخبة المثقفة كي تجلس بهدوء إلى جانب الدولة والأحزاب لبحث الحلول العقلانية، حلول عقلانية لمجتمع يسير بطريقة غير عقلانية.

يعد هؤلاء الدولة بتقديم خبرتهم و"إعداد دراسات تقييمية لموضوعات معينة واقتراح حلول لها"

تقول الرسالة أن مسؤولية المثقف "تكمن في تجنيب الوطن كل ما من شأنه أن يحول دون احترام قيم الإنصاف والعدالة". إنه أسلوب قطاعات البرجوازية عندما تكون متضررة، تغلف مصالحها الطبقية الأنانية بعبارات فضفاضة حتى ينخدع بها الكادحون. إن البرجوازي المحروم من صفقة عمومية سيمتعض من عدم "احترام قيم الإنصاف والعدالة"، وسينادي باحترام قانون التنافس الرأسمالي.

هل سيستفيد كل "شركاء الوطن" لو استجيب لمطلبه؟ ماذا سيستفيد العمال لو قامت قطاعات البرجوازية بإعادة تقسيم فائض القيمة المعتصر من كدحهم وعرقهم؟ العمل الماجور لا يخلق إلا عملا ماجورا، بينما ينتفخ الرأسمال جراء اعتصار فائض القيمة، ذاك الجزء الذي يتنازل عنه العمال من وقت عملهم لأرباب الأعمال.

تسعى النخبة المثقفة إلى استعادة الدور التقليدي لـ"أهل الحل والعقد"، أي العلماء الذين كانوا يلعبون دور الوساطة بين السلطان والرعية، ويطالب موقعو الرسالة من الدولة أن توليهم هذه الوظيفة كما هو شأن كل دول العالم: "النخب المثقفة، في جميع أمم العالم، هي بمثابة قادة الرأي فيها". أي وظيفة صنع رأي عام لا يخرج عن مقدسات المجتمع: الملكية الخاصة ومؤسسات الاستبداد.

قد تنخدع طلائع النضال الشابة بالمناصب العلمية لهؤلاء "المثقفين" الذين وقعوا الرسالة، وبأشباههم مستقبلا، وتغريهم مفاهيم "حرية الرأي" و"الإنصاف" و"مصالح الوطن". ويفرض هذا على المثقفين الثوريين أن يواجهوا هذا القصف الإعلامي بقصف مضاد يعري الحقيقة الطبقية لهؤلاء المثقفين ناصحي السلطان.

ينطق عامل مكافح وسط إضراب بدروس في السياسة والنضال أغنى بكثير من درر الحكمة الليبرالية الجبانة التي نطقت بها هذه الرسالة المفتوحة.

توجه هذه النخبة أنظارها إلى الأعلى وتستجدي الاستبداد وتتقدم له خدمات ونصائح، بينما على المثقف الثوري أن يوجه أنظاره نحو الحركات الصاعدة من أسفل، ويسعى إلى تنظيمها وفتح الآفاق أمامها لتطوير النضال حتى التخلص من الاستبداد السياسي والاستغلال الاقتصادي، ومن أجل بناء وطن الكادحين الذي لا يمت بصلة لـ"الوطن المشتركة" الذي يتحدث عنه مثقفو البرجوازية.

هؤلاء ممثلو العمال والعاملات في الضمان الاجتماعي: من يراقبهم، من يحاسبهم؟

منذ 12 أكتوبر 2017 أصبح للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مجلس إداري جديد. وسيتمر 3 سنوات.

. يضم مجلس إدارة الضمان الاجتماعي 24 عضوا: 8 يمثلون الدولة و8 أرباب العمل و8 الشغيلة.

ويقوم تمثيل العمال/ات عبر نقاباتهم بناء على نتائج انتخابات مندوبي العمال.

ممثلو الشغيلة في مجلس ادارة الضمان الاجتماعي الجديد:

•أربعة أعضاء باسم الاتحاد المغربي للشغل هم:

-محمد العلوي، عضو الأمانة الوطنية، من قطاع التكوين المهني-الدار البيضاء

-نور الدين سليك، عضو الأمانة الوطنية، من قطاع البريد

-المصطفى مومن، نائب الأمينة العامة للاتحاد النقابي لمستخدمي البنوك

-محمد العماري، نائب الكاتب العام لجامعة عمال وموظفي الجماعات المحلية، وكاتب عام للاتحاد المحلي بتازة

ولهؤلاء أربعة نواب هم:

-مصطفى وردان، الكاتب العام للجامعة الوطنية لمستخدمي مرسى ماروك

-محمد يجيد

-سعيد خير الله، الكاتب الوطني للجامعة للقطاع الفلاحي

-بوشعيب علوش، عضو المكتب الجامعي لنقابة قطاع توزيع الماء والكهرباء والتطهير وكذا رئيس التعاضدية بذات القطاع

•عضوان باسم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل هم:

-عبد الفتاح البغدادي، عضو المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل وكاتب عام للمكتب الوطني الموحد للبنك الشعبي

-الحسين اليماني، الكاتب العام للنقابة الوطنية لصناعات البترول

ولهؤلاء 2 نواب هما:

-سعيدة بن الطاهر عضوة المجلس الوطني الكونفدرالي

-خديجة لعشير

•عضو واحد باسم الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

-مصطفى خلافة، عضو مكتب تنفيذي، وله نائب: عبد الرحمان قندلة

•عضو واحد باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب:

-عزيز هناوي ونائبه: عبد العزيز الطاشي

مجلس الإدارة في قانون الضمان الاجتماعي

يكون رئيس المجلس الإداري للضمان الاجتماعي، بموجب القانون، معينا من طرف وزير التشغيل وله نائبان: أحدهما من ممثلي العمال وآخر من ممثلي أرباب العمل. عند تعادل الأصوات في المجلس الإداري، يرجح جانب الرئيس.

المجلس ملزم بالاجتماع مرتين في السنة: الأولى قبل 30 يونيو لحصر حسابات السنة المالية المنصرمة، والثانية قبل 31 ديسمبر، لدراسة وحصر ميزانية السنة المالية الموالية. كما يمكن أن يجتمع استثنائيا بدعوة من رئيسه كلما اعتبر ذلك مجديا أو بطلب من نصف أعضائه على الأقل.

تتشكل داخل المجلس الإداري لجنة التسيير والدراسة من 9 أعضاء: 3 ممثلون للدولة و3 للعمال و3 لأرباب العمل. يرأسها رئيس مجلس إدارة الصندوق الذي يرجح جانبه عند تعادل الأصوات.

مهمة لجنة للتسيير والدراسة أن تقوم في الفترات الفاصلة بين اجتماعات مجلس الإدارة بتتبع تسيير الصندوق وتسوية جميع المسائل المفوض إليها فيها من طرف المجلس.

رئيس لجنة التسيير والدراسات هو رئيس مجلس الإدارة أو ممثله. وفي حالة تعادل الأصوات، يرجح الجانب المنتمي له الرئيس. وتجتمع لجنة التسيير والدراسات بمبادرة من رئيسها كلما دعت حاجة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لذلك، وعلى الأقل مرة كل ثلاثة أشهر.

يدبر شؤون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مدير عام يعينه الملك، مهمته تنفيذ قرارات المجلس الإداري ويسير جميع المصالح التابعة للضمان الاجتماعي وينسق أعمالها.

العمال وتسيير الضمان الاجتماعي

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مؤسسة تقوم بتسيير القسم غير المباشر من أجور العمال. ومن حق العمال تسيير أموالهم. لكن الدولة تسلطت عليها، وأدخلت ممثلين عنها وعن أرباب العمل، ليكون ممثلو العمال/ات أقلية. هكذا جرى التصرف في أموال العمال بعيدا عن إرادتهم وضد مصلحتهم. وفرضت بالقانون وضع الأموال الاحتياطية للضمان الاجتماعي لدى صندوق الإيداع والتدبير الذي يستثمرها في مشاريع رأسمالية مقابل نسبة فائدة هزيلة.

وفتحت الدولة الباب لمن يعتبرون ممثلين للعمال ليشاركوا في نهب الضمان الاجتماعي. فقد كان محمد عبد الرزاق، القيادي الثاني في الاتحاد المغربي للشغل، على رأس ممثلي هذه النقابة العمالية في مجلس إدارة الضمان الاجتماعي عشرات السنين. وتورط في فضائح نهب عديدة، فطرده المحجوب بن الصديق سنة وتوفي سنة 2006 دون ادني محاسبة او محاكمة. لقد تغاضت الدولة عن متابعة البيروقراطيين الفاسدين، حيث لم يكن أي من ممثلي الاتحاد المغربي للشغل في الضمان الاجتماعي ضمن المتابعين في المحاكمة المهزلة، لماذا؟ لأنهم ينفعونها في مجال آخر: مجال التحكم في نضالية العمال وأفراغ النقابة العمالية من دورها، أي ما يسمى ضمان السلم الاجتماعي، وكذا في التصويت على الدستور وتفادي تسييس النضال العمالي جذريا.

لا يعرف العمال شيئا عما يجري في الضمان الاجتماعي، فليس من عادة الأجهزة النقابية ترويج المعلومات عنه، ولا انجاز دراسات، ولا بلورة مطالب جوهرية بشأنه. ويلزم ممثلو العمال الصمت، ولا يعرف عنهم العمال شيئا، ولا حتى أسماءهم.

من يحمي أموال العمال/ات؟

النهب الذي تعرض له الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي طيلة عشرات السنين انتهى إلى محاكمة مهزلة لم تسترجع سنتيما واحدا من الأموال الطائلة المنهوبة والمضيعة. بقصد طي الملف شكل جرى تنظيم عملية بدأت بتشكيل لجنة تقصي من طرف مجلس المستشارين. انتهت أشغالها بوضع تقرير عن المصائب التي حلت بصندوق الضمان الاجتماعي يوم 21 مايو 2002 [نص التقرير بالجريدة الرسمية عدد 5041، بتاريخ 23 سبتمبر 2002، بموقع sgg.gov.ma]. قدر التقرير مجموع الضرر المالي الذي تعرض له الضمان الاجتماعي ب: 115 مليار درهم من 1972 الى 2002، أي ما يمثل ٪80 من ديون المغرب الخارجية أو 2 مرات القيمة الإجمالية لشركة اتصالات المغرب.

بعد حل محكمة العدل الخاصة، وبعد مضي 6 سنوات على فتح التحقيق في ملف الضمان الاجتماعي، أحيل الملف على غرفة الجنايات الابتدائية بالدار البيضاء سنة 2011 في سياق مطالبة الشارع بإسقاط الفساد (والاستبداد).

كان قاضي التحقيق جمال سرحان، بالغرفة الرابعة للتحقيق باستئنافية الدار البيضاء، استمع إلى حوالي 40 شخصا وردت أسماؤهم في تقرير لجنة تقصي الحقائق، وأمر بإغلاق الحدود والحجز على ممتلكات أبرز المتهمين وممتلكات زوجاتهم وأبنائهم، خصوصا الأشخاص، الذين عجزوا عن تبرير مصادر ثرواتهم.

في 13 سبتمبر 2011، انطلقت محاكمة 28 متهما في حالة سراح مؤقت.

كان عبد المغيث السليماني [صهر إدريس البصري وزير داخلية الحسن الثاني] الكاتب العام السابق للصندوق، ورئيس السابق للجماعة الحضرية للصخور السوداء والمجموعة الحضرية للدار البيضاء من أكبر رموز الفساد الماثلين امام المحكمة. سيقت إدانته في ملف مشروع أولاد زيان بعشر سنوات سجنا نافذا في المرحلة الابتدائية، لتصبح 16 سنة سجنا في المرحلة الاستئنافية، قبل أن يستفيد من عفو ملكي.

بعد 5 سنوات من بدء المحاكمة، قضت محكمة الاستئناف بالدار البيضاء عصر اليوم الخميس 13 يوليوز 2016 ببراءة عبد المغيث السليماني رئيس جماعة الصخور السوداء سابق ضمن 10 حالة براءة.

فيما أدين 13 متهما بـ4 سنوات سجنا موقوفة التنفيذ، وحكم على ثلاثة متهمين بالحبس سنتين نافذة وكلهم في حالة فرار خارج المغرب. فيما أسقطت الدعوى العمومية عن متهمين بسبب وفاتهما. وأمرت المحكمة برفع الحجز التحفظي على ممتلكات المتهمين.

هكذا، بعد عشرات السنين من النهب وسوء التسيير، وبعد 14 سنة بعد تقرير تقصي الحقائق، و6 سنوات من المحاكمة، طوي الملف كان شيئا لم يكن. والآن ذاته يقبع مناضلو حراك الريف في السجون لأنهم طالبوا بالحق في حياة لائقة.

القضاء الطبقي، والدولة البرجوازية برمتها لن تحمي أموال العمال. ما حك جلدك غير ظفرك. يجب أن يتولى العمال/ات الدفاع عن أجورهم غير المباشرة التي يسيرها الضمان الاجتماعي عبر:

-1 الاهتمام بما يجري في الضمان الاجتماعي، متابعة خطط عملة، وتعميم المعلومات عنه، وحفز الانتباه إليه في القواعد العمالية

-2 في الظرف الراهن، مراقبة ممثلي الشغيلة، بمطالبتهم بكشوف حساب دورية منتظمة عن عملهم داخل مجلس الإدارة، ومراقبة ممتلكاتهم وممتلكات أسرهم.

-3 المطالبة بتغيير قانون الضمان الاجتماعي لإلغاء كل ما يضر بحقوق العمال (هذه ورشة عمل يجب أن ينكب عليها النقابيون الجديون)

-4 نهوض العمال دون غيرهم بتسيير أموالهم، بمجلس إدارة منهم وحدهم دون سواهم، بممثلين/ات منتخبين مباشرة، وقابلين للرقابة والعزل.

وجلي أن هذا الهدف مشروط ببناء منظمات نضال ديمقراطية ومناضلة، مستقلة عن الدولة وأرباب العمل. وهي مهمة تبدأ من اليومي: تكوين طلائع رفيعة الوعي الطبقي، وفروع نقابية ذات حياة داخلية نشيطة تفسح في المجال لبروز نقابيين/ات يقظين بحس نقدي، مستقلي الرأي، مبادرين، أوفياء لمصالح طبقتهم.

م.ب مناضل نقابي

جرادة: مدينة أنكبتها سياسة واعية، هي ما يتوجب النضال لإسقاطه

بقلم زبير فحام

في مدينة جرادة المغربية المنكوبة تجري معركة نضالية ضد عقود من التهميش بفعل سياسات نيوليبرالية صارمة. المنجم الوحيد الذي أعال المدينة منذ الاستعمار المباشر تم غلقه بمبرر أن الفحم المستخرج منه بعرق عمال يكدحون في شروط بالغة الصعوبة لم يعد تنافسيا. في منتصف الثمانينات منح البنك الدولي قرضا للمغرب من أجل مكننة الاستخراج، وكان التوقع مضاعفة الإنتاج وتجويده. وبعدها بسنوات سيعود نفس البنك ليقرر أن العملية فاشلة لصعوبة تضاريس المنطقة، ولأن استيراد الفحم أرخص كثيرا من مواصلة إنتاجه، وبهذا تقرر إغلاق المنجم.

شكل منجم جرادة الموقع الوحيد في المغرب لاستخراج الفحم الحجري، انطلق نشاطه سنة 1927 وشغل قرابة 6000 شخص في أوجه، منهم 75 مهندسا، ويعد مهد التقليد النقابي بالمغرب. ناهز رقم معاملاته بداية التسعينات مليار درهم، ويجري استغلاله بعمق يقارب 1000 متر. إنه غير مؤمن وليس آمنا. غير أن فحمه قاس ومن نوع جيد، عكس ما يتم الترويج له من ذرائع لغلقه. ظروف العمل بالمنجم جد صعبة، ومكنته ضعيفة. لا يتم مثلا إزالة الغبار بتقنية التبليل، ونادرا ما كان العمال يرتدون الأقنعة الواقية. وحالات السيليكوز شائعة، وحوادث الشغل مألوفة وتصل عشرات الحالات سنويا أحيانا.

يقول عمار الدريسي، وهو مدير منتدب في مفاحم جرادة أن إنتاجية المنجم عند تعيينه كانت ضعيفة بوجه منافسة الفحم الحجري الروسي والجنوب افريقي، وأن من المتوقع تبني إجراءات بهدف تسريح 2000 عامل. ولأن الأمر، حسبه، قد يثير نزاعا اجتماعيا كبيرا في هذه القلعة العمالية، فإنه اجتهد ليصل الهدف بطرق أخرى لاقت النجاح مثل تعليق الخطة القاسية والعمل على خفض عدد العاملين عن طريق المغادرات الطبيعية (التقاعد، والوفاة...)، وأشكال العجز المهني (قلص عدد العمال ب 643 خلال سنتين).

لكن المثير أكثر أن نتائج هذا الأخير على رأس مفاحم جرادة، أكدت أن المنجم قابل للحياة، فالإنتاج زاد من 552000 طن عام 1991 إلى 604000 طن عام 1993، أي بزيادة تبلغ ٪10، وزادت الانتاجية بقدر يبلغ 647 كلو/شخص عام 1991 إلى 822 عام 1993، أي بزيادة قدرها نسبة ٪27. وانخفضت حوادث الشغل، إذ لم يقع أي حدث قاتل عام 1993 على سبيل المثال؛ وتم خفض سعر التكلفة إلى 1028 درهم/طن، أي بنسبة تبلغ ٪9؛ وتوازنت حسابات الشركة وتوقف دعمها الحكومي لأول مرة منذ عام 1993؛ وتوقف استيراد الفحم الحجري منذ عام 1992... هذا كله بعد توقيع الاتفاقية الاجتماعية المشؤومة بين النقابات والدولة القاضية بإغلاق الشركة ووقف الإنتاج.

لقد كان إغلاق المفاحم، والحكم على المدينة ومحيطها بالنكبة، قرارا منسجما والسياسات النيوليبرالية المنتهجة من طرف الدولة برعاية مؤسسات الرأسمال العالمي المالية منها والتجارية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي...). تم إغلاق مصدر عيش العمال وسكان مدينة وضواحيها لأن الفحم المستخرج أغلى من الفحم مستورد. ليس حياة الناس وشغلهم، وسائر حقوقهم، هي الأهم، بل مصالح المستثمرين الباحثين عن الربح ومراكمته. دولة في خدمة رأسمال على حساب طبقة العمال وباقي الشعب المضطهد.

حتى لا تتكرر المأسي فواجب نصرة نضال أهل جرادة ونواحيها واجب على كل متطلع لتحرر الشعب المغربي وتمتعه الحر بكامل حقوقه في حياة جيدة وبكرامة إنسانية وعدالة اجتماعية حقيقية على أنقاض مجتمع الاستبداد والاستغلال الرازح على أعناق كادحي المغرب لعقود طويلة.

جريدة المناضل-ة
عمالية - نسوية - شبيبية-أممية
مدير النشر: إسماعيل المنوزي
الهاتف :0641498060
الايداع القانوني: 214-04
التصفيف والاخراج الفني :
هيئة تحرير المناضل-ة
السحب: مطبعة أنتي بريما
ص.ب: 1378 أكادير
حساب البريدي 793388D
البريد الالكتروني :
mounadila@yahoo.fr

ملف حول العنف ضد النساء: نقد نسواني لقانون محاربة العنف ضد النساء

يمثل العنف ضد النساء أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها الطغيان الذكوري، وإحدى أدواته لاستعباد النساء واضطهادهن. وفي حالة المغرب، سبق لبحث المندوبية السامية للتخطيط عام 2011 أن كشفت أن زهاء ٪63 من نساء البلد تعرضن لعنف في 12 شهرا السابقة للبحث، وأن ٪17 منها فقط أحيلت على سلطة مختصة و٪3 فقط فيما يخص العنف الزوجي.

لذا يشكل النضال ضده، بالنسبة لنا، إحدى أولويات النضال النسائي من أجل المساواة ومن أجل الحقوق الديمقراطية للنساء. ولهذه الغاية سيظل مطلب إصدار قانون شامل لمحاربة العنف الموجه ضد النساء مطلبا ديمقراطيا نسائيا أساسيا ضمن سيرورة النضال من أجل تحرر النساء.

وقد أصدر برلمان النظام الاستبدادي خلال فبراير الجاري جملة تعديلات للقانون الجنائي أسماها "قانون محاربة العنف ضد النساء" لا يمثل، في نظرنا، إطارا منسجما وشاملا يجمع بين كل من المقاربة الزجرية لمرتكبي العنف وحماية الضحايا وصون حقوقهن وتوفير آليات الوقاية والتكفل اللازمة لهن.

وهذا ما سنبرهن عليه من هذا الملف الذي نخصصه لنقد منهجي لمشروع قانون محاربة العنف ضد النساء عارضين في الآن ذاته وجهة نظرنا.

لا محاربة للعنف ضد النساء دون إلغاء مدونة الأسرة

بقلم سعيدة حمزاوي

تقف مدونة الأسرة الرجعية كإحدى العقبات الرئيسية في طريق نيل حقوق النساء الديمقراطية، فلا يمكن التقدم في الكفاح من أجل تساوي النساء والرجال سوى بالنضال من أجل إلغائها. وهذا ما تبين من مشروع قانون محاربة العنف ضد النساء الذي لن يكون أبدا منصفا للنساء وحافظا لحقوقهن وحاميا لهن من العنف الذكوري الرجعي ورادعا لممارسيه مادامت مدونة الأسرة إحدى ركائز السلطة الذكورية المضفية شرعية على العنف ضد النساء بإبقاء تعدد الزوجات، وفرض زواج القاصرات، وتكريس تملك أجساد النساء، والميز في الميراث، وإعلاء سلطة الرجال في الأسرة والمجتمع، وتقديس العلاقات الجنسية المبنية على الزواج مقابل تجريم العلاقات الجنسية الرضائية المجسدة لإرادة الأفراد.

تعدد الزوجات

لم يجرم مشروع قانون محاربة العنف ضد النساء زواج التعدد المستعبد فعليا للنساء. إذ لا زال بالإمكان بعد المصادقة على هذا القانون إبرام ما يناهز 900 عقد زواج للتعدد كل سنة، ما يعني ما لا يقل عن 1800 امرأة ضحية لشكل العنف سنويا. وبذلك يحافظ المشروع على أحد أدوات سلطة الذكور القهرية كما تجسدت في القرون المظلمة. وينبغي حتما على الحركة النسائية التقدمية تعبئة النساء للنضال من أجل إلغاء تعدد الزواج الذي تكرسه مدونة الأسرة الرجعية. وغدا عندما تنجح نضالات النساء في إزاحة هذا السيف المسلط على رقابهن، سيمثل ذلك خطوة في اتجاه الحد من جبروت سلطة قهرهن.

فرض زواج الفتيات

لم يتطرق مشروع القانون إطلاقا لزواج القاصرات رغم كونه أحد أخطر أشكال العنف الذكوري ضد الفتيات المكرس بمدونة الأسرة. وهذا الزواج في حقيقة الأمر اغتصاب بالمعنى الحرفي، لأنه يهم طفلات قد يتراوح عمرهن ما بين 14 و16 سنة، فضلا عن أن معظم الحالات قد تجري في ظل الإكراه. ففي سنة 2013، على سبيل المثال، بلغ عدد طلبات الإذن بزواج الطفلات والمراهقات 43416، في حين لم يبلغ طلبات زواج الذكور أقل من 18 سنة غير 92 حالة فقط. لا يتعلق الأمر هنا بزواج القاصرين، وإنما هو زواج للقاصرات بالتحديد. وهو ما يمثل برهانا فعليا على كونه أحد أبشع أشكال العنف المستندة على تمايزات قائمة على النوع الاجتماعي. إن هذا العدد الهائل من الضحايا لا يحتمل نظرا لعواقبه الجسيمة الجسدية والنفسية على عشرات الآلاف من الفتيات سنويا. فالمضاعفات الصحية للحمل لدى المراهقات يؤدي إلى ارتفاع للوفيات في صفوفهن. ليس فرض الزواج على الفتيات غير أحد تجليات سلطة الذكور التي ينبغي القضاء عليها بتغيير جذري لبنيات السيطرة الاقتصادية والاجتماعية لفرض مساواة فعلية.

عدم محاربة مختلف أشكال السيطرة على أجساد النساء

كل مس بحرية النساء في التصرف بأجسادهن انتهاك لحقوقهن الإنسانية الأساسية. ورغم ذلك، لم يعمل مشروع القانون الحالي على محاربتها، بل تجاهلها بالكامل. إذ حافظ على عدم تجريم الاغتصاب الزوجي، وهو من أشد أشكال العنف ضررا لنفسية النساء ولكرامتهن. ولم يجرم منع النساء من حقهن في الوقف الإرادي للحمل. لا يعترف مشروع القانون بالعلاقات الجنسية الرضائية بين الأشخاص، وبذلك يسهم في تجريمها بإدراجها في جريمة "الفساد". إن عدم تمييز العلاقات الجنسية الرضائية عن الدعارة شكل من أشكال العنف ضد النساء يسعى للتحكم في أجسادهن وحريتهن وقراراتهن الشخصية. فنص المشروع لا يعترف إلا برابطة الزواج بالرغم من أنها تشهد أزمة عميقة وتمثل مجالا لإكراه النساء وممارسة العنف ضدهن.

وإضافة لذلك، لم يتطرق المشروع لظاهرة مصادرة الأزواج والأسر حق النساء في التنقل بحرية رغم كونه أحد أشكال استعباد النساء، كالمنع من زيارة الأهل ومن مرافقة الأصدقاء، بالأخص إن كانوا ذكورا، وفرض أوقات معينة للخروج من المنزل ودخوله، ومصادرة حق النساء في لباس ينتقينه بحرية وصنوف عديدة أخرى للتحكم في سلوكهن وفرض الرقابة عليهن.

عدم محاربة التمييز في الميراث أبرز مظاهر العنف الاقتصادي

لم يشكل مشروع القانون الحالي أي تقدم في اتجاه القضاء على الميز في الميراث لصالح الرجال الذي يعتبر أحد أبشع أشكال العنف الضارة بالحقوق الاقتصادية لنساء. فلازال الرجال يحظون بحصة في الميراث توازي ضعف ما يعود للنساء. ويؤدي ذلك إلى حرمانهن من الولوج لمصادر الدخل وتطوير أنشطتهن الاقتصادية. وينجم عن ذلك أن حصة النساء المغربيات من الملكية العقارية ومن ملكية الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة شبه معدومة. لا مبرر لهذا الإقصاء وهذا التفاوت، أحد مظاهر اضطهاد النساء الذي يكرسه ويعيد إنتاجه نظام السيطرة الذكورية. ومن بين الأعمدة الأساسية التي يقوم عليها هذا النظام القهري الثقافة الدينية والتقاليد البالية. وتساهم هذه الأخيرة في الغاء كلي لحقهن في الميراث، كما تبين ذلك من خلال إقصاء النساء السلاليات من الاستفادة من الدخل المالي الناجم عن كراء أو تفويت الراضي الجماعية. ولولا نضالات حركتهن المطلبية لما تمكن من فضح هذا التمييز وإثبات عدالة مطالبهن وانتزاع اعتراف بحقوقهن. وهناك أيضا نموذج السطو على منزل أو أرض المتوفى عنها زوجها، خاصة إذا لم يكن ليدها أبناء، وهي ظاهرة واسعة الانتشار لم يسع المشروع لوضع حد لها بتدابير لحماية حقوق اقتصادية أولية مرتبطة بدورها بحق الميراث.

وإضافة لذلك لم يعمل المشروع على وضع تدابير لمنع الأزواج أو الآباء من منع النساء من الخروج للعمل.

بناء حركة نسائية جماهيرية، ديمقراطية ومستقلة، لاستئصال جذور العنف والاستغلال

يرزح كادحو المغرب تحت نير سلطتين مضطهدتين: سلطة البرجوازية والسلطة البطريركية. سلط قاهرة لإخضاع المقهورين لشتى صنوف الاستغلال والاستعباد، والتملك الخاص للأرباح وللثروة.

تعاني النساء من القهر الذكوري والطبقي لأنهن إناث، ينشأن ويكبرن ويمتن وهن ممتهنات ومخضعات في الأسرة والمدرسة والشارع والعمل والفضاء العام. يجري إجبارهن على أدوار تابعة للرجل ويختزلن في أجسادهن. ويشكلن القسم الأشد عرضة للاستغلال داخل الطبقة العاملة. يد عاملة مرنة وبخسة ومخضعة. النساء أولى ضحايا مصائب الرأسمالية العديدة: البطالة والهشاشة والشغل الناقص ودون حماية اجتماعية، واستغلال مفرط، وتحرش وابتزاز جنسي، وشروط عمل بلا حماية...

التعذيب والعنف الزوجي وحتى القتل، واستعباد حقيقي لخادمات المنازل، وتدهور الخدمات الاجتماعية بفعل السياسات النيوليبرالية الذي يلقي على النساء العمل المنزلي مجانا، وتربية الأطفال ورعاية العجزة، والطبخ والغسيل... والتعرض للاغتصاب والاعتداء وتحميل النساء أنفسهن مسؤولية ذلك، لأنهن وجدن في المكان الخطأ أو بلباس «غير محترم»...

لقد أصبح التغني بتحرر النساء موضة، والدولة المستبدة نفسها نصبت نفسها، وهي راعية الاستغلال الطبقي والنظام البطريركي، مدافعا عن تحرر النساء وتبني ما تسميه مقاربة النوع مفرغة القضية من مضمونها الثوري، وفوق ذلك استطاعت دمج جميع الجمعيات النسائية الليبرالية واستعمالها وكلاء باطنيين تكمل أدوار دولة تخلت عن تلبية حقوق اجتماعية أساسية.

لا سبيل للقضاء على عنف الرأسمالية والبطريركية سوى النضال، ولا بد لذلك من برنامج تحرر شامل، وليس مجرد تضميد للجراح وتلطيف للمعاناة. ويقتضي هذا النضال إرساء حركة نسائية مكافحة وديمقراطية، ومستقلة عن الدولة الرأسمالية وعن الأحزاب البرجوازية، غايتها تنظيم النساء المضطهدات، واعتماد أشكال نضال جماهيري، بارتباط وثيق مع النضال العمالي والشعبي والأممي.

لا لعنف النظام الرأسمال -لا لعنف النظام البطريركي
تحرر النساء من صنع النساء أنفسهن
تيار المناضل-ة
www.almounadila.info

قانون محاربة العنف ضد النساء: آلية لا تحمي النساء بفاعلية

بقلم سعيدة حمزاوي

ليس القانون المصادق عليه في أواسط فبراير الجاري تقدما فعلي صوب اكتساب آلية قانونية متكاملة لمواجهة واقع العنف اليومي المسلط على النساء. فلازالت العديد من جرائم العنف ضد النساء غير معترف بها كجرائم. وأن مقترفي هذه الجرائم ينجحون في الإفلات من العقاب، لأن القانون يتيح ذلك كما سنرى، وذلك بالرغم من بعض التدابير الايجابية.

العنف الجسدي

في أفق تغيير اجتماعي يؤسس للمساواة الفعلية بين النساء والرجال، لا بد من وضع قوانين تردع مرتكبي جرائم العنف ضد النساء وتحميهن وتخفف من وطأة هاجس الإحساس بفقدان الأمان الذي بات مصاحبا لهن في مختلف أنشطتهن اليومية. ومن أهم مبادئ أي قانون لردع العنف ضد النساء لكونهن نساء مبدأ تشديد العقوبات في حق مرتكبيه. وهذا ما جاء به النص المصادق عليه بمجلس المستشارين، حيث ضاعف العقوبات أو رفعها في حالة وقوع النساء ضحية إحدى أشكال العنف الجسدي أو في حالة تعرضهن للتهديدات بارتكاب العنف في حقهن أو في حالة اختطافهن أو احتجازهن. لكن مشروع تعديل الفصل 404 من القانون الجنائي أتاح لمرتكب العنف الإفلات من عقوبة الحبس في الحالات التي تقل فيها مدة عجز الضحية عن 21 يوما. ففي هذه الحالة يترك هذا الفصل الخيار للمحكمة بين الحكم بالحبس أو الحكم بأداء غرامة لا تشكل ردعا للمجرم، إذ أنها لا تتجاوز ألف درهم في أقصى الأحوال. وينطبق الأمر نفسه على العنف الذي تتعرض له الزوجة أو الحامل. أما العنف الممارس على الطليقة فاشترط الفصل المذكور لتطبيق مبدأ تشديد العقوبة أن يكون العنف الجسدي قد مورس على الطليقة بحضور أبنائها أو والديها. يدل هذا الشرط على وجود تسامح مع مرتكبي أخطر أنواع العنف ضد النساء. ويشير ذلك إلى عدم إقرار بكون العنف ضد النساء قائم على تمييز ضدهن بكونهن نساء.

وثمة عقبة أخرى في طريق تجسيد مبدأ تشديد العقوبات في حق مرتكبي العنف ضد النساء، وهي مشكل وسائل الإثبات. لقد حرم المشروع الحالي النساء ضحايا العنف من تقديم تصريحهن كإثبات كاف للإدانة. خلاصة الأمر، أن ما جاء به المشروع في مجال العنف الجسدي لا يشكل ردعا للمجرمين وحماية للأغلبية الواسعة من للنساء.

السب والقذف

أدمج مشروع تعديل القانون الجنائي فصلان جديدان يضاعف بموجبهما الغرامة المالية في حالة السب أو القذف في حق امرأة بسبب جنسها (تتراوح ما بين 12 ألف درهم إلى 60 ألف درهم في الحالة الأولى وما بين 12 ألف درهم إلى 120 ألف درهم في الحالة الثانية). ويعد ذلك مسالة ايجابية نسبيا، كما أنه يشكل إحدى الحالات النادرة التي يتعرض فيها المشروع للعنف ضد للنساء بسبب كونهن نساء، أي الحالة التي يترجم فيها التعريف بالعنف ضد المرأة المدرج في الباب الأول. إن هذا النوع من العنف شائع جدا وتتعرض له النساء بشكل يومي في الفضاءات العامة ويمارس أيضا من طرف الزوج أو الآباء داخل الأسرة. يعد كل من السب والقذف إحدى أشكال ممارسة العنف النفسي في حق النساء الذي يؤدي إلى هدر كرامة وإذلال أكثر من 4 مليون ونصف امرأة سنويا. وما هو إلا أحد المؤشرات الرئيسية لسيادة التمييز ضدهن. وبالرغم من إيجابية هاذان الفصلان، إلا أنهما لن يساهما في وضع حد لهذا الشكل من العنف النفسي، لأن مشروع القانون لم يتح للنساء إثباته بمجرد تقديم تصريح موثوق بكونهن تعرضن له، ولأنه سيظل منتشرا طالما لم يتم القضاء على اللامساواة بين النساء والرجال.

التحرش الجنسي

التحرش الجنسي في ظل علاقة سلطة: قامت الدولة لأول مرة بإدماج جريمة التحرش الجنسي بالقانون الجنائي سنة 2003. غير أن العيب الكبير للفصل الذي يعاقب هذه الجريمة (الفصل 503-1) هو عدم اعترافه بالتحرش الجنسي إلا إذا جرى داخل علاقة سلطة بواسطة الضغط أو التهديد أو الإكراه، في حين أن هذه الوسائل قد تستخدم من قبل زميل في العمل أو أستاذ مؤطر أو زبون... إلخ. يجب إدراج تعديل تطبيق مقتضيات هذا الفصل حتى وإن لم تكن هناك علاقة سلطة. وما جاء به المشروع الحالي هو رفع سقف العقوبة الحبسية في حالة ارتكاب التحرش الجنسي في ظل علاقة سلطة، بحيث أصبحت تتراوح ما بين سنة إلى ثلاث سنوات بعدما كانت محددة فيما بين سنة إلى سنتان. غير أن كون العقوبة رادعة لا يعني أن ذلك سيخدم النساء ضحايا العنف. سيكون مستحيلا على النساء ضحايا التحرش الجنسي إثبات هذه الجرائم، لأن القانون لا يعترف بشهادتهن كحجة لإدانة المجرمين، ولا يتاح لهن ذلك حتى لو قدمن رسائل صوتية أو نصية. وطالما أن مرتكبو مثل هذه الجرائم حريصون على اقترافها في ظل غياب شهود، فإنه من رابع المستحيلات أن يلقى المجرمون العقاب الذي يستحقون.

التحرش الجنسي عبر مضايقة الغير لأغراض جنسية

سيساهم هذا الفصل (مشروع الفصل 503-1-1) في سد الفراغ القانوني الحالي في مجال التحرش الجنسي، حيث كان تعريفه (حسب الفصل 503-1) يقتصر على التحرش الجنسي الممارس عبر الضغط والتهديد في إطار علاقة سلطة بالضحية. وهكذا أصبح مقترفا لجريمة التحرش الجنسي كل من أمعن في مضايقة الغير في الفضاءات العمومية أو غيرها بأفعال أو أقوال أو إشارات ذات طبيعة جنسية أو لأغراض جنسية أو بواسطة رسائل أو صور ذات طبيعة جنسية أو لأغراض جنسية.غير أن العقوبات الواردة لا تشكل ردعا كافيا للمتحرشين. كما أنها تترك الخيار للمحكمة بين الحكم بالحبس (ما بين شهر وستة أشهر) والحكم بالغرامة فقط، مما يتيح لمقترف هذه الجريمة الافلات من الحبس. إن محاربة فعلية لهذا المظهر الأكثر انتشارا للعنف ضد النساء تقتضي وجوبا الحكم بالحبس والغرامة معا، ورفع العقوبة الحبسية لتتراوح ما بين ثلاثة أشهر وسنة عوض أن تقتصر على ما بين شهر واحد وستة أشهر.

ما يثير الاستغراب أن مشروع القانون لا يعترف بالتحرش الجنسي كجريمة تمارس عادة على النساء. فهو يشير إلى أن الرجال أنفسهم معرضون له في تناقض صارخ مع التعريف المدرج في المادة الأولى للعنف ضد النساء. ويدهشنا المشروع حين يتشبث بهذا المنظور حتى في حالة جريمة الطرد من بيت الزوجية.

قانون محاربة العنف ضد النساء: علاقات الزواج

بقلم سعيدة حمزاوي

الإكراه على الزواج

قام المشروع الحالي (الفصل المضاف 503-2-1) بتجريم الإكراه على الزواج باستعمال العنف أو التهديد. وإذا كان هذا الإكراه جريمة، فإن عقد الزواج المؤسس له باطل منطقيا بحكم ترتبه عن جناية. غير أن هذا الأمر لم يشر إليه مشروع القانون إطلاقا. ما يفضي عمليا إلى شرعنته. وهذا شبيه تماما لما في الفصل 475 من القانون الجنائي الذي كان يسمح بإفلات مرتكب جريمة الاغتصاب من العقاب عن طريق تزوجه من ضحيته.

لا يقتصر الإكراه على الزواج باستعمال العنف أو التهديد، بل ايضا بضغط العائلة أو الأقارب، وهو أكثر انتشارا. يكون الإكراه عند انتهاك استقلال النساء وحريتهن في القرار. لذا يعتبر ضغط العائلة أحد أشكال العنف ضد للنساء طبقا لتعريف الباب الأول من مشروع قانون محاربة العنف ضد النساء. لقد تجنب مشروع القانون الحالي تجريم الإكراه على الزواج بواسطة الضغط النفسي الذي تمارسه العائلات بشكل واسع على بناتها، خاصة القاصرات.

أخطر ما في الأمر أن هذا المشروع يتيح إفلات الجاني مقترف جريمة الزواج بالإكراه من المتابعة والعقاب، حين يشترط للشروع في المتابعة شكاية المتضررة، حتى وإن كانت قاصرة. يناقض هذا الاشتراط تعريف العنف ضد النساء في الباب الأول ومع ادعاء مشروع هذا القانون محاربة العنف ضد النساء.

وبعكس ما يطرحه هذا المشروع، يجب أن يكون للنيابة العامة ولقاضي التحقيق وللشهود ولجمعيات حقوق الإنسان وحقوق النساء حق رفع الدعوى ومتابعة الجاني حتى مع انعدام شكاية المتضررة أو في حالة تنازلها. لهذا يجب بالضرورة إلغاء الفقرتين المتعلقتان على التوالي بشرط تقديم شكوى المتضرر للشروع في المتابعة الجنائية وبالتنازل عنها الذي يبطل المتابعة ومضمون الحكم في حالة صدوره.

الطرد من بيت الزوجية:

يعد إدراج الطرد من بيت الزوجية (الفصل 480-1) ضمن الجرائم المستلزمة عقوبات مكسبا للنساء. وقد ظل طيلة عقود مطلبا أساسيا لحركة النساء المغربية، وأحد مواضيع الصراع بين الاتجاه الرجعي والاتجاه التقدمي. وهكذا يعترف أخيرا بكون الطرد من بيت الزوجية عنف ضد النساء قائم على التمييز ضدهن، بعدما كان الاتجاه الرجعي يقف في صف السلطة الذكورية مدعيا أن تجريم هذا الفعل يقود لضرب الاستقرار الأسري.

يرتكز الزوج على سلطته الذكورية والاقتصادية (امتلاك بيت ودخل) لممارسة جريمة طرد الزوجة من البيت كأداة ضغط عليها واستعبادها. وقد نصت مدونة الأسرة في مادتها 53 على قرار استعجالي بإرجاع الزوجة إلى البيت تصدره النيابة العامة، دون تجريم هذا الفعل حتى وإن تكرر مرارا.

بما أن هذه الجريمة تعد أحد أخطر أشكال العنف الاقتصادي التي يمتلكها الرجال (حرمان من المسكن والمأكل ونفقات العلاج...إلخ)، فإن العقوبة التي ينص عليها هذا الفصل (الحبس من شهر واحد إلى ثلاثة أشهر وغرامة ومضاعفة العقوبة في حالة العود) لا تحمي النساء كفاية من هذا العنف إلا بعد فوات الأوان، أي بعد صدور حكم المحكمة. المنطقي أن ينص مشروع الفصل المضاف 480-1 في حالة رفض الزوج الامتثال للقرار الاستعجالي (الذي نصت عليه مدونة الأسرة) بإرجاع الزوجة إلى البيت على اعتقال فوري للزوج دون انتظار صدور الحكم.

وحين يتخذ مشروع القانون الحالي تدابير استعجالية (الفصل 82-5-1 من المسطرة الجنائية) لحماية النساء من العنف، فلا يقرر إرجاع الزوجة إلى السكن المعين لها من قبل المحكمة إلا إذا كانت حاضنة. أي ذات أبناء، ما يحرم غيرها.

لا يعترف المشروع بطرد الزوجة من البيت بصفته عنفا ضد النساء ناتج عن علاقة سلطة غير متكافئة تخدم الرجال، وذلك حين يشير إلى عبارات «الطرد من بيت الزوجية» دون إشارة للجنس، كأن الأزواج الذكور معرضون هم أيضا لهذا العنف. يواصل القانون تجسيد السلطة الذكورية بعدم الاعتراف بالممارسات التمييزية ضد النساء، وذلك في سعي لتجنيب الأزواج الذكور اتخاذ إجراءات قانونية فعالية لصالح النساء.

العنف الاقتصادي: تبديد أموال الأسرة

تتعرض 181 ألف امرأة كل سنة لأحد صنوف العنف الاقتصادي المؤدي في نهاية المطاف إلى تحويل جزء من مداخيلهن المالية أو ممتلكاتهن لصالح الذكور. ويتم هذا بجرائم جنائية كالسرقة والسطو والتحايل، أو بإجراءات تمييزية لصالح الذكور، كالمتصلة بنظام الإرث. كما قد تتجسد في عراقيل تحول دون ولوج النساء عالم الشغل. ويعد ذلك إحدى آليات تفقير ملايين النساء التي كان ينبغي على مشروع قانون محاربة العنف أن يجرمها، وينص على عقوبات رادعة في حق مرتكبيها، بل ويرفع العقوبات في حال ارتكابها من قبل الأقارب أو الزوج أو الإخوة أو الآباء.

اكتفى المشروع بفصل يتيم لا يمثل تقدما لمواجهة العنف الاقتصادي. يعاقب الفصل 526-1 «بالحبس من شهر واحد إلى ستة أشهر وغرامة من 2000 إلى 10000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين، أحد الزوجين في حالة تبديد أو تفويت أمواله، بسوء نية وبقصد الإضرار بالزوج الآخر أو الأبناء أو التحايل على مقتضيات مدونة الأسرة المتعلقة بالنفقة أو السكن وبالمستحقات المترتبة عن إنهاء العلاقة الزوجية أو باقتسام الممتلكات «. قد لا يشكل هذا الفصل ردعا فعليا، لأن مرتكب الجريمة قد يستفيد اقتصاديا أكبر مما قد يفقد بالعقاب الذي سيلقاه. كما أن المحكمة قد تقيه الحبس عند حكم بالغرامة وحدها. وهذا ما يبرهن عليه مثلا نموذج زوج باع منزلا مشتركا. تبدو العقوبات المنصوص عليها هنا تافهة.

رفض مشروع القانون تجريم سرقة الأزواج لممتلكات زوجاتهن، رغم أنها إحدى أكثر الجرائم الاقتصادية ضد النساء انتشارا. ولم يشر إطلاقا لصنوف أخرى من العنف الاقتصادي كالتحكم في الحساب البنكي، أو في تدبير أجر النساء من قبل الأزواج أو الآباء. كما لم يقم المشروع بوضع فصول تحد من ظاهرة السطو على ممتلكات النساء من عقارات وأراضي فلاحية وغيرها.

كما لازالت ملايين النساء تعانين من تمييز صريح على مستوى نظام الإرث يؤدي إلى الإضرار بحقوقهن الاقتصادية. وإضافة لذلك لم يقم المشروع بتجريم رفض الأزواج خروج زوجاتهم للعمل، والذي يؤدي إلى فقدان الكثير من النساء لفرصة العمل رغم مكابدة كثير عناء للحصول عليها. إن هذه الأشكال من الميز المتواصل الذي لا يخدم سوى الذكور، يمثل أحد أبشع جرائم العنف الاقتصادي التي ينبغي على كل قانون لمحاربة العنف اتجاه النساء أن يتصدى لها.

قانون محاربة العنف ضد النساء: ضعف حماية الضحايا وقصور آلية التكفل بهن

بقلم سعيدة حمزاوي

-1ضعف الحماية

بقصد حماية النساء من العنف وجرائم التحرش والاعتداءات الجنسية أدرج مشروع القانون خمسة تدابير:

- إمكان منع مرتكب جريمة العنف من الاتصال بالضحية أو الاقتراب من مكان وجودها، أو الاتصال معها بأي وسيلة، وذلك أثناء المتابعة أو بعد صدور الحكم. وفي حالة مخالفة هذا الإجراء تطبق عقوبة حبسية (من شهر إلى ثلاثة أشهر) وغرامة مالية أو إحدى العقوبتين.

ليس هذا الإجراء حماية للنساء من عنف الأزواج، لأنه غير قابل للتطبيق داخل البيت. فلا وسيلة لمنع مرتكب الجريمة من الاتصال بالضحية سوى بإصدار قرار بطرده من البيت. ومن شأن هذا القرار أن يجعل الزوجة غير مضطرة لمغادرة بيت الزوجية في حالة إقدامها على تقديم شكواها أو رفع الدعوى، كما أنه يمنع الزوج من الانتقام منها بطردها أو التهديد بذلك. ويتعين، في حالة وجود خطر العنف على الزوجة، إصدار قرار استعجالي بإبعاد الزوج خارج البيت يصدره قاضي التحقيق أو النيابة العامة بناء على تقييمها الخاص أو بناء على طلب تقدمه الضحية.

-إرجاع المحضون مع حاضنته إلى السكن المعين له من قبل المحكمة: لا يصدر هذا التدبير لحماية الزوجات من عنف الأزواج إلا إذا كان لهن أبناء، كما أنه لا يصدر إلا بناء على حكم المحكمة. ويعني ذلك أنه خلال الفترة الطويلة الممتدة من تقديم الشكوى أو رفع الدعوى إلى غاية صدور الحكم، لا تطبيق لهذا الإجراء الذي يجب أن يكون في هذه الحالة استعجاليا ليكتسي طابع الحماية للضحية. ونتساءل أي سكن ستعينه المحكمة لفائدة الزوجة الحاضنة، إن لم يكن بيت الزوجية نفسه؟ إن عدم النص على ذلك في هذا التدبير يعني السماح للزوج بإبعاد زوجته من البيت، بدل إصدار قرار بإبعاده هو.

- الأمر بالإيداع بمؤسسات الإيواء أو مؤسسات الرعاية الاجتماعية للمرأة المعنفة التي تحتاج ذلك وتريده: إجراء الحماية هذا غير قابل حاليا للتطبيق، لأن الدولة لا تتوفر على مؤسسات عمومية لإيواء النساء ضحايا العنف. أما تلك التابعة لبعض الجمعيات النسائية فبلا طاقة استيعابية كافية. إن ربط تطبيق هذا الإجراء برغبة الضحايا لا يخدم علاجهن من آثار العنف وحمايتهن من مخاطره. تظل جل النساء ضحايا العنف تحت تأثير السلطة الأسرية أو سلطة الأزواج، ولذلك لا يسعهن اتخاذ قرار يخدم مصالحهن.

- إحالة الضحية على مركز الاستشفاء قصد العلاج: لا يندرج هذا الإجراء ضمن تدابير الحماية من العنف، وإنما يرتبط بعلاج أثاره الجسدية والنفسية. ويطرح هنا إشكالان. من سيتحمل الكلفة المادية للعلاج في حالة أضرار جسدية ونفسية بالغة قد تتطلب علاجا مكلفا وطويل الأمد؟ وبما أنه ليس من المنطق تحميل الضحايا أنفسهن تلك الكلفة، يجب التنصيص على أن الدولة هي من يتكفل بجميع مصاريف كل مراحل الاستشفاء. أما المشكل الثاني فيطرحه العلاج النفسي. فعلاج عواقب الصدمات النفسية المرتبطة بمختلف أشكال العنف تتطلب بنيات استشفاء وأطباء نفسانيين مختصين بالعدد اللازم. ولتدارك هذا النقص يجب وقف تفكيك قطاع الصحة العمومي الجاري حاليا.

أما تدبيري الحماية المتبقيان فهما إنذار المعتدي بأنه يمنع عليه الاعتداء في حالة التهديد بارتكاب العنف، مع تعهده بعدم الاعتداء؛ ثم إجراء إشعار المعتدي بأنه يمنع عليه التصرف في أموال الزوجين المشتركة.

-2قصور التكفل

وخصص مشروع القانون بابه الرابع لوضع آليات تكفل بضحايا العنف. تعد كل هذه الآليات في مجملها من لجان وخلايا جزء من المؤسسات الحالية للدولة وذات صلاحيات محدودة جدا في مجال التكفل بالنساء وضمان حمايتهن من العنف. ونعرض أولا صلاحياتها وتشكيلتها ومهامها قبل نقد لجوهرها.

تتمثل صلاحيات اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف والتي يمكن أن تتشكل من ممثلي الحكومة في التنسيق بين القطاعات الحكومية والإدارات، وإبداء الرأي في مخططات وعمل اللجان الجهوية والمحلية، وتلقي التقارير، ورصد واقتراح إمكانات تطوير عمل اللجان. أما اللجان الجهوية والمحلية للتكفل بالنساء ضحايا العنف، فتابعة عمليا على التوالي لكل من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية، وذلك في تشكيلتها ورئاستها وكتابتها. صلاحية هاتين الآليتين الأخيرتين محدودة، إذ هي ذات طابع استشاري (رفع التقارير؛ رصد الإكراهات والمعيقات...)، بالإضافة إلى مهام التنسيق بين السلطة القضائية وباقي القطاعات وتوحيد كيفيات اشتغال الخلايا واللجان المحلية. تقوم اللجان الجهوية أيضا بمهمة وضع خطط عمل جهوية، لكن "في إطار الاختصاصات الموكولة لها". والحال أن اختصاصاتها تقتصر على مهام استشارية إضافة إلى التنسيق ووضع التقارير.

أما الآلية الرابعة فهي خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف، تحدث بالمحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف وبالمصالح المركزية والخارجية للوزارات المكلفة بالصحة وبالشباب وبالمرأة، وكذا المديرية العامة للأمن الوطني والقيادة العليا للدرك الملكي. يراعى في تشكيل الخلايا مبدأ التخصص ومبدأ المناصفة. ستقوم الخلايا بمهمة واحدة هي إرشاد ضحايا العنف، رغم أن مشروع القانون حدد مهامها في "الاستقبال والاستماع والدعم والتوجيه والمرافقة لفائدة ضحايا العنف".

نستنتج إذن أن هذه الآليات، رغم تنوعها، ذات صلاحيات مقتصرة على مهمة واحدة هي إرشاد ضحايا العنف الذي ستنجزه خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف. في حين تظل كل من اللجنة الوطنية واللجان الجهوية والمحلية أجهزة بيروقراطية لا طائل منها سوى اجتماعات للكلام ولتقارير لا جدوى منها.

لم يدرج القانون ضمن صلاحيات هذه الآليات مهمة الإخبار أو التبليغ عن العنف أو رفع الدعوى القضائية. وحين تستقبل الخلايا النساء بالمحاكم وتستمع لهن، فإن تقاريرها لن يكون لها أية صفة إثبات ولن تعتمد عليها لا الشرطة ولا القضاء. لا توفر هذه الآليات، ويا للغرابة، المساعدة القضائية للنساء الضحايا، في حين أن النساء بحاجة أن تتكفل الدولة بنفقات المحامي. أما حين تتطلب الأضرار الجسدية والنفسية للنساء التكفل بكل النفقات المرتبطة بعمليات الاستشفاء والتطبيب والعلاج النفسي، فإن هذه الآليات لن تنفع النساء الضحايا في شيء، لأن ذلك لا يندرج في اختصاصاتها. وبما أن جميع أنواع العنف التي تتعرض لها النساء ينتج عنها حتما أضرار نفسية بالغة أحيانا، فإن عدم وجود طبيب نفسي مختص ضمن تشكيلة خلايا التكفل على الأقل، وانعدام بنيات استشفائية للطب النفسي تابعة مباشرة لهذه الآليات لهو أبلغ دليل على طابعها الشكلي. أخيرا لا تكفل فعلي بالنساء ضحايا العنف القائم على أساس النوع في غياب شبكة لدور الإيواء لاستقبال ضحايا العنف وأبنائهن.

قانون محاربة العنف ضد النساء: عقبات وضرر المصالحة والتسوية الحبّيَة

بقلم سعيدة حمزاوي

أبقى قانون محاربة العنف ضد النساء المصادق عليه في فبراير 2018 بعض أشكال العنف الضارة بحقوق النساء وحريتهن وكرامتهن، كتعدد الزوجات وزواج القاصرات ومختف أشكال السيطرة على أجساد النساء، بالإضافة إلى عدم محاربة التمييز في الميراث. كما أن مقتضياته التشريعية لمواجهة العنف الجسدي والجنسي والطرد من بيت الزوجية والإكراه على الزواج والعنف الاقتصادي لا تمثل تقدما في اتجاه الحد من اللامساواة ومن مختلف صنوف العنف ضد النساء. ونتطرق هنا لمختلف العقبات التي لازالت تمنع النساء من ولوج العدالة، ومن إثبات العنف، مبرزين خطأ ضرر ما يسمى المصالحة والتسوية الحبية.

أولا، عقبات أمام ولوج النساء ضحايا العنف للعدالة

تتعرض سنويا بالمغرب 6 مليون امرأة لأحدى أشكال العنف، ومع ذلك لا تتمكن أغلبية واسعة من الضحايا من ولوج القضاء بسبب عوائق عديدة. أهمها العقبات أن العديد من ممارسات العنف غير معترف بها كجرائم، وما يشترط القانون للبرهنة على التعرض للعنف تعجيزي، وإن نجحن في إثباته، فإن القانون والنظام القضائي يتيح إفلات الجاني عندما يفضل إتباع منهج الصلح بدل مسطرة المتابعة القضائية. وأخيرا، تفتقر النساء للإمكانيات المالية اللازمة للمتابعة القضائية وأداء أتعاب محامي.

لا يساهم مشروع القانون في وضع حد لهذا الوضع، بل يكرس إقصاء النساء من الاعتماد على القضاء لإدانة الجناة ورد الاعتبار لذواتهن، ويتجلى ذلك فيما يلي:

عقبات تعجيزية لإثبات العنف اتجاه النساء

لم يقدم مشروع القانون أي جديد في مجال وسائل الإثبات التي يمكن للضحايا الاستناد عليها لاعتقال المجرمين ومتابعتهم، أو تقديمها كبرهان إدانة أمام المحاكم. لا تستطيع النساء إثبات العنف بمجرد تقديم تصريح موثوق أو الإدلاء بشهادتهن، رغم أن العنف الممارس ضدهم قد يقترف أساسا من طرف الزوج ضمن نطاق الأسرة، داخل فضاء مغلق يستحيل البرهنة عليه بشهادة الشهود. ويمثل ذلك إحدى الخاصيات المميزة للعنف ضد النساء، وبشكل خاص بعض أشكال العنف الجنسي كالاعتداء الجنسي والاغتصاب والتحرش الجنسي التي يحرص مقترفوها على حجبه عن أعين الشهود.

لا زال المشروع الحالي متشبث بوسيلة الإثبات الوحيدة: شهادة الشهود. وفي هذا الصدد جاء الفصل 446 من القانون الجنائي بتعديل طفيف، حيث ألزم الأطباء والجراحين وملاحظي الصحة والصيادلة والمولدات وكل شخص يعتبر من الأمناء على الأسرار بالإدلاء بشهادتهم إذا ما طلب القضاء ذلك، بعدما كان الفصل المذكور لا يلزمهم بذلك ولو في حالة العنف ضد زوجة أو امرأة. رغم إيجابية هذا التعديل مقارنة بما ينص عليه القانون الحالي، إلا أنه لا يشكل تقدما في اتجاه تيسير وسائل الإثبات أمام النساء. ولتوضيح هذا الأمر نورد مثالا بسيطا قدمته منظمة هيومان رايس ووتش في رسالتها إلى مجلس المستشارين تعرض فيها ملاحظاتها على مشروع قانون لمحاربة العنف ضد النساء، "أوضحت محامية مثلا أن القضاة ربما يصدرون مذكرة اعتقال عندما تحصل الضحية على شهادة طبية تثبت عجزها لمدة 21 يوما أو أكثر بسبب عنف أسري، وقد تفعل النيابة الشيء نفسه إذا اعتقدت أن الضحية تواجه خطر التعرض لعنف شديد. وأضافت المحامية إنها شهدت اعتقالات فقط في الحالات التي فقدت فيها موكلاتها إحدى عينيها أو أسنانها أو صارت معاقة بسبب العنف الأسري. ومن بين 20 ضحية قابلتهن هيومن رايتس ووتش، واحدة فقط قالت إن المعتدي عليها اعتقل. كان لديها تقرير طبي يثبت عجزها لمدة 21 يوما بعد أن لكمها زوجها فكسر أنفها وهي حامل"(هامش: العناصر الأساسية في الإصلاحات المتعلقة بالعنف ضدّ النساء في المغرب، هيومان رايتس ووتش، رسالة حول مشروع قانون رقم 103-13 يتعلق بمحاربة العنف ضدّ النساء بعثتها إلى حكيم بنشماس رئيس مجلس المستشارين، بتاريخ 28 أكتوبر 2016).

لقد كان المشروع السابق ينص على وسائل إثبات يعد تقدما هاما في تمكين النساء من ولوج العدالة. فقد نص على أن المحكمة تأخذ في قضايا العنف الزوجي تقارير الأطباء النفسانيين والشواهد الطبية الصادرة عنهم وإفادتهم والتسجيلات السمعية والمرئية وتصريحات الضحية المتضمنة في سجلات المستشفى. لا محاربة للعنف ضد النساء إذا لم يتم إحراز تقدم على هذا المستوى.

ثانيا: تكريس المصالحة والتسوية الحبية لا يخدم الضحايا

بدل أن يسعى مشروع قانون محاربة العنف إلى محاسبة مقترفي جرائم العنف ضد النساء بالمتابعة القضائية كي ينالوا العقاب اللازم، كرس منهج المصالحة والتسوية الحبية التي لا تخدم دوما مصالح الضحايا وتؤدي إلى إفلات الجناة من العقاب. لقد حافظ مشروع القانون على منهج المصالحة، بشكل خاص، فيما يخص بعض أشكال العنف التي يمارسها الأزواج. وحسب تقرير المندوبية السامية للتخطيط المشار إليه سابقا، فإن إطار الزوجية يبقى المكان الذي يشهد أكبر انتشار للعنف اتجاه النساء، بحيث أن أكثر من نصف عدد أشكال العنف ترتكب داخل إطار الحياة الزوجية (أي 3,7 مليون امرأة من أصل 6 مليون). وقد تساهل مشروع القانون مع مرتكبي العنف داخل العلاقة الزوجية في ثلاثة حالات: أولا، حالة طرد الزوجة من البيت. ثانيا، حالة جريمة تبديد أموال الزوجة أو تفويتها بقصد الإضرار بها أو التحايل على مقتضيات مدونة الأسرة المتعلقة بالسكن أو النفقة أو بالمستحقات المترتبة عن إنهاء العلاقة الزوجية. ثالثا، حالة جريمة الزواج بالإكراه باستعمال العنف والتهديد.

في كل هذه الحالات الثلاثة لا يتابع الزوج مرتكب إحدى جرائم العنف المشار إليها إلا بناء على شكوى الزوجة المتضررة. وحتى إذا ما توبع أو صدر في حقه حكم نهائي بتنفيذي العقوبات، فبإمكانه الإفلات منها بمجرد تنازل الزوجة الضحية. لا يمكن تفسير ذلك إلا بكون المشروع الحالي لا زال لم يقطع مع النظرة الرجعية لعلاقة الزواج بكون ما يقع داخلها شأن داخلي، وذلك حتى في حالة جريمة الإكراه على الزواج باستعمال العنف أو التهديد. وما يؤكد ذلك أن المشروع في حالة تكرار جريمة طرد الزوجة من البيت لم يشترط إلغاء تنازل المتضررة عن الشكوى أو الدعوى حتى يفسح المجال لقاضي التحقيق أو السلطة القضائية أو الشهود أو جمعيات حقوق الإنسان أو حقوق النساء لرفع الدعوى.

ملاحظات أولية حول الحركة النسائية المغربية على ضوء موقفها من قانون محاربة العنف ضد النساء

بقلم زكية محمود

نشأت أغلب مكونات الحركة النسائية التقدمية في المغرب منذ أواسط الثمانينات، وطرحت مناضلات الحركة قضايا النساء من زاوية قانونية بالأساس بجعل مدونة الأحوال الشخصية محور التفاف مكوناتها. ونظمت حملة المليون توقيع سنة 1991 للضغط لتغيير المدونة. وتأسس ربيع المساواة مباشرة بعد إعلان الحسن الثاني تشكيل لجنة ملكية لمراجعة قانون الأحوال الشخصية سنة 1993، لتنسيق عمل الحركة إزاء تلك اللجنة وتفادي إقصائها من مسار تعديل قانون الأحوال الشخصية.

عملت الحركة النسائية بواسطة مذكرات مطلبية إلى الدولة، وحرصت دعما لمطالبها على إعداد مرافعات إلى الهيئات النقابية والحزبية ووسائل الإعلام. وبعد المصادقة عن مدونة الأسرة سنة 2004 أعلن ربيع المساواة عن انتهاء عمله التنسيقي.

لم يتوجه عمل الحركة النسائية التنويري حول المساواة صوب تنظيم جماهير النساء الكادحات، لبناء حركة نسائية تتصدى لموروث الثقافة الذكورية. وانحصر دورها منذ أواخر التسعينات في تقديم الملتمسات للنظام والاحتكام إليه، ولم تسع قط لربط النضال من أجل المساواة بالنضال من أجل العدالة الاجتماعية والانعتاق من الاستبداد والاستغلال.

عائق غياب استقلال الحركة النسائية وتوجهها النيوليبرالي

عملت الحركة النسائية كذلك على مطالب أخرى، لاسيما مناهضة الميز ضد النساء وتجلياته الواضحة في ارتفاع نسب العنف.وانصب عمل الجمعيات في هذا المضمار على تأسيس مراكز استماع وإرشاد قانوني للنساء ضحايا العنف. كان أولها سنة 1995 أصبح لاحقا الجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء. معظمها ينسق في الشبكة الوطنية لمراكز الاستماع للنساء ضحايا العنف بالمغرب، تضم حاليا زهاء 42 جمعية ومركز. فضلا عن مراكز أخرى تابعة لجمعيات كاتحاد العمل النسائي الذي يدير قرابة 15 مركزا. ساهمت مراكز استقبال النساء المعنفات في التشهير بظاهرة العنف، وقامت بدور هام في بلورة مطالب الحركة النسائية بصدد العنف ضد النساء. وأعدت تقارير سنوية إلى المؤسسات الرسمية المحلية والهيئات الدولية.

تنتظم الجمعيات النسائية مع منظمات أخرى محلية، لإعداد تقارير موازية وتوصيات لعرضها في قمم لجن منظمة الأمم المتحدة. ونشير في هذا الصدد إلى تقرير 32 منظمة مغربية بتنسيق الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، إبان الدورة السادسة والخمسين للجنة المكلفة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مابين 21سبتمبر 2015 إلى غاية 09 اكتوبر 2015 بقصر الأمم بجنيف(1).

تستند برامج عمل جل الجمعيات النسائية على إستراتيجية الدولة، المرتبطة بالتزامات دولية. لذا تلقى سياسات الدولة تجاه النساء تأييد الجمعيات النسائية، رغم انتقادات بعدم الاستجابة لكل ما تنص عليه المواثيق الدولية بشأن المساواة التامة بين الجنسين.

يبقى عمل الترافع والاقتراح جوهر عمل الجمعيات النسائية، مفصولا عن التعبئة في أماكن احتشاد النساء ضحايا العنف بشكل يومي. النساء بحاجة ماسة لعمل تثقيف كثيف لفهم أسس تعنيفهن واستجلاء سبل مواجهته. لكن الجمعيات النسائية تنظم أنشطتها التواصلية في أماكن تتركز بها مقرات مؤسسات الدولة والإعلام، غير متاحة لجماهير النساء المكبلات بقيود المجتمع الذكوري وقهر النظام الرأسمالي.

تبين طبيعة عمل الحركة النسائية انخراطها في برامج ومؤسسات الدولة الرسمية، وتأييدها للبرامج الاقتصادية النيوليبرالية التي تستهدف حقوق النساء الأولية وتضرب أسس المساواة، ما برز في تأييد ما سمي "خطة ادماج المرأة في التنمية". إن توجهها السياسي البرجوازي هذا وعدم استقلالها هما ما يفسر عدم ربطها للنضال من أجل قضايا النساء بقضية التغيير الاجتماعي الجذري لبنيات الاستغلال والتمييز والاستبداد. وهذا ما نلحظه في تعاطيها مع مسألة العنف ضد النساء، إذ تقتصر على مقاربة قانونية، لا تربط العنف ضد النساء في مجتمع ذكوري بجذوره الاقتصادية والاجتماعية، إذ تزداد جرائم العنف ضد النساء بانتشار البؤس والفقر والبطالة، من جراء اشتداد هجوم الدولة الليبرالي على حقوق كادحي البلد.

رفض الجمعيات النسائية الليبرالية لقانون محاربة العنف ضد النساء

رفضت الجمعيات قانون محاربة العنف ضد النساء رقم 103.13 مند صدروه كمشروع سنة 2016، وجرى تنظيم لقاءات دراسية لشرح وجهة نظرها. نظم تحالف ربيع الكرامة(2) مائدة مستديرة لدراسة مشروع القانون يوم 16 مارس 2016. خلصت إلى بيان رافض لصيغة المشروع الجديدة، وقعته ثمانون هيئة.

صادق مجلس النواب على مشروع قانون محاربة العنف ضد النساء يوم 14 فبراير 2018، رغم شجب الجمعيات النسائية له، معتبرة إياه تراجعا عن مقتضيات دستور 2011 والتزامات المغرب الدولية الخاصة بمحاربة التمييز والعنف ضد النساء. وبررت معارضتها بتجاهل تعديلاتها وإقصاءها صياغة القانون، منتقدة اقتصاره على تعريف يتجاهل اشكال من العنف، كالاغتصاب الزوجي، وجمعه قسرا مابين النساء وفئات أخرى تتعرض للعنف، كالأطفال والأصول في قانون مفروض أنه وضع لتجريم العنف الذي تتعرض له النساء كجنس. بالإضافة إلى استثناء القانون فئات نساء أخرى كالأمهات العازبات والمهاجرات وذوات الاحتياجات الخاصة من الحماية القانونية، فضلا عن أن مشروع القانون مجرد تعديلات للقانون الجنائي ونقل ما استجد بالقانون الجنائي للقانون رقم 103.13(3)، ورفض تعديل بند "تجريم السرقة بين الزوجين" وتغييره ببند "تبديد أموال الزوجية" (4).

تبقى انتقادات الجمعيات النسائية لهذا القانون، رغم صوابها، موجهة أساسا لحكومة يترأسها حزب إسلامي، وتحمله مسؤولية نكوص القانون فيما يخص تجريم العنف ضد النساء. ويستند قسم الحركة النسائية الليبرالي، في صراعه مع مكونات الحركة النسائية الرجعية، على المؤسسة الملكية، إذ يظل مرجعها الأساسي هو الإصلاحات الشكلية التي جاء بها دستور 2011.

لم يجر تبني قوانين وخطط القضاء على التمييز والعنف ضد النساء استجابة لكفاحات جماهيرية من حركة نسائية، بقدر ما جاءت في سياق توجيهات المؤسسات المالية الدولية ومراكز القرار الإمبريالي، ولاسيما الاتحاد الأوربي، التي تفرض على المؤسسة الملكية تكييف تشريعات البلد مع متطلبات سياسات الانفتاح الليبرالي.

حركة نسائية منخرطة في برامج المؤسسات المالية الدولية تجاه النساء

استمالت المؤسسات المالية الدولية معظم

الحركة النسوية بعد الاستعمال الأدواتي لمفاهيم هذه الأخيرة، وتبتغى من ذلك مأسسة الحركة وتحويلها إلى شريك ينفذ برامج التنمية النيوليبرالية، وعزل المناضلات النسويات عن جماهير النساء ضحايا برامج التقشف.

تدافع الحركة النسائية المغربية المتحدرة من أحزاب المعارضة التاريخية عن البرامج النيوليبرالية تحث مسميات عدة، كتمكين النساء، وتقوية مشاركة النساء السياسة، والنهوض بأوضاع النساء في وضعية هشة، وتشجيع المشاريع المدرة للدخل وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، ومحاربة الأمية في صفوف النساء. وتستعمل هذه العناوين لإخفاء حجم اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية التي تعمق التمييز تجاه النساء والناتجة عن تطبيق البرامج النيوليبرالية.

لا تكثرت الحركة النسائية بتفكيك الدولة خدمات الصحة والتعليم، سبب ارتفاع الأمية والأمراض ووفيات الأمهات أثناء الولادة. ولا حديث في برامج الجمعيات النسائية عن وقف إلغاء دعم المواد الاستهلاكية التي سيحرم النساء أساسا من الولوج إلى المواد الغذائية الأساسية، ولا عن استغلال العاملات البشع في الصناعات التصديرية، وضعف تواجدهن في النقابات.

لم تنخرط الحركة النسائية في نضالات حركة 20 فبراير من أجل العدالة الاجتماعية والديمقراطية والكرامة، بل تجندت على غرار القيادات النقابية وراء المؤسسة الملكية، ودعت إلى التصويت على "الإصلاحات" الدستورية لسنة 2011.وفضلت العمل في مؤسسات الاستبداد والضغط بشبكات فوقية بعيدة عن واقع نساء تهدر سياسة الدولة حقوقهن.

تتقدم النساء صفوف النضال من أجل الكرامة ويواجهن قمع الاستبداد في الميادين، وهذا ما أبانت عنه نضالات نساء زاكورة من أجل الماء ونساء الريف وجرادة. ولا مناص من بناء حركة نسائية مكافحة مستقلة بالاشتغال اليومي في أوساط النساء الكادحات غير المنظمات والعاملات المنظمات في النقابات والموجودات خارج النقابات. وعلى المناضلات النسويات المناهضات للسلطة الأبوية والنظام الرأسمالي الانخراط الدؤوب في نضالات النساء وتكثيف التضامن معها، وفضح نفاق مشاريع الدولة النيوليبرالية تجاه النساء، كما يستدعي تحرر النساء النضال السياسي والأيديولوجي ضد تصورات التيارات الرجعية في صفوف النساء.

-1 بيان على أثر نشر ملاحظات وتوصيات لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمم المتحدة

بمناسبة فحص التقرير الدوري الرابع للمغرب: http://www.tanmia.ma/communique-observations-et-recommandations-du-comite-desc-sur-le-4eme-rapport-periodique-du-maroc-des-conclusions-preoccupantes/

-2 يان بشأن الصيغة الجديدة لمشروع قانون محاربة العنف ضد النساء: موقع: تنمية، http://www.tanmia.ma/بيان-بشأن-الصيغة-الجديدة-لمشروع-قانون/

-3 بيان بشأن الصيغ الجديدة لمشروع قانون محاربة العن ضد النساء: موقع: تنمية، http://www.tanmia.ma/بيان-بشأن-الصيغة-الجديدة-لمشروع-قانون/

-4 جريدة الصباح، 17 فبراير 2018 https://assabah.ma/289479.hml

من وراء طرح قانون محاربة العنف ضد النساء

بقلم. وجاد وجدان

لن يشكل مصادقة البرلمان المغربي في أواسط شهر فبراير الجاري على قانون محاربة العنف ضد النساء، أي تقدم في اتجاه الحد من أوجه اللامساواة ومن مختلف أشكال العنف الذي تتعرض له النساء. فلم يستجب للمطالب الرئيسية للحركة النسائية المغربية التي ظلت تنادي منذ بداية التسعينات بسن قانون إطار منسجم وشامل يجمع بين كل من المقاربة الزجرية لمرتكبي العنف وحماية الضحايا وآليات الوقاية اللازمة. ولذلك من الطبيعي أن تتبنى معظم مكونات الحركة النسائية موقفا رافضا لهذا القانون، في حين لم يبقى ضمن المؤيدين غير ذلك الطيف من جمعيات نسائية رجعية ذات المرجعية الدينية، خاصة تلك التابعة لحزب العدالة والتنمية. يقف خلف إصدار هذا القانون طرفان هما النظام المغربي المستبد والرجعي وقوى الإمبريالية بزعامة الاتحاد الأوربي. فكيف التقت مصالحهما في إصداره؟ وما هي مصالح كل طرف؟

أولا، مصالح النظام الاستبدادي الرجعي

يعد مطلب إصدار قانون شامل لمحاربة العنف ضد النساء مطلبا ديمقراطيا نسائيا أساسيا ضمن سيرورة النضال من أجل تحرر النساء. ومن شأن نضال الحركة النسائية المغربية حول هذه المسألة رغم طابعها النيوليبرالي أن يجر قطاعات من النساء، خاصة من الفئات المتعلمة للنضال السياسي في مواجهة النظام. وهذا ما أثبتته التعبئات النسائية ضد مدونة الأحوال الشخصية خلال التسعينات، حيث سارع النظام الرجعي إلى تقديم تنازلات شكلية لوقف سيرورة انخراط النساء في النضال السياسي من أجل المطالب الديمقراطية.

ولقد ساهمت الإجراءات التي اتخذها النظام والمندرجة في ظل ما يسميه بأستراتيجية محاربة العنف ضد النساء خلال السنوات الأخيرة في إبقاء معظم مكونات الحركة النسائية المغربية البرجوازية والنيوليبرالية منخرطة في «النضال» المؤسساتي، بل نعتقد أنها كانت من بين العوامل المساهمة في خيانتها لمطالب حركة 20 فبراير وانضمامها للجنة الملكية لصياغة الدستور.

ومثلما يشكل مضمون الدستور (المناصفة...) ضمانة لمواصلة خرط هذه الحركة في طريق «النضال» المؤسساتي، فإن إصدار هذا القانون يندرج، بالنسبة لمصلحة النظام، في هذا السياق. ورغم المعارضة الكلامية لهذه الحركة البرجوازية التوجه، إلا أنها مقتنعة بأن ما جاء به من «إيجابيات» نتيجة لمساعيها بأسلوب المذكرات واللوبيات الشبكية لدى مؤسسات النظام ولدى المنظمات الدولية وقوى الإمبريالية، ويكفي مواصلة هذا النهج لإحراز المزيد. وهنا بالضبط تلتقي مصلحة كل من النظام والقوى الإمبريالية، بحيث أن هذا القانون سيساهم بالنسبة لهما في ضمان الاستقرار السياسي للنظام.

وطالما أن هذا القانون لا يشكل أي

تتمة في ص 10

تتمة ل ص 09

من وراء طرح قانون محاربة العنف ضد النساء

بقلم. وجاد وجدان

زعزعة لتشكيلة البنية الاقتصادية والاجتماعية المضطهدة للنساء ويبقي عددا كبيرا من الآليات الرجعية لاستمرار إخضاع النساء، فلا ضرر سياسي من تبني

استراتيجية لمحاربة العنف ضد النساء وإصدار قانون بأسلوب النظام الرجعي.

يشكل هذا القانون، من ناحية أخرى، استجابة من النظام للوصايا السياسة للقوى الإمبريالية التي يمكن القول إنها هي من يقف خلف دفع النظام لإصداره. وبتحقيق النظام لإحدى الشروط السياسية المفروضة يكون قد خدم مصالح البرجوازية الكبرى، لاسيما شرائحها المحتكرة لتصدير المواد الأولية المعدنية والفلاحية ومنتجي سلع الصناعات الغذائية التي تراهن على عقد اتفاقات الشراكة والتبادل الحر لتسويق منتجاتها.

ثانيا، مصالح القوى الإمبريالية

فرضت القوى الإمبريالية في السنوات الأخيرة، في إطار التبعية السياسية للنظام لمؤسساتها، تغييرا للتشريعات المتعلقة بالنساء وإصدار قانون محاربة العنف نفسه. ولا يعد ذلك غير إحدى الإجراءات السياسية التي تندرج ضمن شروط سياسية إجمالية مصاحبة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية النيوليبرالية المفروضة من قبلها والساعية لتوفير الشروط المثلى لاندماج أكبر لبنيات الاقتصاد المغربي لخدمة متطلبات الرأسمال العالمي وفتح أبواب أسواقه بالكامل وتوفير القوى العاملة، وضمنها اليد العاملة النسائية، بكلفة أقل وبتأهيل مهني أكبر. وتكمن إحدى الغايات السياسية وراء كل هذه الشروط ضمان ألا تفضي هذه السياسات والهجومات الطبقية المصاحبة لها لإثارة غضب المستغلين وتجذير سيرورة النضال الاجتماعي، مما يهدد بنسف «الاستقرار الاجتماعي» الضروري للرأسمال.

وفي هذا السياق يمكن فهم كل الشروط السياسية التي فرضتها الإمبريالية العالمية (دور صندوق النقد الدولي والبنك العالمي). ومن اللافت أن المركز الإمبريالي لدول الإتحاد الأوربي هو الذي لعب الدور الحاسم لدفع النظام لتبني كل الإجراءات المرتبطة بحقوق النساء المعلن عنها في السنوات الأخيرة، في خضم «المفاوضات» حول اتفاقية الشراكة. ويجدر بنا هنا ذكر السياسات المرتبطة بهذه الحقوق التي نجح الإتحاد الأوربي في فرضها، وهي الخطة الحكومية للمساواة، وإنشاء صندوق التكافل العائلي، وتعديل عدد من التشريعات لتنسجم مع المعايير الدولة في مجال حقوق النساء، وتطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء وبروتوكولها الاختياري وإرساء هيئة المناصفة والمصادقة على قانون محاربة العنف ضد النساء. لم تكتفي مؤسسات الاتحاد الأوربي بوضع مضمون هذه الإجراءات والقوانين الضابطة لها، وإنما حددت الآجال الزمنية التي يتعين على النظام تطبيقها وحددت آلية لفرض رقابة على سير أطوار التنفيذ، كما دأبت دوما سيرا على نهج القوى الإمبريالية.

نفاق المنظمات العالمية والدولة

يجب التنبيه إلى أن مؤسسات الرأسمال العالمي (وضمنها الاتحاد الأوربي وأجهزته) مسؤولة بسياساتها الاقتصادية وتدخلاتها السياسية في كل مناطق العالم عن أوجه العنف التي يجري التغاضي عنها.

تختصر هذه المؤسسات العنف، في مظاهره الفردية، خاصة العنف الأسري، أو مظاهر الاغتصاب الفردي (وضمنها الاغتصاب الزوجي)، بينما يجري التغاضي عن العنف الجماعي الممارس على النساء والذي تتحمل هذه المؤسسات مؤسساته.

إنها أوجه عنف أكثر همجية وضمنها، حرمان ملايين النساء من الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم...) بسبب سياسات التقشف والخوصصة. إضافة إلى مظاهر العنف الاقتصادي مثل الحرمان من الشغل أو تأنيث قطاعات إنتاجية واسعة حيث تسود الهشاشة والحرمان من الحقوق الاجتماعية (المتعارف عليها دوليا طبعا).

تصدر الدولة قانونا يدعي مواجهة العنف ضد النساء، في الوقت الذي تتوارد فيه الحالات بالعشرات والمئات عن نساء يلدن أو يتوفين في أروقة المستشفيات العمومية المدمرة بسياسة ليبرالية مفروضة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

تدعي الدولة محاربة العنف ضد النساء، بينما العشرات من العاملات الزراعيات يمتن في حوادث سير قاتلة، بينما تغض الطرف عن أرباب العمل الذين يرفضون توفير وسائل نقل لائقة للعاملات.

تدعي الدولة محاربة التحرش ضد النساء- كشكل من أشكال العنف- بينما تشهد قطاعات الإنتاج التي جرى تأنيثها (الزراعة، التصبير..)، ابتزاز العاملات مقابل الحفاظ على مناصب الشغل.

وفي الوقت الذي يظهر الاتحاد الأوربي ضاغطا على المغرب لوضع قانون حول العنف الموجه ضد النساء، لا يثني دوله على تصدير وسائل قمع المظاهرات، التي نزلت على الأستاذات المتدربات ونساء الريف المناضلات.

إنها أوجه العنف الذي تخفيها تقارير المغرب وأيضا تتغاضى عنها المنظمات الدولية ومؤسسات الرأسمال العالمي. إنه عنف جنسي وطبقي صارخ.

لا يبخس المناضلون أي إجراء قانوني يخص تحسين أوضاع الاستغلال، ويعتبرونها نتاج نضال الكادحات والكادحين. لكنهم لا يعولون على أن الدولة والرأسماليين، سيكونون أكثر طيبوبة بمجرد توقيعهم على المواثيق والاتفاقيات الدولية. فقد تنظيم النساء العاملات والكادحات في تنظيماتهن، وتبني النقابات للمطالب النسوية وجعلها محورا للنضال اليومي الكفاحي، هو من سيقضي على ظاهرة العنف ضد النساء.

عاملات شركة سيكوميك بمكناس:
قوانين الدولة في صالح أرباب العمل و واجب النقابيين الاشتراكيين

بقلم: العاصي

لازالت عاملات شركة سيكوميك (600 عاملة) يجبن شوارع مدينة مكناس في مسيرات مرفوقة بوقفات احتجاجية من جهة " و يطرقن أبواب مؤسسات الدولة (البرلمان و الجماعة المحلية لمكناس) من جهة أخرى. تطالب العاملات بحقوقهن المتمثلة في مستحقات التغطية الصحية و الضمان الاجتماعي منذ نهاية سنة 2016 و الأجور غير المدفوعة منذ شتنبر 2017 إثر توقف العمل بفعل إغلاق المنشأة.

القانون في خدمة الباطرونا

يعمد مالكو وسائل الانتاج إلى اللجوء إلى الحيل القانونية، التي تخولها لها لهم الدولة من خلال الترسانة الموجودة، للدفاع عن مصالحهم والحفاظ على مستوى أرباحهم. قام المالكون ببيع وسائل النقل و تحويل المستخدمين الإداريين إلى شركة لشركة "أليانس" التي هي في ملكية المدير العام لشركة "سيكوم" . ثم قام أيضا مالكو شركة سيكوميك التي هي في الأصل " شركة سيكوم" ببيع كل من العقار و الشركة كلا على حدة، فأصبح العقار في ملك شقيق المدير العام للشركة فأصبحت الشركة بين ليلة وضحاها مكترية للعقار الذي كان في ملكيتها ، كما باع المالكون في سنة 2016 الشركة " سيكوم" للشركة الجديدة سيكوميك. لجأ مالكو الشركة إلى هذه الحيل للتخلص من العمال ذوو الأقدمية بالمعمل و أيضا للاستحواذ على مستحقات الضمان الاجتماعي التي اقتطعوها من أجور العاملات (8 مليون درهم) (1).

إنه منطق نظام الإنتاج الرأسمالي : أثناء ازدهار الإنتاج وطالما الأرباح في تصاعد يلجأ المالكون إلى تشغيل العمال (مع مواصلة سرقة جزء من الأجور) لكن حين تشتد المنافسة بين الرأسماليين، يلجأون إلى العمال، لكن هذه المرة عبر التخلص منهم أي طردهم إلى الشارع.

إن القوانين التي تسنها الدولة هي في خدمة الرأسماليين الكبار. إن الدولة تعمل على تقديم كامل الامتيازات وتوفير الشروط المثلى لفائدة أصحاب الرساميل الكبرى من اجل الاستثمار، هذا إلى جانب تواطؤها البارز عبر الصمت المطلق على سرقة حقوق العمال والعاملات (ضُعف الأجور، غياب الحماية الاجتماعية، قمع الحرية النقابية...) بل حتى السماح لهم بالتهرب الضريبي عبر الالتفاف على القانون . أو حتى اللجوء إلى قمع العمال لضمان سير آلة الإنتاج الهادئ تحت مبرر " عرقلة حرية العمل". لقد قامت العاملات بداية شهر فبراير على الاحتجاج أمام بلدية مكناس، كان الرد أن قال أحد مسؤولو المكتب المسير لبلدية مكناس أنهم يعملون فقط على "توفير شروط جلب الاستثمار.." و".. يجب أن تتحمل هذه النقابة مسؤوليتها وتطرق الأبواب التي يجب أن تطرقها.."، يعني بقوله حقيقة لا غبار عليها : إننا نوفر لهم كامل شروط استعباد العمال و العاملات، لسنا مسؤولين عما يقع بين العاملات و أرباب عملهم من سرقة أجور أو قمع .... هذا بالإضافة إلى إشارته إلى ضرورة التوجه نحو المحكمة لحل النزاع. وهل يخفى على المسؤول كم عدد ملفات العمال الموضوعة لدى المحاكم التي تنتظر النظر فيها. بل هل يعلم المسؤول أيضا، كم من الأحكام القضائية التي حُكمت لصالح العمال وتقاعست الدولة في تنفيذها ؟ الكثير، الكثير. أكيد أنه يعلم لكنه يناقق. يجب الحذر من كلام المسؤولين الذين يبحثون عن مبررات لإبعاد الاحتجاج عن الشارع العام وتوجيهه صوب المؤسسات. لا يجب الثقة في خدام النظام الذين يؤكدون على أن رب عمل الشركة يعاني و قدم إثباتات لخسارته 900 مليون وأنه يعاني نقصا في المردودية. هذا الكلام غير صحيح بالبتة فقد بلغت مبيعات القطاع (قطاع النسيج) بالمغرب حسب مكتب الصرف المغربي 35.5 مليار درهم سنة 2016 بزيادة 2.2 مليار درهم عن سنة 2015 . كما قامت الدولة بتقديم دعم مالي لفائدة أرباب عمل هذا القطاع بلغ 20 مليار درهم (2). ماذا قدمت الدولة كحل لمأساة عاملات شركة سيكوميك لا شيء. مجرد الصمت المطبق.

واجب اليساريين النقابيين

يخوض عاملات سيكوميك نضالهم وحدهن دون أدنى تضامن. أكيد أن هناك العديد من النضالات العمالية جارية لحظة كتابة هذه الأسطر بل ضمن نفس المركزية النقابية. لكن للأسف لا تضامن جار بينها. على المسؤولين النقابيين الدعوة إلى التجمعات العامة المحلية وإطلاق مبادرات تحفز التضامن القطاعي و المحلي و الوطني. لا يكفي إصدار البيانات و البلاغات بل الدعوة إلى تنظيم المهرجانات التضامنية و الدعوة إلى إضرابات محلية و جهوية ووطنية . تلك هي الخطوات الأولى للتضامن و لضمان تحقيق المطالب و إلا فإننا سنترك هذه المعركة العمالية تموت كما قضت تجارب نضالية سابقة. لتجسيد هذا التضامن الفعلي الميداني ،لا يكفي أن يهنأ العمال و العاملات المسؤولين النقابيين عند نهاية الجموعات العامة الخاصة بانتخاب الأجهزة بعبارة "إنه تكليف وليس تشريف" ، بل على القاعدة العمالية أن تتحمل مسؤوليتها في محاسبة الأجهزة النقابية و الدفاع عن الديمقراطية الداخلية و عن الوحدة العمالية و تجسيد التضامن الحقيقي.

على الشباب النقابي الذي يقول عن نفسه أنه يسار نقابي أن يخوض صراعا داخل النقابات محليا ووطنيا من أجل إطلاق حملات تضامن محلية وجهوية و وطنية للتضامن مع عاملات سيكوميك. هكذا يكون يسارا نقابيا حقيقيا لا غيره.

حزب اشتراكي ثوري، اليوم قبل الغد

إن العاملات والعمال مستلبون و غير واعون بمصالحهم الحقيقية بفعل قلة تجاربهم النضالية وبفعل طول ساعات العمل، لا يستطيعون التمييز بين الصديق و المخادع الذي يريد المتاجرة بنضالاتهم. واجب المناضلين اليساريين الاقتراب من النضالات العمالية و عدم تركها لعبة بين أيدي الليبراليين أو المحافظين خدام الدولة البورجوازية. على المناضلين النقابيين اليساريين ذوو القناعات الاشتراكية توضيح هذا الأمر للعمال و العاملات: لا أحد يستطيع تحقيق مطالبهم غير نضالاتهم المسَيرة ذاتيا . يتحتم عليهم فتح أعين العمال و العاملات على أن ميزان القوى حاليا هو في غير صالح العمال و العاملات بفعل غياب حزب عمالي خاص بهم مستقل عن الدولة و أحزابها الليبرالية و الرجعية. علينا زرع الأمل في نفوس العمال والعاملات الشباب و توضيح أن تظافر الجهود المتنوعة و مد جسور التواصل و التضامن واستخلاص الدروس والإطلاع على التجارب العمالية العالمية سنبني ذاك الحزب لا محالة .علينا نحن اليساريين النقابيين أن ندافع عن أنه لا سبيل لتحقيق رغباتنا و أمانينا في العيش الكريم و الحرية والعدالة الاجتماعية غير المجتمع الاشتراكي الذي نستطيع فيه الحصول على كامل حاجاتنا الأساسية مجتمع اشتراكي يديره العمال بأنفسهم.مجتمع يناقش الأولويات حساب حاجات الأغلبية لا الأقلية كما هو حاليا. علينا نحن الاشتراكيون الثوريون الدفاع لدى العمال و العاملات بدون حرج أن أول خطوة على ذاك الطريق هي أن نبني خطوة خطوة الحزب العمالي الاشتراكي الخاص بنا.

---

1 مقال " تشريد عاملات سيكوميك بمكناس: من ثمار "نقابة" التعاون مع الدولة وأرباب العمل" – جريدة المناضلة.

-2 تقرير اقتصادي: صناعة النسيج في المغرب تبحث عن أسباب إقلاعها. موقع http://www.lakome2.com

مصير نضالات عمالية: مصبرات الضحى و مغرب ستيل ولاسامير وسيكوميك

بقلم فودة امام

يحصد عمال وعاملات المغرب هزائم متواصلة في معاركهم الاجتماعية ضد الباطرونا و دولتها، فكلما باشرت الطبقة العاملة نضالا دفاعيا عن طفيف المكاسب أو انتزاع بعض الحقوق التي ينص عليها قانون الشغل ذاته، إلا وتعرض العمال/ت إلى شتى صنوف القمع و التضييق والحصار. معارك كثيرة و وازنة خاضها العمال بكفاحية مستميتة ونفس طويل انتهت إلى الكارثة، يرجع السبب في هذه النتائج إلى عدة اعتبارات منها: ضعف التضامن العمالي و خيانة البيروقراطية النقابية ووقوفها في موقع المتفرج على ذبح نضالات العمال، علاوة على التحالف الفعلي بين الباطرونا أي البرجوازية المالكة لوسائل الانتاج و الدولة التي تحمي مصالحها الطبقية بالقمع.

في النص التالي سنعيد تذكير مناضلي طبقتنا العماليين بمصير نضالات عمالية سحقت بعد كفاحات بطولية لم تنل النصر الكامل ومعارك أخرى جارية قد تلقى ذات المصير. والغاية من هذا التذكير استخلاص الدروس و العبر في القادم من المعارك الطبقية، والدعوة إلى اعتبار الهزيمة العمالية حافزا للنضال لا مشتل لغرس الاحباط واليأس

عمال مصبرات الضحى:

مصبرات الضحى في منطقة أيت ملول، معمل يُشغل آلاف العمال، في قطاعات مُتعددة، تملكه عائلة بيشا، طرد هذا الأخير المكتب النقابي التي تشكل خلال موجة 20 فبراير2011 حيث انتزع مكاسب اجتماعية مهمة، استغل رب العمل فترة التجديد سنة 2015، وبدأ مناورات مكنته من انهاء العمل النقابي بالمنشأة. لتكون تلك بداية معركة طبقية قل مثيلها في المغرب بين العمال و الباطرونا، حوالي 700 عاملة وعامل شاركوا في اضرابات واعتصامات انتهت بالهزيمة وتشريد العائلات العمالية.

لم تلقى المعركة التي خاضها عمال مصبرات ضحى في أيت ملول تضامنا وازن من القطاعات العمالية الأخرى، زد على ذلك أن القيادات النقابية كان لها دور مخزي في الحاق الهزيمة بالعمال، فلا تعبئة حقيقية في القواعد ولا حشد للعمال في باقي القطاعات النقابية المنظمة... يبدو جليا أن الطاقة العمالية المكافحة قادر على صنع النصر وكسب المعارك شريطة أن تقوم القيادات النقابية بدورها الكفاحي. لا يمكن إلقاء جريرة الهزيمة على القيادات النقابية وفقط بل حتى اليسار العمالي والمناضل معني بنتائج المعارك العمالية، نظرا لضعفه البائن وتشتت قواه وعدم إدراكه سياسيا لأهمية المعارك العمالية من هذا القبيل. يتجلى ذلك في ضعف التغطية الاعلامية و المتابعة الميدانية للمعارك و المساهمة في تنظيم العمال وتوعيتهم بالسبل المتاحة...

عمال الشركة المغربية للصلب (مغرب ستيل)

تعود ملكية مغرب ستيل إلى عائلة السقاط، تَشتغل الشركة في مجال انتاج الصُلب (الحديد...)، الموجه إلى السوق الداخلية و إلى التصدير، دخل المصنع في دوامة مشاكل لا حصر لها: ديون متراكمة و أحكام قضائية وعدم أداء المستحقات للعمال... الخ. اقتربت الشركة من حافة الافلاس، ويرجع أصل مشاكلها المالية والادارية...وتبعاتها على العمال حيث شرد حوالي 630 عامل. إلى الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالرأسمالية، بالإضافة إلى الاتفاقيات الاستعمارية المسماة بالتبادل الحر التي أبرمتها الدولة مع الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، تقضي بنود الاتفاقيات بفتح الحدود أمام السلع الأجنبية دون رقابة جمركية...أفضى هذا الواقع الاقتصادي الجديد إلى إغراق البلد بالسلع الأجنبية الرخيصة و إفلاس عدة شركات محلية منتجة.

خاض عمال الشركة إضرابات عدة منذ سنة 2015، من أجل مستحقاتهم المالية، وكما هي عادة الباطرونا ودولتها، قمع العمال و اعتقلوا بعد أن قامت الشركة بكسر إضرابهم مستعينة بخدمات " كاسري الاضراب" ...لايزال الملف المطلبي لعمال مغرب ستيل مطروحا للنضال بعد رفض الشركة عودة المضربين وطرد المكتب النقابي، ما يستدعي من المنتسبين إلى قضايا تحرر العمال، النقابيون وغيرهم من المناضلين العماليين، المساهمة في التعريف بمعركة عمال مغرب ستيل وحشد التضامن العمالي وحفزه.

معركة عمال لا سامير

تمت خوصصة شركة لاسامير سنة 1997، حيث تم بيعها لمستثمر خليجي " شركة جليك" ، بعد ذلك غابت الدولة كليا عن أي تتبع للمسار الاستثماري للشركة حسب دفتر التحملات. تبعات خوصصة الوحدة الانتاجية لتكرير البترول في مصفاة المحمدية لاسامير، كثيرة منها: توقف الشركة عن العمل منذ سنة 2015 وتشريد العاملين والدخول في دوامة اخضاع البلد إلى تقلبات أسعار المحروقات دوليا، في حين بالإمكان تأمين الحاجيات الطاقية وتخفيض كلفة المحروقات

لاتزال معركة شركة لاسامير مطروحة بقوة، فالمصفاة متوقفة عن العمل، والعمال يرفعون مطلب تدخل الدولة وتأميم الشركة لانقاد العائلات من التشريد والحفاظ على شركة عمومية من وزن لاسامير لما لها من دور اقتصادي. الدعوة إلى تأميم الشركة إحدى مهام اليسار الجذري للعمل على ترويجها اعلاميا وحتى في المعارك العمالية المنبعثة هنا وهناك، فالمشاكل واحدة في كل القطاعات الانتاجية في المغرب. فلتكن مهامنا الراهنة هي الدعاية من أسفل لمشروعنا الاشتراكي الثوري، ولنبدأ من المعارك الصغيرة.

عاملات وعمال سيكوميك، سيكوم سابقا في مدينة مكناس: معركة على شفى الهزيمة

استعمل مدير معمل النسيج سيكوميك في مدينة مكناس عدة حيل وألاعيب لقهر العاملات و العمال، لتخلص منهن والتهرب من أداء كل المستحقات التي في ذمته. تشغل الشركة منذ نشأتها حوالي 1600 عاملة، منهن من قضين 40 سنة في العمل. بدأت الحيل القذرة مع تغيير اسم الشركة وبيع العقار لأخ المدير العام وكذلك بيع وسائل النقل إلى شركة أخرى وإغراق الشركة في دوامة الديون الخ...حيل لا حصر لها ضحيتها العاملات و العمال، حيث تم تشرد أزيد من 700 عاملة بدون أي حقوق. ناضلت العاملات وخرجن إلى الشارع محتجات على تشريدهن، وكانت أخر خطواتهن النضالية منع انعقاد المجلس الجماعي في مدينة مكناس يوم الجمعة 2 فبريز 2018. لكن مرة أخرى بقيت البيروقراطية النقابية مكتوفة الأيادي ومستنكفة عن أي تدخل نضالي لمؤازرة العاملات في محنتهن ضد الباطرونا ودولتها. انتهى مصير العاملات إلى التشريد مع تبعات ذلك على المستوى الاجتماعي: تدريس الأطفال و مصاريف المعيشة و العلاج ...الخ. لم تصرف مستحقات العاملات والعمال بعد التسريح. معركة لاتزال قائمة ولم تكتب لها الهزيمة الكاملة رغم تشريد العمال/ت وتصفية الشركة. يستمر العمال/ت بالمطالبة بالمستحقات: الضمان الاجتماعي و التعويض عن عقود من الاستغلال...الخ. التعريف بالمعركة الحالية وحفز القوى العمالية لنصرتها مهمة أنية وسبب من أسباب وجود اليسار المناضل.

لا تجعنا الهزائم محبطين ومفلسين بل تصلب عودنا وتدفعنا إلى البحث عن سبل الانتصار.

النضال ضد البطالة: إنعاش تجارب النضال ودمجها بالنضال العمالي والشعبي

أكترث الحكومات المتعاقبة الحديث عن استقطاب الاستثمارات الخارجية لتقليص نسب البطالة، والواقع يبرز عكس ذلك تماما، ارتفاع مهول في بطالة الشباب، إذ أن قرابة 40 بالمائة منهم مهددون بالبطالة، المتفشية بالأخص في أوساط المتعلمين وهي تطال 24 بالمائة من حاملي الشواهد الجامعية والمهنية.

لم تعد الوظائف كافية لخفض بطالة الخرجين بفعل السياسات المفروضة التي ينهجها الحاكمون الفعليون لهذا البلد. لقد امتدت البطالة لتشمل حتى الكفاءات العليا، علما أن المغرب يشهد خصاص وظائف كبير في قطاعات مثل التعليم، والصحة وغيرها.

تخلت الدولة عن توفير وظائف كافية لأبناء الفقراء، بهدف تخفيض كتلة الأجور، التي تقول إنها تتجاوز 11 في المائة من الناتج الوطني الإجمالي. إنها تنتج المزيد من حاملي الشهادات التقنية لتوفر يدا عاملة بخسة تتنافس للظفر بمنصب شغل لدى قطاع خاص لا يهمه تلبية

الاحتياجات الأساسية لأبناء الفقراء، ولا مساهمة معتبرة له في تقليص بطالة خريجي الجامعات والمعاهد.

أبدعت الدولة في وضع برامج عديدة غايتها القصوى تضليل الشباب كي لا يدرك حقيقة سياستها، ودرء لأي رد فعل جماعي منظم محتمل. فعلاوة على عقد مناظرات وطنية وجهوية حول التشغيل، عملت على تأسيس الوكالة الوطنية للتشغيل ANAPEC، وهي مؤسسة للسمسرة في اليد العاملة خاصة خريجي المعاهد والكليات، وأشرفت على برنامج المقاولين الشباب "التشغيل الذاتي"، من أجل تشجيع الشباب على الاستثمار والدخول إلى عالم المال والأعمال، هذا العالم الذي أصبح جراء المنافسة يلفظ حتى من لهم تجربة عريقة في الميدان.

لم يكن تراجع الدولة عن التشغيل بلا رد فعل من الشباب، وإن تم ذلك خارج المنظمات النقابية، فمنذ بداية تسعينيات القرن الماضي أثمرت جهود خريجي الجامعات المتمرسين في النضال الطلابي عن تأسيس الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، واجهتها الدولة بالحصار والقمع وحرمتها من الوجود القانوني، بل وصل الأمر نتيجة قمع الدولة الأهوج إلى سقوط شهداء بين منتسبيها ولم يتنها ذلك عن النضال، فانتشرت فروعها في شتى مناطق المغرب، واتخذت الشارع فضاء للاحتجاج ضد سياسة الدولة في التشغيل، فانتزعت مكاسب للشباب المعطل. ويعود لها الفضل في نقل تقاليد النضال إلى مناطق نائية، بما في ذلك قيادة الحراك الاجتماعي في بلدات عديدة.

وفي أواسط تسعينيات القرن الماضي والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين، ظهرت مجموعات خاصة بالدكاترة، وحملة الماستر رابطت في الرباط بأشكال احتجاجية شبه يومية، وقاطعت مختلف المباريات، وبدورها واجهتها الدولة بقمع همجي أسقط من بينها عدة ضحايا، واستطاعت مجموعات عدة إجبار الحكومات على الرضوخ لبعض مطالبها.

يشهد نضال الشباب من أجل الشغل تراجعا كبيرا مؤخرا، خاصة مع اتخاذ إجراءات هشاشة العمل، وبعد أفول التململ النضالي المنبعث سنة 2011، وخصوصا بعد تبني الدولة مرسوم التعاقد، الذي أقبر حق الشباب في عمل لائق. فانحصر نضال الجمعية الوطنية في بضعة فروع، ولم تعد المجموعات المرابطة بالرباط تضم إلا عناصر أقل من السابق.

يلزم للظفر بمكاسب جديدة أن تتوحد جهود ما تبقى من فروع جمعية المعطلين، ومجموعات الدكاترة والماستر في إطار موحد يجمع شتات ما تبقى منها، وأن تعمل النقابات وخاصة فروعها المكافحة على إدماج المعطلين حاملي الشواهد بين صفوفها، وتتخذ النضال ضد البطالة التي تهدد حتى من لا زال محافظا على فرصة عمله من بين مهامها الآنية، وترفع من بين راياتها النضال من أجل الشغل للجميع والأجر اللائق والمتساوي، وحق المعطلين وفاقدي الشغل في تعويض ملائم عن البطالة وفقدان العمل.

على الكفاحات الجارية في مدن عدة كالريف وجرادة وغيرهما، أن تضع النضال من أجل الرفع من الميزانيات المخصصة للقطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم على قائمة أولوياتها، إذ من شأن ذلك، من جهة، توفير فرص الشغل للشباب، ومن جهة أخرى، تلبية حاجة أبناء الشعب لخدمات اجتماعية ملائمة، مجانية وجيدة، وذلك ما لن يتحقق سوى بدمج النضال من أجل تلك المطالب بالنضال من أجل تحقيق استقلالية القرار السياسي عن أملاءات المؤسسات الامبريالية والامتناع عن أداء ديون لا شرعية ما فتئت تستنزف ثرواتنا الوطنية، عوض تخصيصها للرفع من الميزانيات الاجتماعية التي من شأنها خلق فرص الشغل للشباب.

إن القضاء التام عن البطالة لن يتم سوى بالقضاء على أصلها، وذلك بدك النظام الرأسمالي المسؤول عن كافة الشرور، وبناء مجتمع بديل يعطي الأولوية لتحقيق الحاجات الإنسانية وليس الأرباح، وهو ما يلزم بناء أدوات النضال العمالي والشعبي على أسس كفاحية، وبناء حزب العمال.

بقلم: مقدام القلعاوي

التوظيف بعقود في التعليم : السياق والمسار والدلالات والنتائج

فاتح رضوان

لميندرج التوظيف بعقود في التعليم ضمن سيرورة مديدة من إصلاحات مضادة تستهدف إعادة هيكلة الوظيفة العمومية بشكل شامل، بدءا بالتكوين مرورا بالتوظيف والتأجير والترقية وأنظمة التسيير والرقابة والتكوين المستمر والانتظام النقابي والتعاضد، ضمن مخطط إعادة هيكلة عالم الشغل برمته في اتجاه يطلق أيدي المشغلين، دولة وقطاع خاص، لرفع وتيرة استغلال الأجراء.

يأتي شغيلة التعليم على رأس المستهدفين بإصلاحات الوظيفة العمومية المضادة، نظرا لوزنهم البشري الهام، إذ يمثلون أكثر من ثلث أجراء الوظيفة العمومية. ونجاح الإجراءات في التعليم، يعني مرورها بسلاسة بالغة في باقي القطاعات.

انطلقت سياسات التراجع عن مكاسب الأجراء عالميا عقب دخول الرأسمالية أزمتها الطويلة منتصف سبعينات القرن الماضي. وتعمقت بعد أزمة مديونية دول العالم الثالث بداية الثمانينات، وتم التعبير عنها بشكل واضح فيما عرف «بتوافقات واشنطن»، سنة 1989، بين البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والخزانة الأمريكية. وتتضمن الوصايا العشر الواجبة على الجميع، ومنها ما يتعلق بتقليص النفقات ووقف الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية (تعليم وصحة وسكن ونقل وماء وكهرباء...) وتوجيهه إلى الاستثمار في البنية التحتية، ووجوب خصخصة مؤسسات الدولة...

شكلت هذه الوصايا/ الاملاءات أساس برنامج مختلف الحكومات ببلدنا، من سياسات العمومية وخطط قطاعية، ومنها التعليم الذي يؤطره «الميثاق الوطني للتربية والتكوين».

وقد كان ثمرة وأستمرارا لروح اتفاقات فاتح غشت 1996 المرسية لقواعد استسلام الحركة النقابية المغربية. وتم تقديمه كنتاج إجماع «وطني»، غايته تحويل التعليم الى مشتل ليد عاملة نصف مؤهلة او مؤهلة ومرنة وخانعة، كما اسس لإعادة هيكلة العلاقات الشغلية والتدبيرية داخله مبنية على المنطق المقاولاتي وتستلهم منظورات ما يعرف بالتدبير العمومي الحديث New public management.

تفصح المادة 135 من الميثاق عن كل فلسفة تصوره « لتدبير الموارد البشرية»، تقول المادة: «... ويتم تنويع أوضاع المدرسين الجدد من الآن فصاعدا، بما في ذلك اللجوء إلى التعاقد على مدد زمنية تدريجية قابلة للتجديد» وتزيد المادة 137: «يعتمد في ترقية أعضاء هيئة التربية والتكوين ومكافأتهم على مبدأ المردودية التربوية...».

وجاء البرنامج الاستعجالي ليوضح التوجه أكثر، ففي المشروع 15 نجد: «وسوف تتم مراجعة أشكال التوظيف، إذ ستجري على مستوى كل أكاديمية على حدة، وفق نظام تعاقدي على صعيد الجهة» ، واسترسل المشروع 17، تحت عنوان التحقيق الفعلي للامركزية: «يتمثل التدبير الأولي الذي سيتم اعتماده في إتاحة استقلال للأكاديميات في تدبير الموارد البشرية على أساس تحديد الاعتماد الإجمالي من المناصب المالية المخصصة للجهة. وهكذا، فإن توظيف الأطر التربوية سيتم على الصعيد الجهوي، على أساس التعاقد بناء على أنظمة وقوانين خاصة بالأكاديميات.» .

وأكدت المادة 35 من مشروع القانون الإطار ذات التوجه: «.... تنويع طرق التوظيف والتشغيل لولوج مختلف الفئات المهنية، بما فيها الية التعاقد».

من الواضح أنه:

- لا يتعلق الأمر بسياسة أعدتها حكومة ما، بل هو ذات المنطق الذي حكم مختلف الحكومات: من اليوسفي إلى جطو إلى الفاسي إلى بن كيران إلى العثماني، كل الأحزاب السياسية المؤسساتية متورطة في الإجهاز على التوظيف العمومي في التعليم (هو ذا مضمون الإجماع).

- سياسة الدولة هذه هي سياسة معلنة، وشارك في نقاشها قيادات نقابات التعليم، ولم يتم تسجيل أية محاولة جدية من طرفها لشرح مخاطر الهجوم الذي تتعرض له مكاسب الشغيلة، إذا ما استثنينا محاولات خجولة كالقراءة النقدية التي قدمتها الكدش للبرنامج الاستعجالي. لكن حين لاحت فرصة حقيقية للنضال الميداني ضد منظورات الدولة في أثناء معركة الأساتذة المتدربين، فضلت القيادات دور الوسيط مع الدولة عوض استنهاض النضال الموحد ضد تلك السياسات.

- لم يأت نظام التعاقد في التعليم بشكل فجائي، بل هو منظور متكامل يجري تنزيله، بإعداد تنظيمي وقانوني وسياسي محسوب.

يتم تأطير أعمال التوظيف بالتعاقد، بالقانون 07/00 المنشئ للأكاديميات الجهوية كمؤسسات عمومية، والصادر على عهد حكومة اليوسفي، والذي ينص مادته الحادية عشر :»تتكون هيئة المستخدمين الخاصة بالأكاديمية من:

- أعوان يتم توظيفهم من لدن الأكاديمية طبقا لنظام أساسي خاص يحدد بمرسوم

- موظفين وأعوان في وضعية إلحاق.»

هكذا بعد البدء بالتوظيف بالتعاقد، يمكن اعتبار المعنيين بوضع الإلحاق هم الموظفون الرسميون الحاليون. وفي انتظار إعداد « مرسوم النظام الأساسي لموظفي الأكاديميات» الذي ينص عليه القانون 00-07، عملت الدولة على البدء بعملية التعاقد عبر مقرر وزيري مشترك بين وزير التربية الوطنية (وهو رئيس المجلس الإداري لكل الاكاديميات حاليا) ووزير المالية، ينص هذا المقرر، المكتوب باللغة الفرنسية حصرا في دلالة على نوع احترام الحاكمين الكبير لدستورهم حينما يتعلق الأمر بتمرير تعديات، على كل مسار الأساتذة المتعاقدين، من نوعية الشهادات المطلوبة إلى طبيعة المباراة إلى نوعية العقود ومددها إلى كيفيات الترقي إلى طبيعة النظام التقاعدي إلى الأجور،...، ولا ينقص سوى تسميته بنظام أساسي.

يستند المقرر المشترك، على الظهير 01-03-195 الصادر في 11 نونبر 2003 القاضي بتنفيذ القانون 00-69 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على الشركات والمؤسسات العمومية، وهو ما يوضح بشكل لا مجال للشك فيه أننا الآن أمام عملية خلق أمر واقع على الأرض، بحيث يصبح إصدار قوانين وأنظمة أساسية من باب تحصيل الحاصل.

يمثل نظام التعاقد الفردي، ردة كبيرة في الوضع القانوني لأي أجير، ليس فقط عن أنظمة الوظيفة العمومية، بل حتى عن الاتفاقيات الجماعية.

يفتح القرار المشترك وضع الأساتذة المتعاقدين على الهشاشة التامة. تنص المادة الخامسة منه، على أن الراسبين في امتحان الكفاءة المهنية، الذي سيتم اجتيازه في السنة الثانية من العقد، سيتم فصلهم دون إخطار أو تعويض، بينما سيخضع الناجحون منهم لتقويم كل ثمان سنوات. وتؤكد ذات المادة أن العقود يمكن فسخها في كل لحظة يتم فيها تقويم يكشف أن المتعاقد غير قادر على متابعة عمله، وذلك دون تعويض أو إخطار. لتأتي المادة السادسة لتغلق باب الترسيم لدى وزارة التربية الوطنية أو كل المؤسسات الهيئات التابعة لها أو المستقلة عنها.

لم تحرك القيادات النقابية ساكنا عند « إخبارها» بعزم الحكومة على التوظيف بالتعاقد، بما هو خيار أعلى سلطة بالبلد لتجاوز واقع الخصاص الكبير في أطر التعليم، ومن يجرؤ في عرفهم على تحدي أعلى سلطة بالبلد؟ لكن، إن كانت القيادات النقابية اعتبرت آنئذ أن الإجراء استثنائي، فهي إما غارقة في الجهل، وهذا مستبعد، أم غارقة في التواطؤ، وهو مرجح.

ينظر البيروقراطيون الصغار، في المحليات والجهات، للتوظيف بالتعاقد فرصة لا تعوض لمضاعفة الامتيازات أو للوصول إليها. وهو ما يفسر الطريقة التي تتعامل بها البيروقراطيات المحلية مع الأساتذة المتعاقدين، فعوض العمل على تنظيمهم نقابيا وشحذ همتهم للنضال، يتم استدعائهم للمقرات الباردة لإخبارهم بقدرتهم العجيبة على التدخل هنا وهناك، بالوسائل المألوفة، لحل مشكل هذا الأستاذ أو ذاك، تحت غطاء تكوينهم... وذاك آخر ما يحتاجه الأساتذة المتعاقدون.

لن يبق المتعاقدون/ات، بفعل وضعهم/هن الهش، مكتوفي/ات الأيدي، وستدفعهم/هن التعديات الى رص الصفوف والنضال، مسؤولية من تبقى في النقابات من مخلصين/ات هو دعمهم/هن وتهييئ شروط دمجهم /هن الكفاحي في بنيات النقابات القاعدية، وتحييد المفعول الضار الذي تمثله السياسة المتواطئة التي تنهجها القيادات النقابية حاليا. على أن الارتكاز على نقط قوتهم، الممثلة في تزايد أعدادهم مستقبلا وكون معظمهم شبابا/شابات، والامكانات التي تتيحها وسائط الاتصال لتنظيم النقاش والإعداد لبعض المعارك.... يجب أن يسير بالتوازي مع النضال ضد الأفكار الانهزامية لدى بعضهم، وتوضيح أن طريق الانعتاق من الهشاشة، ليس هو طريق الحل الفردي، الذي يغذيه مع الأسف بيروقراطيو النقابات، بل هو طريق النضال الجماعي المنظم والواعي، مع توعيتهم بضرورة الفصل بين قيادة النقابات وبين النقابة كأداة نضال لا محيد عنها (بما فيها إمكان تنظيمهم المستقل ولكن الديموقراطي والموحد).

ستلتحق بمتعاقدي/ات التعليم، فئات أخرى بمختلف القطاعات، وسيلتحق بهم، بصيغة من الصيغ، حتى الموظفون/ات الحاليون، وسيصبح النضال ضد هشاشة التشغيل في القطاعات العمومية وضد الإجهاز الجديد الذي يخططون له على ما تبقى من مكسب التقاعد بعد إصلاحاتهم المقياسية، أحد الأولويات في مدى منظور، على كل المخلصين/ات للطبقة العاملة، نقابيين/ات وغيرهم، أن يستعدوا أدبيا وتنظيميا لذلك، ولم لا قد تكون تلك النضالات إيذانا بفرز جديد داخل الحركة النقابية المغربية بما يتيح فتح كوة في جدار التراجع المديد.

الأساتذة الموظفون بعقود: موجة نضال صاعدة

فاتح رضوان

لم تثن الشروط التعسفية وغير الشرعية التي تم تضمينها للعقود التي فرضت على الأساتذة المتعاقدين، والقاضية بعدم إدماجهم في أسلاك الوظيفة العمومية وإمكان فسخ العقد معهم في أية لحظة، من أن يطلقوا مبادرات تنسيق ونضال. كان حافزها المباشر سرعة اشتغال منطق تهشيش العمل بالتعليم بفسخ عقد استاذ بزاكورة ومباشرة بعده آخر ببولمان، وما عانوه قبل ذلك من مختلف أشكال التمييز في التعامل من طرف بعض رؤسائهم المباشرين وبعض المفتشين، حيث يتفشى منطق الترهيب والتهديد والولاءات في علاقة هؤلاء بهم.

لم تكتف الدولة باستعمال تسمية كاذبة وخادعة، بمقاييس المتوفر من قوانين، لوصف هذه الفئة: "موظفون" بموجب عقود، بل عملت وزارة التعليم على تقييدهم بكل أنواع القيود، وخاصة بندي العقدة 4 و13، اللذان يكرسان هشاشة وضعهم المهني، مع إبقاء وضعهم القانوني غامضا ومفتوحا على كل الاحتمالات السيئة. فالقانون الذي يتم الاستناد له، القاضي بإحداث الاكاديميات الجهوية للتربية والتكوين كمؤسسات عمومية، والمرسوم التطبيقي له، لا يذكر شيئا عن شروط وكيفيات اضطلاع هذه الأخيرة بعمليات التوظيف، والقاعدة التي تم استعمالها لأجل اعتماد التوظيف بالتعاقد تمثلت في إصدار مقرر مشترك بين وزيري التعليم والمالية، وهي فقط صيغة انتقالية. وذلك أمر مقصود يراد به فرض أمر واقع على الارض، بجعل الأساتذة المتعاقدين فئة مهمة، ولم لا أغلبية، داخل منظومة التعليم وكذلك داخل الوظيفة العمومية برمتها، تهييئا للشروط واستكمالا لها لأجل إنزال منظور الدولة كاملا فيما تسميه إصلاحا للوظيفة العمومية، أي تعميم الهشاشة على كل الموظفين بحجة رفع المردودية، واكمال تطبيق خطتها لتصفية نظام تقاعد الموظفين تحت ذريعة الإصلاح.

يعمل الأساتذة المتعاقدون على شق الطريق الوحيد المتوفر للخروج من وضع التهشيش الذي فرض عليهم، فالنضال متحدين هو الذي سيمكنهم من نيل حقوقهم، بالاعتماد على نقط قوتهم المتمثلة في:

– تزايد أعدادهم باستمرار في ظل توجه الدولة مما يمكنهم من شل قسم هام من المنظومة التعليمية.

– أغلبيتهم المطلقة شباب بما يعنيه ذلك من حيوية وقدرة كبيرة على الحركة.

– إمكانات التنسيق الدائم الذي تتيحه وسائط الاتصال الحديثة.

– قدرتهم على إدارة معركة إعلامية ضد ما يحاك ضدهم.

– وجود بعض الفروع النقابية المكافحة التي تتبنى نضالهم قولا وفعلا.

– استشعار القسم الاكثر وعيا من الموظفين الرسميين لخطورة الوضع القائم الذي يزحف على مكتسباتهم، وقد يكون ذلك أرضية للتلاقي بين كل مكونات الشغيلة التعليمية رسميين ومتعاقدين.

هكذا ابتدأت مسيرة نضال الاساتذة المتعاقدين، باستغلال فترة التكوينات التي تنظمها لهم الوزارة لأجل إطلاق ديناميات تشكيل أدوات التنسيق النضالي داخل كل مديرية، وداخل كل جهة، واضعين نصب أعينهم تشكيل تنسيقية وطنية للأساتذة "الذين فرض عليهم التعاقد" ، وتكاد تجمع كل البيانات الصادرة عن مختلف التنسيقيات او لجانها التحضيرية على مطالب ثلاث مشتركة : الإدماج في الوظيفة العمومية، وتنظيم تكوينات حقيقية بدل تلك المرتجلة حاليا مع تجويد الظروف التي تتم بها، والمطالبة بالتراجع عن قرارات "فصل" الأستاذين بزاكورة وبولمان. كما تناشد مختلف التنسيقيات الإقليمية النقابات والمنظمات المناضلة لتقديم الدعم والإسناد لنضالهم. وهو ما لقي تجاوبا مباشرا تمثل في قيام تنسيق نقابي لجهة درعة تافيلالت واتخاذه خطوات نضالية آنية، في انتظار أن تحذو باقي الفروع النقابية المكافحة حذوه.

ستعمل الدولة على اتخاذ تدابير لاحتواء موجة النضال الصاعدة، لكن من شأن استخلاص دروس النضالات السابقة في القطاع، وخاصة نضالات الأساتذة المتدربين، أن يساعد على تجاوز مخاطر ذلك: بتسيير المعارك النضالية بشكل ديموقراطي مبني على التآزر وطنيا والسعي لجمع أكبر قدر من التضامن العمالي والشعبي وخاصة في صفوف شغيلة التعليم، واليقظة لمواجهة الاختراقات المشبوهة. وقد عبر بيان صادر عن إحدى تنسيقيات الأساتذة المتعاقدين على الطريق بوضوح: " إذا اتحد القطيع نام الأسد جائعا".

نعم لاستقرار الشغل لا لاستعباد الأساتذة المتعاقدين

أوغل هجوم الدولة النوعي على الوظيفة العمومية في تدمير ما تم انتزاعه بعقود من الكفاح، يتعلق الأمر بإقبار مكاسب تاريخية تنفيذا لسياسة المؤسسات المالية الضاغطة لتخفيض كتلة الاجور عبر تقليص التوظيف، وتشجيع المغادرة، وفرض المرونة وتعميم الهشاشة، وتكثيف الاستغلال، ورمي تكاليف التكوين المستمر على عاتق المستخدمين، والاصلاح المضاد لأنظمة التقاعد. ان ما يجرى تنفيذه في قطاع التعليم جزء من تخريب أشمل يستهدف كل الوظيفة العمومية. سبق لشركات القطاع الخاص تدبير اعمال النظافة والحراسة والمطاعم، بعد ان الغت الدولة السلاليم الدنيا من الوظيفة العمومية، وها هي الان تسارع الخطى لتشغيل كثيف للمدرسين/أت بموجب عقود مؤقتة توقع مع الاكاديميات الجهوية خالقة بذلك واقعا جديدا يصبح خلاله المستخدمون الرسميون اقلية وسط عالم مؤقت وهش وقريبا ستبدأ عملية مشابهة في الجماعات الترابية، والحبل على الجرار.

يستغل الحاكمون ميزان القوى المائل بشدة لصالحهم، في سياق العولمة الرأسمالية الكاسحة، التي تأتي على أخضر المكاسب ويابسها، من استقرار شغل وحماية اجتماعية وخدمات عمومية...، كما عن ضعف شديد في منظمات النضال برنامجيا وتنظيميا ونضاليا، رغم عظمة الطاقة النضالية الكامنة. ويعمل الحاكمون على الحاق الهزيمة بنضالات الأجراء ضد هذا التعدي أو ذاك، بكل الوسائل، وأشدها فتكا سعيها الدائم للحيلولة دون توحد نضالات الموظفين/ات وإبقاءها مشتتة ومعزولة عن بعضها. قاوم الأساتذة/ات المتدربون/ات لمدة تزيد عن ستة أشهر محاولات إدخال الهشاشة للتعليم، وحققوا/ن نصرا جزئيا، كان يمكن أن يكون ناجزا لو ارتقى حجم تضامن منظمات النضال النقابية والطلابية إلى مستوى ما يجب أن يلقاه نضالهم خاصة في ظل الاحتضان الشعبي البين لقضيتهم.

وأثار فسخ عقدي أستاذين متعاقدين بزاكورة وبولمان موجة غضب واستنكار، وأظهر للجميع مدى شراسة الحاكمين في دفع أوضاع شغيلة التعليم إلى مستوى بالغ الهشاشة، وابتدأت صبوات نضال الأساتذة المتعاقدين في الانطلاق: مقاطعة للتكوينات ووقفات ومسيرات، وأشكال تنظيم جنينية، تحت اسم تنسيقيات إقليمية وجهوية، ترفع نقاطا مطلبية جوهرها رفض صيغة العمل بعقود والمطالبة بالإدماج في الوظيفة العمومية.

لا حياة لائقة مع التوظيف الهش بعقود، فلتتحد كل الجهود لرد هذا الظلم السافر. لا للحكرة.

إن من واجب شغيلة التعليم قاطبة، وكل الموظفين/ات، بل كافة العاملين/ات بأجر، أن يمدوا أجنة النضال ضد تهشيش الوظيفة التعليمية، بوافر دعمهم/ن، وأن يتبنوا بالكامل معاركهم النضالية المستقبلية، وأن يفتحوا/ن

ابواب مقراتهم/ن النقابية والجمعوية لهم، وأن يعتبروا/ن نضالهم/ن نضالا من أجل الجميع، لأجل وقف دكاكة الهشاشة التي إن مرت في التعليم ستحطم الجميع، بمن فيهم/ن الموظفين/ات الحاليين/ات.

تصر الدولة على تمرير مخططها الخطير وستلجأ الى اجراءات لردع النضال الحالي. دور منظمات النضال ان تهيئ لرد العدوان وان تنزل بثقلها في معركة الدفاع عن مكاسب اجراء الوظيفة العمومية المعرضة لسحق متواصل متعدد الاوجه.

إن مناضلي/ات تيار المناضل-ة واعون/يات بأهمية كل المعارك الحالية ضد التعديات على يسير المكتسبات، ويعتبرون/ن كل نصر يحققه كل نضال رافدا من روافد إعادة بناء أدوات النضال العمالي والشعبي، لهذا فإنهم/ن يعتبرون/ن معركة الأساتذة المتعاقدين معركتهم/ن، ويساندونها بالكامل.

تيار المناضل-ة، 04 فبراير 2018

قانون الإضراب يعني موت النقابة العمالية

أتستعد دولة أرباب العمل لإصدار قانون سيقضي عمليا على حق العمال في الإضراب عن العمل. فبعض أشكال الإضراب ستكون ممنوعة صراحة كالإضراب التضامني والإضراب اللامحدود، وأخرى ستكون مقيدة بشروط تجعله غير ممكن، والباقي لن يكون له مفعول لأن مشروع القانون يضع بيد رب العمل وسائل عديدة لإبطال مفعوله.

باختصار تريد البرجوازية إن تنزع من الطبقة العاملة ما تبقى لها من وسائل دفاع عن نفسها ضد الاستغلال المفرط، وضد قمع العمل النقابي، وضد ظروف العمل الخطيرة، وضد الطرد من العمل، وضد الحرمان من الضمان الاجتماعي، وضد غلاء المعيشة، وضد حيف الأجور المضر بقسم كبير من عمال المغرب، أي عمال الزراعة وعاملاتها الذين لا تتجاوز أجرتهم ٪70 من أجرة عامل/ة الصناعة. إن واضعي قانون الإضراب يريدون لطبقة الشغالين عبودية مطلقة: يد عاملة رخيصة مستسلمة تلقى في الشارع بعد امتصاص دمها.

إذا صدر هذا القانون سيتمكن أرباب العمل من تعميم القهر وهشاشة التشغيل والفقر المدقع وظروف العمل المضرة بصحة الطبقة العاملة. وسينتشر أكثر تهرب أرباب العمل من تطبيق قانون الشغل والضمان الاجتماعي.

إذا طبق هذا القانون سيقود المزيد من النقابيين إلى السجن، وستصبح النقابة العمالية منزوعة السلاح، عاجزة عن الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة. قانون الاضراب يعني موت النقابة.

لهذا يرفض عمال المغرب وعاملاته مشروع قانون الإضراب، وما عليهم إلا أن يوحدوا هذا الرفض لإجبار الدولة على سحب نهائي وكلي لمشروع قانون الإضراب، وعلى ضمان حرية الطبقة العاملة في التنظيم والنضال، بالإضراب وبالاعتصام وبوقفات الاحتجاج وبالتجمعات وبالمسيرات...

الطبقة العاملة قادرة على إسقاط مشروع قانون الإضراب، وعلى منظماتها ان تتحمل كامل مسؤوليتها التاريخية في صد أحد أكبر العدوانات عليها.

نعم للحريات النقابية ... للنضال لتحصين حقنا التاريخي في ممارسة الإضراب

لا لمشروع قانون الإضراب الخطير ... من أجل سحبه فورا

بالوحدة والتضامن *** اللي بغيناه إيكون إيكون

تيار المناضل-ة، 21 فبراير 2018

تقرير أولي حول نضالات سكان مدينة بويزكارن من أجل الصحة

يوم الأحد 25 فبراير 2018، تم اعتقال خمسة مناضلين في بويزكارن شمال مدينة كليميم في الوقت الذي كانوا يستعدون رفقة عدد من المواطنين لتنظيم مسيرة شعبية للمطالبة بتجويد الخدمات الصحية في المدينة. نقل أربعة من المعتقلين رأسا إلى مدينة كليميم لتقديمهم أمام عدالة الأغنياء، في حين تم نقل الخامس إلى المستشفى بعد إصابته في الوجه جراء تعرضه للتعنيف على يد قائد المقاطعة الأولى ببويزكارن داخل مخفر الدرك. في التقرير التالي سياق بروز الحركة الاحتجاجية المطالبة بتحسين خدمات المستشفى المحلي في بويزكارن وتطورها الراهن. ونشير إلى أن عموم المنطقة (كليميم، وطانطان، وتيزنيت) تشهد حراكا شعبيا متفاوتا من أجل المطالبة بجودة الخدمات الصحية.

حركة الصحة للجميع تنسيق نضالي من أجل خدمات استشفائية للكادحين

حركة الصحة للجميع في بويزكارن، حركة شعبية باشرت أولى خطواتها النضالية خلال شهر أكتوبر 2017 خاصة بعد تزايد عدد الوفيات بسبب ضعف الخدمات الصحية في بويزكارن كانت أبرزها وفاة أم وجنينها، في شهر غشت 2016 في الطريق إلى مدينة كليميم بعد تعذر استقبالها بالمستشفى المحلي لبويزكارن، كان هذا أيضا مصير طفلة عمرها 15 سنة، في أبريل 2017 نتيجة لسعة عقرب، لم يشفع لطفلة وجود بناية المستشفى حتى تستمر في الحياة.

في سياق هذه المصائب المتلاحقة، تنظم حركة الصحة للجميع وقفات احتجاجية أسبوعية تمتد من الساعة الرابعة مساء إلى الساعة السابعة ب»ساحة التغيير» بمركز بويزكارن، تشهد الأشكال النضالية للحركة حضورا جماهيريا يضم كل الفئات العمرية والنوعية مع حضور لافت للنساء.

بعد عدة أشواط نضالية عقدت الحركة لقاءً مع المدير الإقليمي لوزارة الصحة في كليميم بحضور الكاتب العام لعمالة كليميم وباشا بويزكارن ومنتخبين و»فعاليات مدنية» تلقت فيه الحركة وعودا بالاستجابة لمطالبها، لكنها لم تنفذ أو تأخر تنفيذها.

الملف المطلبي

يتكون الملف المطلبي للحركة من النقاط التالية: المطالبة بتحسين وتجويد الخدمات الصحية بالمستشفى المحلي في بويزكارن الذي دشن سنة 2007 والمفترض أن يقدم الخدمات الصحية لحوالي 60 ألف نسمة موزعة على ثماني جماعات، وفتح تحقيق في المشاريع التنموية التي دشنت منذ 2007 كالمستشفى المحلي (مستشفى القرب) والمحطة الطرقية للمدينة وتأهيل مداخل المدينة الثلاثة.

الخطوات النضالية

نظمت الحركة وقفات احتجاجية أسبوعية منذ شهر أكتوبر إلى أواخر دجنبر2017، تصدح فيها بالصوت الجهور مطالبة بتحسين الشروط الاستشفائية المقدمة للكادحين بهذه المنطقة المهمشة، ومع كل محاولة لتنظيم مسيرة من المسيرات المقررة في أحياء المدينة تتصدى لها القوى الأمنية بمختلف تلاوينها بالقمع والمنع.

في 26 نونبر 2017 انطلقت مسيرة على الأقدام لثلاثة مناضلين أعضاء الحركة من بويزكارن في اتجاه الرباط لمسافة تزيد عن 700 كلم استمرت حوالي 25 يوما تعرض اثنان منهم للاستنطاق بمخفر الشرطة في القامرة لحظة عزمهم العودة إلى بويزكارن. وتأتي هذه الخطوة في إطار التصعيد النضالي بعد تجاهل المسؤولين لملف الحركة ومن أجل التعريف بالملف المطلبي وطنيا ولفت الانتباه الإعلامي لما يجري في بويزكارن من تهميش لصحة المقهورين، خلال مسيرة الأقدام هذه، عقد المناضلون الثلاثة ندوات صحفية في أكادير ومراكش والدار البيضاء والرباط بدعم من القوى التقدمية والديموقراطية، كما شهدت كل المحطات التي مروا منها استقبالا جماهيريا وتضامنا شعبيا كبيرا يؤكد أن معركة الصحة هي معركة كل كادحي هذا البلد.

محليا، حاولت الأحزاب السياسية عبر منتخبيها إطفاء جذوة غضب السكان، تارة بالوعود الشفوية دون تقديم أي بديل حقيقي وتارة أخرى بالتحذيرات من عواقب النضال والمس بالاستقرار العام للمدينة. هذا فيما بقي التضامن الميداني مع سكان بويزكارن ضعيفا وغير ذي فعالية حقيقية يجبر الدولة على تلبية المطالب المشروعة.

أشكال التعبئة المحلية وقمع الدولة

تعددت أشكال التعبئة حول ملف الصحة في مدينة بويزكارن، من استعمال وسائل التواصل الاجتماعي للتشهير بالأوضاع الكارثية للمستشفى المحلي إلى توزيع مناشير داخل الأحياء في المدينة وفتح نقاشات ودردشات حول الوضع الصحي وسبل تحسينه، كما يتم نقاش الأشكال الاحتجاجية المستقبلية مع السكان.

وسعت الحركة لتوحيد نضالات السكان في المجال الجغرافي المحيط ببويزكارن عبر عدة لقاءات تنسيقية مع ناشطين ومناضلين في كل من: تكانت وتيمولاي وتغجيجت وإفران الأطلس الصغير بالإضافة للحضور في شكل نضالي احتجاجي مع سكان تمنارت (جماعة توجد على بعد 80 كلم شرق بويزكارن) التي تخوض هي الأخرى احتجاجات مستمرة ضد تردي الأوضاع الاجتماعية والتنموية بهذا الهامش المنسي بإقليم طاطا.

قمع الدولة لا يثني السكان عن الاستمرار في النضال

غالبا ما يتم قمع المسيرات الشعبية في بويزكارن واجهاضها في المهد، باستثناء مسيرة 27 يناير 2018 التي تمكنت من الصمود أمام آلة القمع، وتجاوزتها في اتجاه المستشفى رغم محاولات الدولة وأذنابها نسفها بكل الطرق. وكان مقررا تجسيد مسيرة احتجاجية أخرى يوم 25 فبراير 2018، لكن تدخل قوات القمع وتفريق المتظاهرين السلميين حال دون ذلك، علاوة على اعتقال خمسة مناضلين، ومطاردة آخرين.

نقل المعتقلون إلى مدينة كليميم لتقديمهم أمام النيابة العامة، ليطلق سراحهم بعد أربعة أيام من الاعتقال تحت الحراسة النظرية ليتابعوا في حالة سراح مع تعميق البحث في القضية. وتبقى الإشارة إلى أن المناضلين الأربعة اعتقلوا بسبب شكاية كيدية تقدم بها قائد المقاطعة الأولى في بويزكارن ضدهم بتهمة الاعتداء عليه وتخريب ممتلكات عمومية في الوقت الذي كان من المفروض متابعة هذا القائد لتسببه بجرح غائر في وجه أحد المعتقلين في مخفر الدرك لحظة اعتقاله.

بويزكارن في الحاجة إلى التضامن ونصرة ملفها المطلبي

لا تني دكاكة الرأسمالية تأتي على ما تبقى للكادحين من مكاسب هزيلة، الموجود من الخدمات الاجتماعية رديء ولا يلبي حاجيات الأغلبية الساحقة من الكادحين. تعليم مأزوم وبطالة جماهيرية وعمل هش وصحة في مهب عاصفة الرأسماليين... في ظروف شظف كهذه لم يبق للكادحين غير المقاومة الاجتماعية للاستمرار في العيش. لكن ما أن تبزغ بارقة أمل في الاحتجاج الشعبي وخوفا من تطوره ليبلغ إلى مستوى جماهيري ممتد، تتدخل الدولة مدججة بترسانتها القمعية لإجهاض المقاومة الشعبية. ينتفض كادحو المغرب في كل شبر من البلد تعبيرا عن رفضهم للسياسات الجارية منذ عقود ويقاومون تسلط الدولة ورجالاتها، لكن تبقى مقاومتهم مشتتة جغرافيا وضعيفة تنظيميا... إن تضحيات شعبنا في حاجة ماسة إلى التضامن الواسع معها عبر تنظيم قوافل تضامنية والدعوة إلى مسيرات احتجاجية وطنية ترفع ذات مطالب السكان المنتفضين وتشهر بالقمع المسلط على رؤوسهم وتفضح استعداد الدولة لتهشيم رؤوسهم بدل علاجهم.

إن حاجة سكان بويزكارن إلى كل ما ذكرناه أعلاه وأكثر، مسألة حياة أو موت لمستقبل النضال الشعبي في المغرب.

المراسل

أنجز هذا التقرير بمساعدة أحد النشطاء الميدانيين في مدينة بويزكارن

تخريب الصحة العمومية: ادفع أو مت

بقلم، أحمد أنور

تدمير تدرجي لصحة عمومية متدهورة أصلا.
لم ينعم المغاربة أبدا بصحة عمومية جيدة، فالميزانية المخصصة للقطاع ضئيلة جدا قياسا بضخامة الحاجات الصحية لشعب ينهشه الفقر وتدهور شروط العيش، وتخلف الوعي بالوقاية والصحة. خلال سنوات 1960، تكلفت الدولة بتغطية جزء من الصحة العمومية، ومع تطبيق سياسة التقويم الهيكلي برعاية البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في أواسط ثمانينات القرن العشرين تم التراجع عن هذا الحد الأدنى بتقليص النفقات العمومية الموجهة لقطاع الصحة. وفي سنة 1986 صدر قانون الأداء عن الخدمة العلاجية كأول خطوة في اتجاه تصفية مجانية الخدمات الصحية العمومية. تلاها صدور تقرير للبنك العالمي سنة 1998 لوضع استراتيجية بديلة لتمويل القطاع. وفي 1999 أصدرت حكومة التناوب مرسوم 30 مارس 1999 القاضي بالأداء مقابل العلاج في المستشفيات العمومية (التعريفات). وفي 2002 صدر نظام التأمين الإجباري عن المرض، ونظام المساعدة الطبية راميد في 2008 لتملص الدولة من تمويل القطاع. كما عقدت الدولة اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية تشمل بنودها منع استنساخ الأدوية الذي يضرب في الصميم حق المواطن في العلاج (1).

لم يتوقف مسلسل الهجوم بل تسارعت وتيرته في السنوات الأخيرة. لقد تم منح التدبير المفوض لخدمات صحية لصالح القطاع الخاص، وسمح لمدارس خاصة وكليات طب خاصة بتكوين الممرضين والأطباء، وفرض امتحان التخرج على خريجي معاهد تكوين الممرضين التابعة للدولة في2007 وطرح قانون يفتح المجال أمام الرأسماليين من غير الأطباء للاستثمار في القطاع الخاص في 2009– جمد بعد ذلك- ليطرحه الوزير الحالي من جديد...

وتشكل المناظرة الوطنية للصحة، وقبلها الكتاب الأبيض ثم تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي تتويجا وتجميعا لاستراتيجية هجومية أشد عمقا وعنفا يلغي الطابع العمومي عن ما تبقى من خدمات وفتحها أمام القطاع الخاص، والإجبار على الأداء، وتخصيص نظام متردي ومعتل لغير القادرين على الدفع من غير المؤمنين (2)

لإدراك سرعة الهجوم وإصرار صلب على تنفيذ توصيات المؤسسات المالية العالمية يمكن العودة إلى العقدين الماضيين.

قبل عشرين سنة كانت الصحة العمومية ملجأ المرضى الذين ليس باستطاعتهم تسديد فواتير العلاج بالقطاع الخاص. ورغم ميزانيتها الهزيلة وطاقة الاستيعاب المحدودة، وقلة الأطر الطبية والشبه الطبية، وتقادم البنيات وتدهور معايير الصحة والسلامة، وانتشار الرشوة والزبونية، والتمييز في الاستفادة من الخدمة الصحية... كانت المستشفيات العمومية تؤدي خدمات دنيا لكادحي البلد.

المبررات الكاذبة لإخفاء الحقيقة.

بترسانتها الإعلامية الكبيرة وبمؤسساتها الرسمية العديدة والخبراء المؤدى لهم، تقصف الدولة عقول الكادحين بسيل هائل من الأكاذيب لجعلهم يتحملون جحيم سياسة خصخصة مجموعة من القطاعات والمؤسسات من قبيل: الدولة غير قادرة على التمويل، الشراكة بين القطاع الخاص والعام، توفر القطاع الخاص على النجاعة والفعالية. لكن لما الصحة العمومية في بلدان أخرى رغم السياسة الليبرالية لا زالت نواتها الصلبة ثابتة ولما بلدان أخرى تنفق بنسب أعلى وتقدم خدمات أفضل رغم أنها من نفس مستوى اقتصاد المغرب؟

الحقيقة التي تخفيها الدولة إنها تطبق سياسة مفروضة من المؤسسات المالية العالمية التي تضع استراتيجية "إصلاح قطاع الصحة" وتعمل على مراقبة دورية لتنفيذها، وتنتقد كل تباطؤ وعدم تحقيق الأهداف بما هي من شروط الحصول على القروض، وكلما ضعف النضال كلما أسرعت دكاكة التخريب وهو ما حصل خلال العقدين الأخيرين.

إن المخططات المتتالية، مشاريع قوانين، تقارير وإجراءات، مناظرة... الخ- تعد الشوط الأخير للقضاء على الطابع المجاني للخدمات الصحية،

وخلق سوق مربحة للقطاع الخاص بإجبار المرضى على التوجه قسرا لخدماته أو المعاناة والموت أمام أبواب المستشفيات المتدهورة الخدمات.

النتائج المترتبة عن تخريب الصحة العمومية:

الحال الذي بلغه واقع الصحة العمومية يدركه من حملته الأقدار للاقتراب من داك الجحيم. ساهم الإعلام الالكتروني في كشف حقائق رعب مسرحها المستشفيات العمومية، وليس مبالغة أن حالها أقرب لحال بلد في حرب قاتلة، الفرق فقط في نوع الأسلحة "المستعملة، فنفس النتائج التي يخلفها القصف بالبراميل والصواريخ هو حال السياسة النيوليبرالية رغم بقاء الأبنية غير مدمرة.

فأغلبية الشعب لا يشملها التأمين الإجباري عن المرض وتستفيد من نظام المساعدة الطبية، وهي غير قادرة على الدفع محشورة بين ألم المرض الدائم أو الموت جراء أمراض قابلة للعلاج (ارتفاع نسب وفيات الأمهات الحوامل والأطفال أثناء الولادة مقارنة ببلدان المنطقة)

الجماهير القاطنة في المناطق النائية لا حظ لها في الخدمة العمومية، وتنتظر الحملات الطبية الإحسانية أو كارثة تصيبهم للفت أنظار الإعلام، والاستفادة من التفاتة عابرة قبل أن يغمرهم النسيان من جديد.

أما العاملين من اطر طبية وشبه طبية فقسمان، منهم من انغمس في تيار جارف عنوانه النهب بكل الطرق لجيوب الكادحين سواء بتلقي رشاوي أو السمسرة لتهريب المرضى للقطاع الخاص. إنهم يأكلون "النعمة ويحمدون رب الملة "، أما القسم الأخر فهم محاربون يقاتلون في بيئة فاسدة ومتردية ويسحقون يوميا بين مطرقة جهاز بيروقراطي عفن وحاجات هائلة لمرضى يصارعون لتلبية جزء منها بوسائل معدومة وفي ظروف مزرية.

الرد الشعبي ضد تخريب الصحة العمومية:

الهجوم الذي شمل كل أوجه الحياة أمر محسوس عند الجميع في حياته اليومية، لكن نتائجه بالغة القسوة يلمسها الشعب في قطاعي التعليم والصحة، وبالنظر لمكانتهما الهامة فقد شكلا محور أغلب الاحتجاجات الشعبية خلال العقدين الماضيين ونذكر بعضا من أكبر تلك النضالات دلالة:

– مسيرة زاكورة 2000 دفاعا عن جودة ومجانية الخدمات الصحية

– نضالات طاطا طيلة 2005 ضد التسعيرة الصحية ومن أجل المجانية والجودة

– نضالات سيدي ايفني/ايت بعمران 2008/2005، كان مطلب خدمات صحية عمومية وجيدة من المطالب الخمس للاحتجاج البطولي.

– نضالات ساكنة المناطق المعزولة من أجل سيارة اسعاف او مولدات أو طبيب: جبال بني ملال وازيلال...

– نضالات الطلبة الأطباء من أجل الادماج المباشر في الوظيفة العمومية

– احتجاجات أوطاط الحاج وتاندرارة وطانطان وتزنيت وبيوزكارن.

– احتجاجات الأطر الطبية ضد تدهور الخدمات وانعدام الأمن وضد الضغوط التي فاقت القدرة على التحمل: مستشفى محمد السادس مراكش/ مستشفى طنجة.

سياسة تخريب الصحة العمومية لا تسمح بالجهود الجادة للأطقم الطبية:

ليس المرضى ودويهم من يعذبه بعنف وضع الصحة العمومية بالمغرب، فثمة جحيم يومي يعيشه الشرفاء من الأطر الطبية والشبه الطبية المجبرين على العمل في ظروف سيئة جدا، وانعدام وسائل وشروط طبيعية لممارسة الخدمة الطبية والاستشفاء.

التدبير الإداري والاستقلال المالي للمراكز الاستشفائية تفرض منطق تدبير يستوحي القطاع الخاص نموذجا، ومحركه تقليص المصاريف (أي خدمات أقل) وزيادة المداخل، ويجبر الطاقم الطبي على العمل وفق دلك، مما يضعه في مواجهة غضب المرضى ودويهم أو تقريع المسئولين الإداريين. تسحق هذه الدوامة الأعصاب وتنتهي بهم إما بوضع شرفهم المهني جانبا أو العيش في جحيم لا قاع له. ويفضل الكثير منهم حلولا خاصة بعد أن أعيتهم المحاولة بالهجرة إلى الخارج، والهروب نحو القطاع الخاص، وفي كل الأحوال نزيف إجرامي للصحة العمومية.

سبيلنا لنضال يعم البلد من أجل صحة عمومية، مجانية وجيدة:

لم تستطع النضالات العمالية والنقابية العديدة خلال العقود الأخيرة رد عدوان الدولة التي نجحت في تمرير سياسة تحرير "الصحة العمومية " وفقا لمصالح رأس المال الخاص وفرض الأداء. لكن التحولات الحاصلة في المغرب، خاصة التحولات في بنية السكان (السائرة نحو الانتقال الديمغرافي في أفق الشيخوخة) المقرونة باتساع الفقر والبطالة تجعل مسألة الدفاع عن الصحة العمومية أمرا يتجدد. مهما بلغ تدمير المكاسب يجب مواصلة النضال الشعبي لاستعادة وتعزيز المكاسب تلك، لأجل دلك علينا استخلاص العبر من أسباب عدم قدرة النضالات السابقة في انتزاع مكاسب فعلية وتجبر الدولة على التراجع:

– غياب نضال وطني موحد على مطالب دقيقة تنسف برمتها سياسة الدولة في الصحة يتيح للأخيرة تقديم تنازلات جزئية دون المس بجوهر سياسة تخريب الصحة العمومية، لأجل نجاعة النضال لا بد من ميزان قوى عمالي وشعبي على الصعيد الوطني، وبناء على التجربة النضالية فدون اندفاع الحركة النقابية ذات البنيات والتقاليد الأرسخ فسنناوش بنضالات شعبية معزولة تتفجر بتفاوت زمني وجغرافي مما يضعف قوتها.

– النضالات الشعبية ذاتها عليها أن تسعى لتتوسع وتنسق بينها (جرت محاولات بين نضالات طاطا وسيدي ايفني لكن صعود الأخيرة في لحظة تراجع الأولى حد من بلوغ تلك التجربة ذروتها).

– عدم إدراك جوهر خطط الدولة يجعل طلائع النضال الشعبي معصوبة العينين وقد يؤدي بها إلى مأزق ضعف الحجة والإقناع في مقارعة دعاية الدولة وألاعيبها بتقديم تنازلات شكلية لا تمس جوهر المشكلة، وقد يصبح هؤلاء مجرد وسيط سلبي وناقل رسائل وقناة تمرير مبررات الدولة.

– التشهير والفضح بواقع الصحة العمومية بروح نضالية وكشف زيف الدعاية الاشهارية التي تروجها الدولة باستعمال التقنيات الحديثة

– كشف خدع وجرائم القطاع الخاص الذي ينهب بطرق شرسة احتيالية متعددة

– التضامن ودعم الأطقم الطبية والشبه الطبية التي تخوض معارك نضال ضد الفساد المستشري، وتقاوم انحطاطا معمما.

---

(1) جبهات الهجوم الليبرالي على الصحة العمومية بموقع جريدة المناضل-ة

(2) قانون التغطية الصحية: أحد أوجه تطبيق لسياسة البنك الدولي في مجال الصحة، جريدة المناضل-ة عدد 04.

المهدي الشافعي، طبيب في مواجهة خراب الصحة العمومية

يأوضاع الصحة العمومية بتزنيت، كباقي مناطق المغرب، متدهورة ويزيدها الفساد البيروقراطي تدهورا. فضعف البنية التحتية وقلة المعدات الطبية والبيو-طبية وقلة الأطر يدفع مرضى الإقليم للبحث غصبا عما يفوق طاقتهم المادية بالتوجه إلى القطاع الخاص أو التوجه إلى مدن أخرى.

تحرك سكان المدينة لأجل التنديد والمطالبة بتحسين أوضاع الصحة بالإقليم ومساندة إطار طبي يتعرض لمضايقات من الادارة بناء على شكايات كيدية، ونسج قضايا كاذبة للتشويش على ما يقوم به من واجبات مهنية اتجاه الاطفال المرضى. وسبق لهم تنظيم وقفات احتجاجية آخرها يوم 04 مارس 2018 ضمت عشرات المحتجين أمام المستشفى الاقليمي بتزنيت، دعت إليها "جبهة تزنيت للدفاع عن الخدمات الاجتماعية" للتضامن مجددا مع الدكتور المهدي الشافعي، وللاحتجاج على الوضع الصحي المتردي بالمنطقة، ليقرر بعدها المحتجون الانطلاق في مسيرة باتجاه عمالة تزنيت، رددوا خلالها شعارات متضامنة مع الدكتور المهدي الشافعي؛ ضد الممارسات التعسفية التي يتعرض لها من قبل ادارة المستشفى ولوبيات الفساد، كما شعارات تندد بالوضع الكارثي الذي يعيشه المستشفى الاقليمي بتزنيت؛ من الاستقبال والمعاملة السيئة والنقص الحاد في الاطر والأجهزة، والمطالبة بحق الصحة والعلاج للجميع.

انتهى الشكل النضالي بالدعوة الى مؤازرة الدكتور الشافعي يوم الجمعة 9 مارس تزامنا مع مثوله أمام لجنة المجلس التأديبي بالمديرية الجهوية للصحة بأكادير.

معاناة إطار طبي من مضايقات إدارية تعسفية:

تجري مضايقات في حق طبيب جراح للأطفال، المهدي الشافعي، بتهم بإفشاء السر المهني، ورفض تقديم العلاج لمريض. غير أن سكان المدينة يرون هذه الاتهامات باطلة، وتؤكد جدية الطبيب المعني في العمل، وقد نظمت وقفة تضامنية مع الطبيب أمام مندوبية الصحة الإقليمية، تزامنت مع مثوله أمام المجلس التأديبي.

أعلن الطبيب أنه عرضة لمضايقات إدارية منذ بداية عملة بمستشفى الحسن الأول نهاية شهر يونيو 2017، بسبل من المراسلات والمضايقات والمثول أمام لجان تأديبية، ووضع مكتب لا يستجيب لشروط السلامة الصحية، إلى جانب الكذب على المرضى وإخبارهم "أنني غير متواجد في المستشفى وهو ما اضطرني إلى إضافة رقمي في الشهادات الطبية".

كما أكد أن إدارة المستشفى حاولت توريطه في قضايا فساد ورشوة، وكل ذلك يجري بحسبه لأنه يرفض التستر على ما يشهده المستشفى من تجاوزات، فهذا الأخير "مصحة خاصة في صفة مؤسسة عمومية يستفيد منها مرتزقة وسماسرة القطاع". في حين يعاني من نقص كبير في الأدوية والمعدات الخاصة التي تدخل في علاج الحالات الطارئة وخصوصا العمليات الجراحية. كما حذر الطبيب من تراجع إجراء العمليات الجراحية والاقتصار على العمليات الاستشفائية، مطالبا المسؤولين بتوفير المواد اللازمة لدوائر الصحة من اجل الاستمرار في تقديم الخدمات للمواطنين.

أجرى هذا الطبيب خلال 8 أشهر 560 عملية جراحية للفقراء، أي بمعدل 3 عمليات في اليوم، والآن يحارب لأن إخلاصه في العمل ولقسمه كطبيب يهدد مصالح المستفيدين من تردي خدمات الصحة العمومية، ولأن عمله يخرج عن إطار وضع صحة المواطنين بين أيدي الرأسمال الخاص.

عمم الإطار الطبي ما يعانيه عبر تعميم في الانترنيت كما عقد ندوة صحفية يوم 03 مارس 2018 بمدينة اكادير اعاد التأكيد فيها على كل الخروقات التي كان عرضة لها في أدائه المهني.

أزمة الصحة العمومية تسحق المرضى والاطر الطبية النزيهة:

يعاني المرضى ودويهم ويلات خراب الصحة العمومية الذي تصر الدولة على مواصلة تطبيقه برعاية مانحي القروض الدوليين. إن إجبار المرضى على ان يكونوا زبناء بالقوة للقطاع الصحي الخاص بتحويل المستشفيات العمومية الى بنيات لا تجدي نفعا هو واقع يتأذى منه المريض والأطر الطبية النزيهة التي تعمل بضمير انساني في مواجهة سيل جارف من هستيريا محمومة لامتصاص دماء المرضى والاغتناء على الآلامهم.

يجب أن نشد عزم الشرفاء في مهنة الطب ببناء نضال شعبي من اجل الدفاع عن الصحة العمومية الجيدة والمجانية، والإصرار على الدفاع أن تمول المالية العمومية حقنا في الوقاية والعلاج في ظروف إنسانية. يجب أن نرفض أكاذيب الدولة حول انعدام القدرة على تمويل الصحة العمومية في الوقت التي تنهب ثروات طائلة من طرف الدائنين وحلفائهم.

بقلم الرازي حمو

جميعا من أجل فك الحصار والتضامن مع نضالات ساكنة أولاد يحيى بإقليم زاكورة، لا لمتابعة المناضلين

بقلم، مكافح الاقاصي

في ضواحي مدينة زاكورة (جنوب شرق المغرب)، تجري معركة احتجاجية لقرابة خمسة أشهر. إبان الاحتجاج الذي شهدته هده المنطقة من أجل الماء الصالح للشرب، وبعده، يواصل سكان دوار أولاد يحيى لكراير الاحتجاج ضد التهميش والفقر، وهم معتصمون بالبلدة، وينظمون أشكال نضال من أجل تلبية مطالبهم. تنخر الهشاشة الاجتماعية هذه المنطقة بشكل واسع، وهي ذات مناخ قاس صيفا وشتاء، وتغيب عنها سبل العيش، إذ تعتمد على الزراعة المعاشية والبورية بخاصة، وامتهان الرعي والترحال. عجز اجتماعي تاريخي مهول في مواجهة الغلاء، وغياب البنيات التحتية والوسائل لتمدرس الأطفال والصحة... لا يجد الأهالي غير الهجرة حلا للهروب من الكارثة العظمى التي حلت بهم.

رفع أهل أولاد يحيى راية الاحتجاج، بعد أن أعياهم انتظار تنمية تملأ وعودها وسائل الاعلام، وخرجوا يحتجون من أجل الاستفادة من برنامج تيسير الخاص بالتحويلات المالية المشروطة لفائدة أسر التلاميذ لتشجيعها على تمدرس أبنائها. وفك العزلة عن الجماعة وتسريح المشاريع المتوقف تنفيذها سواء المتعلقة بالماء الشروب، والكهرباء، والسوق الأسبوعي، وتوفير الخدمات الطبية، ومحاسبة المسؤولين عن هدر المال العام بالجماعة لسنوات. راسل السكان السلطات وكل المسؤولين محليين وإقليميين وجهويين ووطنيين، وأرفقوا ملفهم بعريضة موقعة من طرف 600 شخص.

ليست هذه المنطقة لوحدها من خرج سكانها من أجل نفس المطالب، بل إن الاحتجاجات تواترت في السنة الأخيرة بعموم شريط الجنوب الشرقي المغربي من زاكورة إلى تنغير وصولا إلى أقاليم أزيلال وميدلت وتاوريرت... الخ. كلها احتجاجات من أجل رفع التهميش والعزلة والإقصاء، والتنمية المحلية على كافة الصعد (صحة، تعليم ونقل مدرسي، أرض، طرقات، ماء، كهرباء، شغل، والدقيق المدعم، وملاعب للشباب والأطفال، ومحو الأمية، وأندية نسوية...).

نظم سكان هذا الشريط الجغرافي أشكال نضالية متنوعة، وكلها شهدت تنظيم مسيرة مشيا على الأقدام إما صوب العمالة أو الولاية أو الرباط، وكلها حوصرت بالقمع، ومنها ما شهد اعتقالات ومحاكمات وأحكام قضاء قاسية. وكلها جرت بعزلة عن بعضها البعض، منغلقة في مجالها الترابي، ولم تتلقى الدعم والتضامن الضروريين من منظمات النضال القائمة، النقابية والحزبية والجمعوية، سوى في حالات نادرة جدا، وعموما لم يرق التضامن للمأمول الذي من شأنه الضغط للاستجابة لمطالب الناس وحقوقهم.

لقد حوصرت مسيرة سكان أولاد يحيى إلى العمالة بالقمع شأنها شأن باقي الاحتجاجات الشعبية التي سبقتها أو الجارية بتزامن معها. لا رد على مطالبهم سوى التسويف والمماطلة، وهذا رئيس الجماعة يقول بأن مطالب المحتجين تعجز حتى الحكومة نفسها عن تحقيقها. باقي المسؤولين غير مبالين سوى بتوفير أجهزة القمع لمحاصرة المحتجين وإرهابهم، ومتابعتهم قضائيا مثل ما يجري مع الطالب المجاز، خالد أوبازك، في حالة سراح، الذي سيمثل أمام المحكمة يوم الأربعاء 21 فبراير الجاري. لا لمحاكمة المناضلين، نعم للاستجابة للمطالب العاجلة للمحتجين.

إنها المطالب نفسها التي ترفض الدولة الاستجابة لها بمبرر الضائقة المالية وهلم جرا. إنها المطالب التي لا تريد الدولة بسياستها النيوليبرالية القاتلة للمكاسب والحقوق والمصادرة للحريات أن تلبيها. هي مهتمة بالمشاريع الكبرى المربحة والموسعة لأرباح البرجوازيين. هي مهتمة بمتابعة ومرافقة استثمارات برجوازييها في القارة الافريقية وغيرها... أما الشعب المطحون فله كل أنواع الجحيم: البطالة والغلاء والفقر وتردي الخدمات العمومية والبنيات التحتية الاجتماعية إن لم يكن غيابها الكلي.

يريد كادحو المغرب وكادحاته تغيير أوضاعهم إلى الأفضل، غير أن فتاليتهم تعوزها منظمات نضال شعبي وعمالي حقيقية.

جرادة تناضل في غياب التضامن والنصرة الواجبين

بقلم، صمود فحام

يستمر الاحتجاج الشعبي في مدينة جرادة، متجاوزا يومه السبعين، محافظا على زخمه الجماهيري، وكفاحية انطلاقه. يرفض السكان وقف الاحتجاج ما لم تلب مطالبهم الرئيسية وبمقدمتها بديل اقتصادي يخرج كادحي المنطقة وأحوازها من حال العوز والضيق.

عاد المحتجون/ات للشارع في مسيرة يوم الثلاثاء 6 مارس2018 في إطار برنامج احتجاج أسبوعي، وهتفوا برفض جواب الدولة على مطالبهم. وذلك بعد هدنة أسبوع للتداول بشأن تعهدات قدمتها الحكومة.

الموت لا زال يحصد ضحايا الساندريات

لا ينفك الموت يحصد عمال استخراج المعادن في جرادة ونواحيها. يوم 2 مارس 2018 مات العامل فتحي قطاري، (28 سنة)، مصعوقا بالكهرباء في منجم رصاص عشوائي في بلدة سيدي بوبكر، بجماعة تويسيت. وقد سبقت يوم 1 فبراير 2018 وفاة العامل عبد الرحمن زكرياء (32 سنة)، داخل بئر فحم عشوائي «ساندرية»، في منطقة حاسي بلال، وقبله مصرع شقيقين شهر ديسمبر 2017 بعد انهيار بئر فحم، وكان شرارة الكفاح المستمر إلى الآن.

إن مسلسل وفيات العمال الشباب لن يتوقف أبدا طالما بقي الوضع الاقتصادي في جهة الشرق على حاله. الموت في الساندريات هروب من الموت جوعا ومرضا. لهؤلاء الكادحين خياران أحلاهما مُر: العمل في ظروف الخطر الماحق من أجل القوت اليومي، أو الموت التدريجي في بؤس. لكن الكادحين في مدينة جرادة ونواحيها باشروا شق طريق ثالثة بنضالاتهم، والأكيد أنه الطريق الوحيد إلى حياة لائقة.

وفود ووعود

زار بعض مسؤولي الدولة جرادة المحتجة، أبرزهم كان وزير الطاقة والمعادن يوم 3 يناير، للقاء المنتخبين والنقابيين وممثلي الحراك. كذلك فعل وزير الفلاحة يوم 20 يناير، حيث أعلن عن خطة عمل بمبلغ 28.2 مليون درهم لتحسين دخل المزارعين وخلق فرص عمل.

وزار رئيس الحكومة وجدة يوم 10 فبراير، حيث أعلن عن تدابير الحكومية جوابا على مطالب السكان. علاوة على جملة لقاءات، في عمالة الإقليم شارك فيها ممثلو السكان، لم تخرج بدورها عن تقديم الوعود لا أكثر.

الحكومة رفضت مطالب أساسية مثل إعفاء سكان المدينة من متأخرات الماء والكهرباء. واعتبره والي جهة الشرق خطا أحمر، داعيا السكان إلى الأداء لاستحالة المجانية أو تسعيرة تفضيلية، واعدا بإلغاء غرامات تأخر الأداء، وكشف شهري للعدادات ومراقبتها، وتوزيع مصابيح اقتصادية واعتماد عدادات دفع مسبق، وخفض ضريبة القيمة المضافة على الكهرباء من 10 الى 7 بالمائة.

أما مطلب البديل الاقتصادي، فثمة 500 عقد عمل موسمي للنساء في زراعة مغطاة في اسبانيا، وأسبقية شباب المنطقة للعمل في مناطق صناعية بطنجة والقنيطرة مع تكوينات تأهيل. وتسوية وضعية مستغلي ابار الفحم بعشوائية وذلك في إطار القانون لتحسين ظروف العمل وتامين السلامة والحماية الاجتماعية. وفتح وحدة انتاج خامسة بالمحطة الحرارية جرادة ومحطة حرارية شمسية بعين بني مطهر. وعقد مع مكتب الكهرباء لأجل فرص عمل في نقل الفحم والحراسة او المناولة.

ومن جهة السكن، وعد برفع الحجز عن عقارات شركة مفاحم المغرب لتسهيل بيع 325 سكن. تعميم التطهير السائل في المراكز الحضرية تويسيت وعين بني مطهر واحداث محطتي معالجة

مكتب الكهرباء اقتنى سيارتي اسعاف ستسلمها لمصالح الصحة بجرادة لتنظيم حملات طبية لصالح منجمي الفحم واسرهم وخلق تخصصات جديدة في المستشفى الإقليمي.

كما أكدت الحكومة على فتح تحقيق في تصفية شركة مفاحم المغرب وعقاراتها، وسحبت بعض رخص البحث والاستغلال نتيجة عدم احترام دفتر التحملات. وأنها بصدد برنامج تنموي استعجالي للفترة 2018-2020 يسمح بخلق حوالي 1000 منصب شغل منها 300 لفائدة عمال استخراج الفحم الحجري بطرق عشوائية (الساندريات) مع إعطاء الأولوية لمعطلي الإقليم من حاملي الشهادات...

جواب سريع لمنظمات سياسية ونقابية يتماهى مع حلول الدولة

سارعت هيئات سياسية ونقابية وجمعوية في مدينة جرادة إلى مباركة نتائج المفاوضات التي أعلنها والي جهة الشرق. مستبقة عرض النتائج على السكان في تجمعاتهم بالأحياء والمناطق، في بيان مشترك ورد فيه على سبيل المثال: «التفاعل الإيجابي الذي تبديه السلطات مع مطالب السكان، وبـ «المقاربة الفاعلة التي اعتمدت لمعالجة المشاكل المطروحة». ودعت لتسريع تنفيذ الالتزامات والتعهدات المقدمة من أجل سدّ الفراغ الذي خلفه إغلاق مناجم المدينة، وتوفير البديل الاقتصادي الذي يريده السكان.

السكان يقررون بأنفسهم

كلما جرى لقاء تفاوض حول مطالب السكان، دأب ممثلوهم على نقل مقترحات الحكومة إلى الأحياء الشعبية والمناطق المحيطة، من أجل نقاش ورد جماعيين. يقرر بناء عليها أفق الفعل النضالي. وتتميز الأشكال النضالية وحلقات النقاش الجماعي بحضور نسائي لافت. على هذا المنوال الديمقراطي من أسفل، يحال كل شيء على السكان ليقرروا بأنفسهم في كل كبيرة وصغيرة

يواصل الاحتجاج الشعبي تسجيل دروس في الصمود والإصرار على انتزاع الحقوق، وأيضا في أساليب وطرق التعبئة والاحتجاج والسلمية، وأشكال اتخاذ القرار التي تقطع شيئا فشيئا مع أساليب التحكم والوصاية المعتادة من طرف منظمات حزبية ونقابية وجمعوية يفزعها إقدام الشعب وتجاسره النضالي على الحاكمين، أكثر من خضوعها المذل للاستبداد والتواطؤ معه.

رغم كل التضحيات الجسام لكادحي/ات جرادة، يغيب التضامن العمالي والشعبي الوازن. إن هذا الغياب أحد أسباب بقاء النضالات معزولة ومتروكة لحالها في مواجهة جبروت الدولة ودعايتها التضليلية المدعومة من خدامها الاوفياء.

إن نضال كادحي مدينة جرادة ومجمل الكفاح الشعبي بحاجة إلى تدخل عاجل لمنظمات العمال النقابية بتنظيم إضراب عام لشل آلة الاقتصاد الرأسمالي من أجل الضغط على الحكام وإجبارهم على تلبية المطالب الاجتماعية والاقتصادية في مدينة جرادة وغيرها. إن خنق النقابات وتسلط البيروقراطية على مفاصلها يستدعي توحيد جهود المناضلين الأوفياء لغاية النقابة والمتضامنين فعلا مع الكفاح الشعبي في جرادة وغيرها. فموجات النضال الشعبي المتتالية ستبلغ هدفها يوم يندمج النضالان الشعبي والعمالي بوجه الدولة الظالمة.

سوريا: مأساة مميتة بلا نهاية في ضواحي دمشق

عاشت منطقة الغوطة الشرقية المحاصرة، في ضواحي دمشق، أسوأ أسابيعها منذ عدة سنوات. بحيث أدى التصعيد العسكري الأخير لنظام دمشق وحليفه الروسي إلى مقتل، وقت كتابة هذه الأسطر، أكثر من 530 شخصا، من بينهم أكثر من 130 طفلا، في هذه المنطقة منذ 18 فبراير. وخلال نفس الفترة، تم استهداف 13 مرفقا طبيا، تدعمه منظمة أطباء بلا حدود كليا أو جزئيا، بواسطة القنابل أو القذائف.

تذكيرا بالأساليب الإسرائيلية في قطاع غزة، ألقت السلطات السورية مؤخرا منشورات على الغوطة الشرقية تطلب من المدنيين مغادرة المنطقة.

يعاني سكان الغوطة الشرقية، حوالي 400 000 نسمة تقريبا، منذ عام 2013، يوميا نقص في الأغذية والأدوية، وهم الآن محاصرون في الأقبية. تحاول الأمم المتحدة منذ ثمانية أشهر إجلاء 500 من المصابين بأمراض خطيرة أو جرحى من الغوطة الشرقية، من ضمنهم الأطفال الصغار. ورفض النظام السماح لهم بالمغادرة، ما أسفر عن مقتل 22 شخصا حتى الآن.

على الرغم من الوعود بتحسين وصول المساعدات الإنسانية لمنطقة الغوطة الشرقية بعد توقيع قوات المعارضة المسلحة الرئيسة في المنطقة المحاصرة، لاتفاقات وقف التصعيد التي تفاوضت عليها روسيا في الصيف الماضي، استمر الجيش السوري في تعزيز حصاره نهاية عام 2017.

شكوك باستخدام الأسلحة الكيميائية

إن قبول القرار بالإجماع من قبل أعضاء مجلس الأمن مساء يوم السبت 24 فبراير، لوقف إطلاق النار لمدة 30 يوما في جميع أنحاء سوريا، (باستثناء تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية)، بهدف السماح لسكان الغوطة الحصول على المساعدة الطبية وإجلاء المدنيين الجرحى لا يزال لحد الساعة حبرا على ورق.

يواصل نظام دمشق هجماته البرية وتفجيراته، ما أسفر عن مقتل 14 مدنيا، من بينهم ثلاثة أطفال. وبالإضافة إلى ذلك، أعلن المرصد السوري لحقوق الإنسان (OSDH)، أنه تم يوم الأحد 25 فبراير، الإبلاغ عن 14 حالة اختناق بعد قصف من قبل النظام، مشيرا إلى أن من بين هؤلاء كان هناك طفل تعرض للقتل. وقال طبيب لوكالة فرنس برس بأن»هناك شكوك حول استخدام أسلحة كيميائية، وربما هجمة باستخدام غاز الكلور».

أعلن نظام طهران، على لسان رئيس أركان جيشه، أن العمليات العسكرية ضد الغوطة الشرقية المحاصرة ستتواصل وأن الهدنة لا تشمل تلك الأجزاء من ضواحي دمشق «التي يسيطر عليها الإرهابيون».

التضامن!

في الوقت الذي يواجه فيه الكل القوات العسكرية المهيمنة التي تسيطر على شرق الغوطة الشرقية، تهاجم المنظمات السلفية والأصولية الإسلامية المناضلين الديمقراطيين والمدنيين عبر ممارسة سياسات استبدادية، يجب أن نؤكد تضامننا الكامل مع المدنيين والمناضلين الديمقراطيين المتواجدين في المنطقة، التي تشهد التفجيرات المميتة لنظام الأسد الإجرامي والجائر وحكومة بوتين الروسية الاستبدادية.

ليس لقرار الأمم المتحدة أي تأثير إضافي على هجمة القوات المسلحة التركية ضد منطقة عفرين، ذات غالبية السكان من الأكراد وتحت سيطرة القوى الديمقراطية السورية (FDS)، التي تهيمن عليهYPG ، الجناح المسلح لحزب الاتحاد الديمقراطي. كما أن الاتفاق بين حزب الاتحاد الديمقراطي ونظام الأسد بالسماح لمليشيات دمشق بدخول بلدة عفرين لم يضع حدا للهجمة التركية.

إن تضامننا مطلق مع الطبقات الشعبية في سوريا التي تناضل من أجل الحرية والكرامة ضد نظام دمشق الجائر وحليفيه الروسي والإيراني وضد القوى الأصولية الإسلامية والجهادية. كما ندين علاوة على ذلك، بطبيعة الحال، استمرار الهجوم الذي يشنه الجيش التركي ضد منطقة عفرين. لا يمكن لدموع التماسيح لبعض الدول الغربية أن تخفي تواطؤها في ارتكاب هذه المجازر: إنهم تجار موتٍ ودعاة حربٍ.

جوزيف ضاهر

تعريب جريدة المناضل-ة

المصدر: - Hebdo L'Anticapitaliste (01 2018/03/419)

تركيا: بوجه إجماع وطني وعسكري غير عقلاني، ندين حرب أردوغان على عفرين

بعد أسابيع من التحضير المعنوي، والضغط الدبلوماسي والتضليل الواسع هاجمت الدولة التركية أخيرا عفرين ذات الأغلبية الكردية، الواقعة شمال غرب سوريا. من خلال اللعب بمهارة على الانقسامات بين واشنطن وموسكو، تمكن الرئيس التركي من شن عملية عسكرية كبيرة تتشكل من الغارات الجوية، ونشر الميليشيات الإسلامية وتوغل قوات الجيش التركي على الأراضي السورية استعدادا للهجوم.

إننا ندين بشدة هذه الحرب، المسماة بوقاحة "غصن الزيتون"، والتي لن يكون لها أي نتيجة أخرى غير مفاقمة التوترات بين الشعوب التركية والأكراد والعرب، ودفع أي أمل بحياة مشتركة إذ الهدف بدون شك في النهاية هو توطيد نظام أردوغان الديكتاتوري.

بوجه عملية تقرير المصير الجارية في كردستان السورية، غير المقبولة من قبل النظام الإسلامي القومي التركي، تأمل أنقرة من خلال هذا الهجوم إنشاء "منطقة أمنية" على بعد ثلاثين كيلومترا من حدودها. يتم عرض هذا المشروع لاحتلال الأراضي السورية كحصن ضد وجود قوات حزب الاتحاد الديمقراطي (وجناحه المسلح)، ووحدات حماية الشعب التي تدعمها واشنطن في القتال ضد داعش، على حدودها. في الوقت الذي يتمتع فيه بموافقة روسيا ويواجه رد فعل ضعيف من الولايات المتحدة الأمريكية، فإن نظام أردوغان من خلال سعيه إلى تحقيق انتصار في سياسته الخارجية يقدم العملية العسكرية كحملة من أجل "الأمن القومي" بدلالة قوية معادية للغرب/معادية للإمبريالية.

على الرغم من التقاطب الشديد بين مؤيدي ومعارضي أردوغان تمكن الخطاب المبني على أساس الأمن القومي، من جمع كل شرائح المجتمع التركي، مختلف الحساسيات السياسية وشتى الأجنحة البرجوازية وراء طنطنات الحرب، عبر تأجيج الأحكام التاريخية العسكرية والوطنية للبلاد. إن حزب المعارضة الرئيسي، حزب الشعب الجمهوري والعلماني – عضو الاشتراكية الدولية – وخلال كل منعطف حاسم، لم يفوت الفرصة للاصطفاف إلى جانب حزب العدالة والتنمية معلنا "دعمه الكامل للعملية العسكرية "...

وصل نظام أردوغان اليوم إلى مستوى غير مسبوق في تجريم أي معارضة للحرب بإضافة حالة الحرب إلى حالة طوارئ جد قمعية سابقة. في حين أن حزب الشعوب الديمقراطي (الحركة الكردية) مكبل تماما بسبب القمع الذي يتعرض له، تعرض العديد من الصحفيين والمناضلين المناهضين للحرب للاعتقال خلال الأيام الأولى من العملية، ويرجع ذلك أساسا إلى دعوات السلم المنتشرة على الشبكات الاجتماعية. وتم استدعاء فنانين ومثقفين للخدمة العسكرية بسبب عدم دعمهم الحرب. ويعتبر أدنى انتقاد للعملية العسكرية دعما للإرهاب وخيانة للوطن.

لا يمكن للنضال من أجل الديمقراطية في تركيا أن يكون دون النضال ضد العسكرة "سواء تلك الموجهة للخارج أو الموجهة للداخل" كما قال الرمز التاريخي لمناهضة النزعة العسكرية، كارل ليبكنخت. هذا ينطبق بشكل خاص في سياق حيث الحصانة القانونية للمدنيين الذين سيحتشدون للدفاع عن النظام لقمع انقلاب ما و"غيره من الأحداث التي تشكل جزءا من امتداده"، باختصار، تم تشريعها قانونيا من خلال مرسوم قانون، و/أو وجود العديد من التشكيلات شبه العسكرية التي لم تعد خافية على أحد.

هل سينقذ اللجوء إلى الحرب مرة أخرى أردوغان ويعزز هيمنته التي ضعفت كما جرى في العام 2015 حين تزعزع نظامه بفعل النتائج التي حصل عليها حزب الشعوب الديمقراطي وقرر اللعب بورقة الحرب؟ هذا يعتمد على قدرة التعبئة والمقاومة التي سوف تبرهن عليها مختلف مكونات المعارضة الديمقراطية، وفي مقدمتها اليسار الراديكالي، التي لم تنحن بعد أمام الجنون العسكري والعمى القومي، بالفعل، في ظروف القمع غير المسبوقة.

نعم، إن لدى المناضلين والنشطاء المناهضين للحرب المتضامنين مع المطالب الديمقراطية للشعب الكردي دوافع للخوف أمام الهجوم القومي/الفاشي، ولكن دوافع استمرار الدعوة إلى السلام أكثر عددا بكثير وأكثر إنسانية بكثير. وهذا هو السبب في أننا نرفض الصمت، وعدم القيام بواجبنا الأممي، إننا نرفض الإذعان لنظام أردوغان الحربي، الاوثوقراطي والفاسد.

لا للحرب على عفرين، من أجل الانسحاب الفوري للقوات العسكرية التركية

دعمنا لحق تقرير المصير الديمقراطي للشعب الكردي وجميع شعوب الشرق الأوسط

لا ثقة في القوى الإمبريالية. إن تحرير شعوب سوريا لن يمر إلا من خلال كفاحها المشترك

عاشت الأممية البروليتارية، عاشت نزعة مناهضة الحرب الثورية

المسار الجديد من أجل ديمقراطية اشتراكية،

الفرع التركي للأممية الرابعة. – SDY

Sosyalist Demokrasi icin Yeniyol

كل التضامن مع الشعب السوري ضد كل أشكال الثورة المضادة والتدخل الامبريالي والإقليمي الرجعي

كل التضامن مع الشعب السوري ضد كل أشكال الثورة المضادة والتدخل الامبريالي والإقليمي الرجعي

يشن نظام بشار الأسد وروسيا حملة قصف همجي على الغوطة الشرقية منذ يوم الأحد 18 فبراير 2018. عمليات قصف وقتل يومي بحق أكثر من 350 ألف مدني محاصر خلفت، حتى الآن، أزيد من 200 شهيد ومئات الجرحى المدنيين العزل، ومنهم العديد من الأطفال، إضافة إلى تدمير المستشفيات واستهداف الفرق الطبية، وسط صمت مطبق لدول العالم عما تمارسه روسيا والنظام من قتل يومي. إنها مجزرة رهيبة جارية.

يستهدف الطيران الحربي الروسي والحربي والمروحي الأسدي، إضافة لراجمات الصواريخ والمدفعية الثقيلة، جميع بلدات ومدن الغوطة الشرقية. قصف عنيف بزهاء 200 غارة جوية. إنهم يكملون بحملتهم الوحشية الجارية تدمير ما تبقى من مستشفيات، بعد أن سبق ودمروا

في حملات ماضية البنيات التحتية للغوطة الشرقية إضافة للحصار المفروض على دخول المؤن والدواء إليها.

إنها مجازر مروعة متنقلة من بلدة إلى بلدة ومن حي إلى حي ومن بيت إلى بيت في الغوطة الشرقية، مجازر وحشية استشهد خلالها أكثر من 200 شخص غالبيتهم أطفال ونساء.

دمرت روسيا ونظام بشار الأسد المستشفيات، واستعمل غاز الكلور في غوطة دمشق يوم 1 فبراير، وقتل المدنيون، كل هذا والقوى الإمبريالية والإقليمية لا هم لها سوى تقاسم التراب السوري، وكلها مضادة للثورة ومتفقة على إبقاء الجزار الأسد المسؤول مع نظامي روسيا وإيران على قتل أكثر من 93 بالمائة من المدنيين القتلى في سوريا منذ 2011.

لا يهتم أحد بما يجري من مأساة إنسانية، ولا بحماية المدنيين. ويحظى نظام الأسد، والمليشيات الداعمة له، بدعم روسي كامل، بينما تقف الأمم المتحدة متفرجة، ولصوصها الكبار ينصب اهتمامهم على التوازنات الدولية واقتطاع مناطق نفوذ من دون أي اكتراث لحياة المدنيين. إنه صمت المجرم المتواطئ.

فقط مئات من المدنيين في بلدات جنوب دمشق هي من تضامنت مع الغوطة الشرقية، بتظاهرات منددة بحملة القصف والمذبحة الحقيقية من قبل النظام وروسيا منذ أشهر تصاعدت وتيرتها خلال الأيام الأخيرة في مجزرة يومية بحق المدنيين.

إننا نطالب بانسحاب كافة القوى الأجنبية من سوريا فورا، وبلا شروط: روسيا وإيران، وحزب الله، وتركيا، وامريكا، وفرنسا، وإسرائيل، باختصار، كل القوى الأجنبية المتدخلة في سوريا. ووقف كل أنواع القصف، ورفع كل أنواع الحصار، ورحيل الأسد ونظامه.

نطالب، بإطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين.

نطالب بحق الشعب السوري أن يقرر مصيره بنفسه.

تيار المناضل-ة، 23 فبراير 2018